



ينظر ان منحلالة ليد عليه الضوء فله التماس لان الضوء من جواهر الاصلية وان تولد له ليد عليه من الشمس والريح  
فليس ذلك لانها من الجواهر الزائدة والاصل ليس يقتضي ملكة تصرفها ليد جاره عزرا اجتمع منه  
الا فلو عليه الفتوى وفيه ايضا والضرر البين مثل ان يوس دوران رجلي الطائفي جدار الجار ويح دور  
ان فلو اراد اخذ ان يتخذ في داره فاسا فليكن منه لما ذكرنا ومنها ما روى عن ابي يوسف رحمه الله فيمنع  
داره مما ياتي من الجيران من دخانها فلم ينه الا ان دخان الحمام مثل ومنها ما لو اتخذ المسكن القديم  
اصطليا ويحس حوائط الدواب الى جدار الجار يمنع من ذلك لانه يوس البناء ولو ضرب الجدار قبل  
لا يضر لان فعل البناء جوار ولو ضحك لايضرب بالضرر الدابة في المسكن لانه ليس يتعدى منها رطل من نخوة وضار  
وقد باع احدنا بها فاذا ارتقا بالمشترى يطعن على عورات الجار قال عرف الجار الى القاضي حتى يمنع من ذلك  
قال الصديق رحمه الله في واقعات المختار ان المشتري يجزئ وقت الارتفاع مرة او مرتين حتى يسيروا  
انفسهم لان ارجح بين الطرفين ان لم يرفع الجار الى القاضي فان راي القاضي الشئ كان له ذلك ومنها ان يرفع  
كوة في جداره حتى وقع نظره فيها الى النساء جاره على رديته كتاب القسمة لايمنع والفتوى على ان يرفع وفي منقطع  
ان حصر جدارا اتخذ خانوتا في وسط البنايين يمنع من ذلك وكذلك كل ضرر عام به اني ابا القاسم رحمه الله  
وفي النسفية يسئل عن دارين جارين سطح احدهما اعلى من الآخر وسئل عن علي ان يرفع جداره صاحب السطح ان  
يرفع سطحه على اهل الجار قال نعم لانه يتصرف في ملكه قبل الجار ان يمنع من ذلك لانه ليس بالجرح  
عن مسيل سطح الى دار قال لا ولكن لما لم يطلبه لوجبه بان يسد ليه طرقت من جدار الجار الى داره وفي  
هذا وقيل ان انقص من داره الدار التي اليها المسيل بغير ضرر صاحبها وجنوا وبصنعت صاحبها من صاحب  
المسك تكليف جاره اعادة البناء والعمارة لاسا لئلا يضر في داره قال الاول ان يسيه لوجبه بغيره بغيره صاحب  
عن الانتفاع به الى ان يعطيه الفوق فيه في نصاب الاحتساب ان تصرف صاحب العولان كان بغيره بسفل  
بغيره او شكل ان يضره الا لا يملك صاحب العولان ذلك بغيره ان صاحب السطح لا يضره ولما اذ اعلم  
انه لا يضره اختلفوا فيه والى رايه يملك بغيره ايضا وادري في محلة عامرة اراد صاحبها ان يخرجها الى ذلك في القيس  
وفي الاحتساب ليس ذلك بغيره فوي الى حسن رحمه الله والكرخي رحمه الله وعلى القياس فوي الى الصديق رحمه الله  
الدين رحمه الله وفي تناوي المرغين في كتاب الصديق اصل اراد ان يتخذ في داره بيتا ليس لجاره ان يمنع  
عن ذلك لانه كانت الارض صنية لا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت الارض نخوة ذات رطل ويعد

خذره الى جداره فله ان ينعول ان لم ان يرفع الضر نفسه لا غير القرب والعبد  
 الى يطالب في الهدية قال فاذال الى يطالب الى طريق المسلمين فطلب صابرة بقبضة وانه عليم بقبضة في مرة  
 بقدر على نقضه حتى سقط بحجب عليه ضمان فلفظ من نفس اماره وفيها يتولى ان يطالبه بقبضه فلكل  
 اذ ذمى لان الكس كلفه شركاء في المرو فبصح التقدم اليه من كل واحد منهم جدا كان الامارة ارجا الى جدار  
 ويصح التقدم اليه عند السلطان وغيره لانه مطالبته بالتفويض فينفذ وكل حسب حتى به وفيها ايضا ان  
 ما الى حايط راجل بالمطالبة الى الملك الدار خاصة لان الحق له على الخصوص في نزع الاقطر وكذلك كانت  
 به امارة او صبي او رجل من غير من بعد ان كان جميع هؤلاء لهم المرو في الطريق فصح مطالبته بشيئهم فصح  
 السفاتي وهذا اذ انى على طريق العانة بناء لنفسه فان بنى ثيابا للعانة كالمسجد ونحوه ولا يضر المسلمين لانهم  
 كذا روى عن محمد رحمه الله وفي السراحة اذ مال حايط الى طريق المسلمين ما على دار او كان داهيا مستقدا  
 نحو فاعليه تقدم في ماله بغير قبل ان حايط هذا من فانه فلفظ ففعل في مدة يقدر على ذلك حتى سقط ضمن  
 ما تلف به اذ كان المتقدم اليه جارا لفا او صبي اذن له في الخصومة او عدا اذن للمولى بالخصومة وحيث  
 المرو وبشرط ان يكون المتقدم اليه من يملك نقضه دون التسوية والمست جود المرفق وفي شرح الطحاوي  
 ويصح التقدم الى الراهن بقدر به على الهدم بواسطة الفكك في الهدية والاصل ان يصح التقدم الى كل  
 من يتمكن من نقض الحايط وتفويض الهواة ومن لا يتمكن منه لا يصح التقدم اليه كالمرفق من مساجد والمواعيد  
 الدار ويصح التقدم الى الراهن بقدر به على ذلك بواسطة الفكك الى الوصي والى اب التيم وامه في حايط  
 الصبي لقيام الولاية وذكر اللام في الزيادة والضممان في مال التيم لان فضل هؤلاء كفعل الى الكائنات لان  
 الولاية له في العبد التيمر سواء كان عليه من ولم يكن لان ولاية النقص له وفيها ايضا فلفظ من النفس  
 يجب اليه ويحمل العاقلة لانه في كونه جنانية دون الخطا فيحق فيه التحفيف لطريق الاول كيلا يودى الى استعلاء  
 ولا جفاف به ما تلف به من الموال كالرداب والعروض محضات في مال لان العواقل لا يعقل الماشي  
 التقدم اليه وطلب النقص منه دون دوافد ذكر الاشياء وليتمكن من اثباته عند الكاره وكان من باب  
 الاحتياط فصوره الاشياء وان يقول الرجل انه قد تقدمت الى هذا الرجل في هذا الحايط هذا  
 فيها ايضا ولو نزل الى يطالب في الاثبات فافلوا الضمن ما تلف به سقوط من غير منهما ولان البناء قد  
 ابتداء كما في شرح الجناح وفي البرية الى يطالب المايل اذ كان مشتركا من ثلثة فاشهد واحد منهم



يفعل حتى سقط فمقتل نصيب من الملك في الهدية وان كان الحايط بين خمسة رجل ثم على القتل ان  
 ضمن خمس الدية ويكون ذلك على عاقلة وان كان اربس ثلثة فخصر احد عشر بها ربي حايط بين  
 ابن فقتله فمقتل الدية على عاقلة ويدان الى خيفه رحمه الله وقال لا يصف الدية في الفصيلين  
 وفيه ايضا ويصح التقدم الى الورثة في نصيبه وان كان لا يمكن من نقص الحايط وده ككلمة من اصلح نصيب  
 بطريقه وهو المرفعة الى القاضي في السراية رجل ثم عليه في حايط ما بين فباع الدار سقطت المشتري على  
 عياد احدتها في الترتيب الا اذا اشترى على المشتري في الكبرى وضع شيئا على الطريق فمقتل عنه الدية  
 على الواضع ان يصيب ذلك الشيء وكذا الحايط الا ان التقدم الى صاحبه ثم سقطت ونوت عنه فمقتل  
 لاصحابه عليه ان يصيب صاحب الحايط اذا سقط الحايط على ابن ابوتيه فمقتل وفي السراية لو اشترى على  
 الصبي ثم بلغ فانه يعاد الاكسها وفي الهدية وقيل شهادة وامرأتين على التقدم لان هذا ليس في  
 على الفصل المتفرقات في دستور القضاة من الفتاوى السنوية الى مورد وحل  
 بية فزاي صلا فراجع امراته او جارية فقتل لا يحجب العصا من حل لقتله فانه يعظم ان عليه عطفه ان  
 يغلب حل لقتله وان غلبه المرأة والقاجر جاز لقتلهما وفي النسيان واذا اصاب المالك رجلين امراته  
 او امته يريد ان يزنهما على كره لبيع قتل وفيه الضمان ولو اراه يزن في امراته او بنات رحم محمد فمقتل  
 طاعته في الحما فانه لا يقتل الرجل والمرأة جميعا وفي الثانية دستور القضاة رجل راى جارية في امراته  
 او امرأة رجل اخر وهو محض فضة ولم يهرب ولم يمنع عن الزنا حل لذلك الرجل فقتل فانه لا يقتل  
 عليه وفي خلاصة المضمرات من تجنيس الملقط رجل اراد ان يسكره علنا او امرأة على الحاشية فمقتل  
 ان يقتله وان قتله في ذلك فمقتل المكره بهر لا يحجب بقتله شيء ولكن هذا لم يسطع الذرع الا  
 بالقطع كذا عن محمد والشاذ والفقهاء رحمه الله وفي السراية اذا اراد الرجل ان يسكره علنا او امرأة  
 على الحاشية فلم يستطيع دفعه الا بقتله فمقتل بهر وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله ما تقدم في  
 العينين قال الولد رحمه الله لو طلق امراته ثلث ولا يثبت عليه هو نكاح الطلاق ويجامعها ولا يقدر على المنع  
 كان لها ان يقتله على وجه لا يحجب عليه العصا قال الفقيه يعني اذا اراد جاعها ولا يقدر على المنع الا بالقتل  
 وفي بعض النسخ ينبغي ان يقتل بالدواء لانه لو قتلت باله الرب يحجب عليها القصاص في خلاصة المضمرات  
 من تجنيس الملقط في كتاب الكرامة امرأة سمعت زوجها انه طلق ثلث ولا يقدر ان يمنع نفسها فمقتل



ان يقتله في الوقت الذي لا وقت له ان يقتله وعنده القوي في الحق ومن مع السارق  
 تقتل نفس فلا شيء عليه قوله عليه السلام قاتل من مال في السرية في باب اربعة القتل مباح الدم  
 او التبعي الى مرم لم يقتل ولم يخرج منه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم فيقتل ولو ان  
 القتل في الحرم قتل وفي التبعي لم يقتل او مرم او من عليه القصاص لو لم يقتل ولو قاتلوا في الحرم  
 يقتلون وفي التجريد اذا قاتل القتل يقتله فدية الدية في قول طائفة الثقات حرمة الدلالة النفس لا الحرم  
 فيها الاباحة لانه سقط القصاص للشبهة فنجب الدية في الدلالة مروي عن زياد عن ابي بصير عن النبي  
 لاشي عليه هو اصح الروايتين عنه قال القدوري رحمه الله والعدة ما ذكرنا وقال في حرم الدلالة عليه القصاص في  
 النفس وفيها دون النفس لاشي عليه وفي السراية اذا قاتل الاخر يقتل لم يحل فدية ولو قتل فدية الدية وفيها  
 في باب اربعة القتل لو قاتل القتل لم يقتل ولو قتل لم يقتل وفي التجريد في كتاب القصاص وان  
 قال قاتل عدي او قطع يده ففعل فلاني عدي وفيه الضمان حال الرجل قاتل ابني او قطع يدي او قطع يدي  
 قول في حرم الدلالة عليه القصاص وان قال قاتل اخي فهو عليه روي ابو يوسف عن ابي حنيفة رضي الله  
 يقتل به لانه اباحة ما لم يكن مالكه روي انه يؤخذ منه الدية استحقاقا ولا يقتل به قال القصاص في حرم  
 رحمه الله وبه يفتي وفيه الضمان حال الرجل قطع يدي فقطع فلاني عدي لان يده فدية فذا قطع يدي فدية  
 بدر كما لو تلف مال في السرية رجل ام صبي يقتل رجل يقتله على عاقلة يجرى عليه عاقلة الامر  
 في ثلث سنين اذا كان عبد المجرا في العضل في الجحد الثاني ولو لم يجره فدية باستملاك مال النان  
 فان المولى يؤخذ ذلك ثم يرجع المولى على الامر لان الامر صاير على العبد وصاير على العاصب ولو لم يستملاك  
 مال النان يبيع المولى ثم يرجع على الامر وفي الزنا الخوا من الغداي رجل قطر رجلا وطرحه فقتله سبع لم يكن عليه  
 قود ولا دية ولكن بعذر وكيس حتى يموت وفي السفينة من التسقي لو طرح رجل غيره فقام اسدا وسبع فليس  
 على الطاهر قود ولا دية لكن بعذر ويضرب جحا وكيس حتى يموت وقال ابو يوسف رحمه الله اما غار  
 ان يحبس ابن ابي يموت في الابانة واذا انقطعت اليد والشيء حتى قتل الحر والعاه في الظن في يوم  
 بارقتل البرد فغنى عاقلة الدية وفي الغريب اصل القطة الشقيا لقط الاسير او غيره اذا جمعه بدينه ورجليه  
 بحبل وفي الذبيرة من المسك رجلا حتى جاء اخره فقتله عدا او خطا فلان مني على المسك عندنا وعلى القاتل  
 القصاص في القود والدية في الخطا وفي دستور القصاص من الظهيرة وحسب المسك في السحر وموت وكذا

اذ ان  
 من دابة

قطرت  
 بحمته

لو لم يبق له من العاصم على الفتن الذميمة ثم في المصنوع اقل المحسك كان على  
 العاصم قضي العاصم بقوط العاصم على المحسك لم يقض وان كان يقول المحسك قتل مع الاثر الضا  
 لان الاجماع القدر على خلافه فلم يورث شبهة لما كان بخلاف الاجماع وقد مر نحوه في مقدمات العاصم في  
 القول الثاني من الفتاوى الناجزة اذا قلنا اننا مومنان فنعلم ان المال قال محمد رحمه الله يقضي المال الذي  
 منه وفي التجربة وكذلك يقضي ثبابة التي عليه في الخلاف لو قلنا صبا خرج راسه واستعمل ولم يخرج منه شيء  
 راسه لا يؤخذ عليه الا ان يكون مع الراس نصفه او اكثر وقد مر نحوه في كتاب الجنس وفي ديمور العصابة ولو كان  
 داخل رجلا في بيت او داخل موضعها واغلق عليها الباب واخذ الرجل النسيج فقتلهم القتل ولا شيء عليه وكذا  
 كونه شاة حية او شاة متهرب لم يكن فيه شيء ادخل الحية والعقرب معها او كانا في البيت وان قتل كل  
 لصبي فليدني الكبرى اخذنا انما نفيد وجسه في بيت حتى مات جوعا قال محمد رحمه الله وجوه عقوبة الدية  
 على عاقلة وهذا قول الحنفية رضي الله عنهما في الفتاوى على ذلك وفيه ايضا اخذ رجلا فادخل في بيت  
 وسد عليه حتى مات جوعا او عطشا قال محمد رحمه الله على عاقلة الدية وعليه الكفارة ولا يرث من الدية  
 وان دفنه حيا في قبر فمات نقص له لانه قتله بعد اكله قول محمد رحمه الله والفتاوى على انه عاقلة الدية في  
 الاقبار قال الله تعالى واذا المودة سئلت بأي ذنب قتلت لما في الجنس فالفتاوى على قول الحنفية رضي الله  
 وفي التجربة وكذلك ان تخرب في الطريق فوقع فيها انسان فمات فيها جوعا او عطشا او جلا لان التمسك  
 التمسك قد حصل في الصور كلها وانما تجب الدية على العاقلة لانه اضعف من فعل الخطا وادفع كان  
 وفيه حيا في قبر فمات نقص له لانه قتل بعد فجب العاصم بالنصوص وعند الحنفية رضي الله عنهما لا يقضي في جميع لان  
 من الجوع والعلم فليس فضل الحيايس الى قولنا ايضا فيهما وانما في فضل الدفن ان العاصم لو جربا لسيوف  
 وفنا او جربا لا وجه الى الاول لانه منقوع لولا عليه السلام لا قوله لا بأس لسيوف لا وجه الى الثاني لعدم كمال الماتة  
 والماتة شرط في هذا الباب وقال ابو يوسف رحمه الله في فضل الجوع كما قال الوجيفة لما في فضل العلم يقول  
 ان العلم انما حدث بسبب البزوف الى الحار وفي الكبرى وذكر القدوري اذا طعن على حرمته حتى مات  
 جوعا او عطشا يقضي في قول الحنفية رضي الله عنهما وقال عليه الدية لانه ادى الى التلف كسبب السم لاني حنفية  
 رضي الله عنه انما مات بسبب سوي الجبس الذي السراب فلم يبق الا اليد والوالا لايضا لا باليد وما  
 السم فقد على الفقيه ابو الليث رحمه الله في الدية الكبرى ان من وقع الى اخر ما فشره فمات لاني عليه خير

منه لان ذلك مقتصر على التار كنه لمن قال لغيره كل الطعام فانطيف فكله فاذا هو مسموم فالتاثير قال  
 قاضيان رحمه الله لا يفيض في السم اذا اوجره لانه ينفذ هو القاتل حيث يثربسب التلف وفي الاصل  
 من جنبايات الخاتمة في باب القتل ولو ساءلها حتى مات على جهين ان دفع اليه السم حتى اكل ولم يعلم بها  
 لا قصاص فيه ولا دية وكسب ولا عذر ولو اجر الجار الحبيبة على عاقبة وان دفع اليه في ثوبه فثربسب ملك  
 الدية لانه ثربسب اختياره لان الدافع قد علم فلا يحبس الا التوقيف وفي دستور القضاة من المضمرات  
 ولو سقي رجل سمات قبل حبب القصاص لانه يعمل على النار والسكين فذكر في شرح الكرخي رحمه الله قالوا  
 اطمع غيره سمات فان كان الميت لطمع بنفسه فلا ضمان على الذي اطمع ولا عذر ولا يضر بان اوجره فخلعه  
 الدية وفيه ايضا من قتلى الناصري السارقين اذا علم انه سحر بان سحره او قامت البينة على سحره فانه  
 دمه وفي الكبرى في الكراهة السحرة تقتل بريد اذا كانت تعقد لتبر مئة وان كانت المدة لاقتل  
 وفي القرائن ان من الواقات للميت لانه جازيها اثره هو ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب  
 الى عامله ان يقتل السحرة والسحرة في لصاب الاحتساب السحرة اذا تاب قبل ان يؤخذ يقتل بوجه  
 وان اخذ ثم مات لم يقتل بوجه وكذا الزنديق المعروف للداعي وعليه الفتوى وفي الخلاصة في كتاب  
 الديات في الفصل الاول من النوازل الخناق والسحرة السحرة يقتلان كما في قطع الطريق وكذا  
 الزنديق المعروف للداعي قال رحمه الله والايام حتى ايضا يقتل ولا يقتل بوجه كذا في النسخ العام الزائد  
 الاستاذ عيسى الدين الكندي بسحر قنبر رحمه الله وفي كثر الدقائق في الكراهة السحرة تقتل بريد اذا  
 كانت تعقد لقتل مئة وان كانت المدة لاقتل وفي الاختار شرح العقيدة قال الشيخ ابو منصور رحمه  
 الله القول بان السحر كونه على الاطلاق محظور بحسب البحث عليه فان كان في ذلك ما يترجم في شرط الايام  
 فهو كونه الا فلا فلو فليس ما فيه ذلك ان او مره او توفيق بينه وبين امراته وهو غير منكر شي من شرط  
 الايام لا ينفذ ان يكون فاسق ساميا في الارض بالغنا فيقتل السحرة والسحرة لان عمل القتل  
 في الارض بالغنا وهذه العلة تشمل الذكور والانثى ولما اذا كان سحره كونه يقتل السحرة لان حره لان  
 القتل الردة والمدة لاقتل ذكره لا يقتل صاحب البصرة في الانزاع وفي تاريخه من جامع  
 الجوامع السحرة يقتل وان قال تركت الا اذا قال قتل الاخذ وفي الفرية يقتل السحرة ولا يثبت  
 دروي ان اذا قال كنت سحر افتركت كفت عذ ولا تقتل السحرة ولا يضر بغير الا اذا قتلت



النسب سحر ما في الظهيرة الي حريقه اذ اعلم انه سحر ولا يستتاب ولا يقبل قوله اني اترك الحيل والادب  
او سحر فقد بدردمه وكذا ان شمس شهوده وفي تاريخي من التوازل سيل الواسع قسم حرقه الله  
الي حريقه علي ما يقبل قال الي حريقه علي ثلثة اقسام سحر ودعي الي اخلاقه فني ثاب من دعواه  
ويقول الله خالق كل شئ وتبراهنه فانه يقبل توبته والافساح سحر بالانحن والتجربة غير مقبولة بل كل  
بجاءه والافساح سحر وهو حاصل لا يدري كيف يفعل ولا يقدر بعد الاستتاب يقبل اذ اخذ في التجريد  
كتب السيرة قال ابو خنيفة رضي الله الي حريقه اذ اعلم انه سحر ولا يستتاب بالنسب جلال علي في الارض  
بالنسب ودعي علي الرازي رحمه الله قال سالت ابا يوسف رحمه الله عن قول ابي خنيفة رضي الله الي حريقه  
يقبل ولا يستتاب ثم لم يكن خبره له اثم قد قال الي حريقه من كفرة السعي في الارض والقول قتل  
ابي يوسف رحمه الله اما الي حرقه الذي يقبل ليس العمل مثل عمل اليهود والنبي عليه السلام علي ما  
به الاثار ان اصاب بقتل فان لم يصيب قبل لم يقبل لان البعدين اعصم عن النبي عليه السلام فلو قبل اذ  
يصيب به قيل ان اقرا سحر فقد حل وكذلك ان شهد الشهود لما مرد ان اقرا كان مرة سحرا  
وقد ترك منذ زمان قبل منه ولم يقبل وكذلك الشهود لانه ثبت سعيه في الارض بالنسب وجميع  
هذا التفضيل روي عن ابي خنيفة رضي الله وفيه من القصة من فتاوى النيسابور عن النعمانية و  
الظلمة والساعة في العشرة فقال يا قتلهم لانهم يسعون في الارض بالقول وقيل انهم يمتنعون من السعي  
بالنفس وايام الفترة اني كثير من شياخي رحمه الله بابا و قيل يحكي عن الشيخ الامام الزاهد الصغار رحمه الله  
ان من ضرب علي النسيحل دمه كان سيل الامام ابو النجاشي السهم قندي رحمه الله يقول ان شئت فقلهم وكان  
يقضي بكفر الاخوانه وكذلك القاضي الامام عماد الدين رحمه الله كان يقضي بكفرهم ونحن لانقضي وفي رساله  
مولانا تمسك الدين رحمه الله ان مردى زمين خود را تشجب است و جزي از ان غيري  
بخواست ضمان بروي خود و شايخ رحمه الله گفته اند كه تاويل اين مسأله آنست كه اگر غير معتاد و كرده باشد  
ضامن كرده و همين حكم است انشئ كه در خانه افروزد و در روز بار و جوي كه ميدياند با دشمن را در ملك  
خواهد برد ضامن كرده و چنانكه اگر در ملك غيري انشئ افروزد لهذا اگر ما و اني كه در زير آن مردی  
نشسته باشد جزای رنجت كه چاهه ان مرد را فاسد كرده ضامن نشود اگر چه در ملك خود رنجسته است  
و في فتاوى الفقيه الكردي انشئ في مردن سر راه انشئ بقتل و چاهه مردی رسيد ضامن كرده اگر چه

بردها من نمرود وبعضى رحمه الله كفته انك ان تفصيل ما يجب لك من اجل التشرع موضعى يكبر  
 كذا وراعى من ريت واكر موضعى يكبر وكره او ادر ان موضعى من ريت ضامن بكره وكره  
 انك الله قايق وفي كتاب المجاورة ولو احرق حصايد ارض ساجرة او منقارة فاحرقت شيئا  
 ارض غيره لم يضمن في الكبرى وقد في طريق المجاورة رافع جوارح فغلب الى دار قوم واجرهم لا يضمن  
 وبقي في الفصول في المجلد الثاني وسئل صاحب عن مرارة او قد ان رضى الملكة في يوم يجرى  
 فاحرق الخشيش وسرت ان الى الكداس واحرق بل يضمن الموقد اجاب بكنت الريح فخذ الايقاد  
 بجائز يذهب مثل الريح بمثل تلك النار الى تلك الكداس يضمن وفي فتاوى الشافعية عن  
 او قد ان رضى ملك غيره فغيره ففقدت الى كدس خطاوشى اخر من الاموال فاحرقه يضمن  
 قال لا ولو احرقت شيئا في المكان الذي او قد ما يضمن المال وافرقت صحى بانه رحمه الله بين المار  
 النار قالوا اذا او قد ان رضى ملك ففقدت الى ملك غيره فاحرقت شيئا لا يضمن ولو ارسل  
 الماء في ارض فخره قال لا يضمن غيره وان تلف شيئا يضمن لان لطبع النار المحمود والتقى انما يكون  
 بعض الريح ونحوه فلم يضمن الى غيره ففقدت ومن طبع الماء السيلان فاضيف السيلان الى النار  
 الى غيره ومن مثني رحمه الله فضل الجواب فقال ان او قد ان رضى الريح وهو يعلم ان الريح تنبها  
 الى مال غيره فبئس يضمن وان ارسل الماء الى الارض فخره وهو يعلم ان ارضه يحترق ذلك لا يضمن لكن اجابنا  
 رحمه الله اطلع الجواب كما ذكرنا وفيه ايضا وفي فتاوى القاضى الامام ظهير الدين رضى او قد ان تنوره  
 نار او التي فيمن الحطب لا يحترق النار فاحرق بته وتعدت النار الى دار جاره فاحرق يضمن  
 صاحب التنور وفي منقطع الفتاوى امر ابنه النعمان ان يلقى النار في ارضه ففعل وتعدت الى ارض جاره فالتفت  
 شيئا يضمن الاب لان الامر صح فانقل فعل الابن اليه كما لو باشره الاب وفيه ايضا امر صبي الى لم  
 بالن رضى فلان فجا وبها ومقطعت منه على خيش وتعدت الى الكدس فاحرق يضمن الصبي و  
 يرجع الى الامر وفي الفصول وذكر في غضب غريب الرواية فمن كوفته يكي راسه وت مثل حجب  
 شوه وما فقهه ان كوفته سبت فخره من رضى سبت عليه السلام بمنكره وكففت وي درخونه كثره  
 غرم القيمة وذكر في ضمان العجوة الفداوى على عكس هذا فان قال الكدس فخره فخره كبره وكذا من حجب  
 الكدس له فخره واجرته ان كوفته سبت ما ذكره فان العجوة حواه على حكم المسئلة الا اذا حواه

في الجدة التي ذكر في فناء الطهارة لو اخرج كرسى من قبل قال محمد رحمه الله ان كانت قيمة البر في  
اقل من قيمة لو كان خارا من السبل كان عليه مثله وعليه قيمة الحبل وقد مر نحوه في كتاب الغصب وفي السيرة  
لو ضرب الجداو المطرقة على الحديد للحج فطائر الشرا عن الحديد و احرقت ثوبا او دابة خارجا الى  
فعلية قيمة وان اختلفت او عبادا على عاقلة الدية وان لم يتطير من دمه ولكن اختلفت الرج  
ان رد المسكة بجالها فهو بدو في الكبرى هذا جالس في مكانه اتخذ في حانوته كبر العيون الى الموت  
جانب طريق اعم السمين فاذا قد الجداو في كبره نارا على جديدة له ثم اخذ من فوضه على صلبا وجوبا  
بمطرقة فطائر ما تطير من الحديد للحج حتى خرج من حانوته وقتل رجلا او قهاه عينه او احرق ثوبا او  
قتل دابة فاعل او هاس قية القليل والعين على عاقلة قيمة الثوب والدية في كل الجداو لان باطلا  
من وق الجداو فهو كناية بيده لاهل بقصد ولو لم يرق الجداو لكن اختلفت الرج بعض الن من كبره  
او من جديد الحج فافترجة الى الطريق حتى قتلت انما او احرقت ثوبا او قتلت دابة فهذا جبا  
والجبار يدبر ليس يكون كذا في الخانية وفي التبريد ولو ان صبي في يد ابيه جازب الن من يد ابيه الى  
يمسكه حتى مات فدية الصبي على من جذب ويرثه ابوه وان جذب الرجل وجذبه الاب حتى مات فعليه  
الدية ولا يرثه ابوه وفي الوجه الاول مات بفعل الاجني في الوجه الثاني مات بفعلها كذا في الكبرى في  
التمهيد رجلان تداخلا فسقطا على ظهرهما مات اقدمهما بدو ولو سقطا على وجوههما فدية كل واحد  
منهما على عاقلة صاهبه وان سقط احداهما على وجهه والاخر على ظهره فدية الاول على عاقلة الثاني ودم الثاني  
هو وان قطع السن الجنب فالضمان عليه قد مر نحوه في كتاب الجنائيات وفيه ايضا في باب القاتلة  
نوشه يد رجل فجذب رجل فخرت او على العكس ضمن الاجني نصف الخرق وفيه ايضا ولو جلس على نوحه  
صاحب الثوب فخرق الثوب يضمن الجالس نصف الخرق وفي التبريد في كتاب العقاص رجل جالس  
جنب رجل فجلس على ثوبه وهو لا يعلم فقام صاحب الثوب فالتق ثوبه من جيبه من اعليه فالتق نصف  
الشق وفي التمهيد اخذ يد الن فماله فدية فسقطا مات لليضن الاخذ ولو عصره فافاه حتى  
حتى مات ليعضن الاخذ وفي الخروق رجل اخذ يد الن فصاحب اليد جذب يده فسقطا مات ان  
اخذة على سبل الصانحة لا يجب الضمان وان اخذه لاهل سبل الصانحة فموجب الضمان على الصانحة  
وفي التبريد باب الاجارة المعاد اذا ضرب الصبي او الخرف التميم فمات ان ضرب بايديه او صبي



لا يفيض ان كان في الموضع الموت وان كان في الموضع الغير الموت فيض لما تعدى ان كل ضرب بغير امر  
 فانت بغير تمام الدية اجماعا وان كان في الموضع الموت في مجلس ساج والشئ ثم العلم اذا ضرب فوق  
 ثلث بغزاقون الباب فملك الصبي فانه بغيرم الدية وكذلك اذا ضرب الصبي ذن الداء لان الداء ليس لها  
 ان تضرب بنفسها فكذلك ليس لها ان تضرب بغيرها فانت لا يكون امر ما مضى او اما اذا ضربت  
 للاب فانه بغيرم الدية اذا ملك الصبي الا ان يضرب بغيره او اذا ضرب الباب بغيره فملك الصبي فانه بغيرم  
 الدية وفي السراجه اذا ضرب امراته في ادب فانت عليه الدية والكفارة وفي الكبرى ولو ضرب امراته  
 المضجع او في البيت بغير امرها او في الكفارة وفي التهذيب في باب الديات انا وصبي  
 فخطب عليه فانه على عاقلة المناول ولو قطع نعله او قتل اخر لا شيء على الدائم كذا في الثانية وفي الابانة في  
 ولو اعطى صبي اسلحة فقتل الصبي نفسه او جلا لاضان على المعطى بالاجماع وفيه الضمان المتقاضي امر صبي  
 يسقى له دابة من امواله في حاجته فانت اوفى لم يكن على الرض شي ولو فرق في النهر وحدث الدابة  
 او من غير ذلك كان اندامه ضامنا في الكبرى صبيات في الماء او سقط من سطح فانت ان كان  
 من حفظ نفسه على الابوين لانه لما كان له قوة الحفظ كان من الحفظ نفسه عليها الكفارة لان حفظه عليها  
 بتركه مستحق له فوجب الكفارة عليها وان كان في جراحه عاقلة الكفارة عليه وفي السراجه رجل رمى فاه  
 ومنعه في دارة فخا ورسم دارة وصار الى دار جارة فقتل رجل اضاع عاقلة الدية في الكبرى قوم جرحوه  
 المشركين فرمى رجل النخيت فاصاب الحصى ثم رجع النخيت فاصاب النخيت فاصاب النخيت فاصاب النخيت فاصاب النخيت  
 وعليه الدية والكفارة ولو وقع في الحصى فاصاب النخيت فاصاب النخيت فاصاب النخيت فاصاب النخيت فاصاب النخيت  
 لانه لا يتعد وهو مسلمة السير وفيه الضمان او دخل بها او مفعلي عليه اوصي في مائة فقط عليه السبب بغيرم  
 والمعتوه دون النائم وفيه الضمان رجل من يابم صحيح فذبحه انسان وقال في حبه وموت فانه تقبل قياسا  
 الاحتمال بغير المدة ولا يقتل لانه يحتمل ان يكون صادقا والحيوة الثانية بهتصاب الحال لا يمكن لوجوه الضمان  
 وفيه الضمان في موضع اخر ولو وقع الجرح على جارية فقط على رجل فانت له لا يفيض لان فهو الموضع على الجارية وقد  
 انقطع ذلك في النواحي من الطريقة الاولى لحيوة لو وقع رجل ثوبه على الارض فان من يحرق عليه حتى تحرق ثم  
 لا يحرق فلان الضمان عليه فيها ايضا وكذلك رجل حلس على الطريق فوق عليه ان انسان ولم يره فانت  
 الحارس لاضان عليه في الكبرى مست الرجل بجماعة رجل وقت على قارورة غيره فقتلته لم يفيض من الجماعة

ما وجدنا من بعض من لا يفرق بين ما هو على السواء من بعض ما هو على السواء  
 من أن المحل والمحلين هما الواقع المحل في ذلك الموضوع وفيه أيضا وضع جرة في طريق  
 المسلمين ووضع آخر جرة كذلك فقد حرجت أحدهما وكسرت الأخرى لما كان على صاحبها قد حرجت  
 لأنه إذا لم يرد أن كسرت التي قد حرجت ضرب صاحب الأخرى لأن فعله لم يزل كما لو قف وأبته  
 الطريق وأكر ذلك فحرجت أحدهما فاصابت الأخرى لما كان على صاحبها قد حرجت  
 صاحب الأخرى ضامنا لبقائه كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وقد عرض القولين على خير الدين رحمه الله  
 المصنف في هذا الموضع فكان يميل إلى قول الفقيه أبي بكر البجلي قال قال فيحان وبه يقول في رأيت عن الفقيه  
 أبي بكر البجلي رحمه الله أن الجرمين إذا كانا على طريق الحادة فكل واحد منهما من قبضة جرة واحدة  
 إلا قول كل واحد حرجت أحدهما فاصابت الأخرى فأنكسر ما إذا أغترق أحد هاتين الجمرتين في البحر  
 ووضعها على النظم جازوا وغترت جرة ووضعها على النظم فحرجت الأخرى ففقدت الأول  
 فأنكسر قال بعض من الضمان على صاحب الأخرى وقال بعضهم كل واحد منهما من قبضة صاحبها أيضا  
 والأصل في حرجه والمسالين وضع شيئا في مكان فخطب شيئا إن كان في حق الوضع مطلقا لا يضمن  
 ما عطف على خطب في ذلك الوضع أو بعد ما زالت قبل أن يزول الموضوع عن ذلك الموضوع إن لم  
 يكن له في حق الوضع مطلقا بعض ما عطف على خطب في ذلك الوضع أو بعد ما زالت قبل أن يزول الموضوع  
 عن ذلك الوضع لبعض الأوضاع أو خطب بعد ما زال إن كان الزوال لم يكن إن كان الموضوع جرة  
 فثبت بها الرجوع فالتمس عن ذلك الموضوع فحرق شيئا أو الموضوع فحرقه ما عطف على خطب  
 لبعض الأوضاع لأن حرجته زالت بالرجوع والى وإن كان الزوال لا يمر إن كان الموضوع جرة قد حرجت  
 وكسرت جرة أخرى فاختلاف التعمدين والتميز في الاختلاف المتأخرين فما ذكرناه وما احتجنا  
 المتقدمين بحجج الباقين في جميع التفاريق فقال إذا وضعها جرمين في الطريق فقد حرجت أحدهما على  
 الأخرى فأنكسر ما عند أبي يوسف رحمه الله وروى أنه يضمن صاحب القبله لأن يملك زالت  
 عن مكانه إذا حرجت الموضوع آخر وإن حرجتها الرجوع فخطب بها إن شاء المضمن بطلان  
 فإذا حرجت عند أبي يوسف رحمه الله وكذا الأثر حرجا فأنكسر ما ضمتا وفيها وعن قاضي الفضل  
 قبل سلبت عن وضع جرة عمولة في طريق في زوالها فوضع أخرى إلى ضمتا قال من الأول فقبل

المكان فوصفت على الاثرى كسرتا فقلت في الخبر ان قلت يصير نفع من كذا ليس كذا في دانا  
 قرنا صاحبها وان قلت لا يصير فالوضع جنة فقلت لا ادرى فقلت محمد افعال لا ادرى ثم قال لا يصير  
 لا ادرى على الاثرى يصير صاحبها كما ذكره الباقي في فتاواه وفي نوادره رستم وضع في الطريق جرة فيها سكر  
 اولاشي فيها ووضع غيره اخرى في الطريق ايضا فخرت احداهما فاصابت الاخرى فانكرت ان يصير صاحب  
 القانية التي لم يندرج في جرة الجرة الاولى التي كان فيها لان القانية وضعها فيها في الطريق ولم يكن له ان يضعها  
 في الطريق هي جرة وضعها في الطريق فخطب بها ضمن واضعها صاحب السكر فخرت اذالة الجرة عن وضعها  
 فندرج صاحبها من الضمان كن وضعها في الطريق فخرتها الربح عن موضعها فندرج في الجرة وضعها في الطريق فخر  
 عن موضعها فمن خطب بها لم يصير صاحبها لانه قد زال موضعه وفيه ايضا ولو اوقف دابة وسوق الدابة فخرت  
 الاضمان على لان الولي قد اذن ملك من في القاب الدواب ثم وفيه ايضا وكذا اسفر في افضه على النطفاة  
 سفينة واصابت هذه الواقعة ان اكسرت الواقعة الضمان على حرب السفينة اليه وان كسرت  
 اليه فاضمان على صاحب هذه الواقعة وفيه ايضا من في السوق فعلق ثوبه ففعل ثوبه ربح فخر  
 من هذه الضمان عليه وان لم يعلم انه فعلق لانه هو الذي خرق قال فيضمان رحمه الله اذ لم يكن في ملكه و  
 لم يعلم صاحب الثوب بعلق الثوب بعلق ثوبه في ان يصير وان كان في ملكه او علم رب الثوب بالعلق ومع  
 ذلك حتى خرق فاجاب كما ذكره بفتي وفيه ايضا دخل على ربح فان لم يجلس على وسادة فجلس  
 فاذا احتما فادرة فيها وهو لا يعلم بها فان ذقت فذهب اليه يصير اليه من الحرق من الوسادة وفيه  
 لان ذلك من حوسبه ولو كانت الفارورة من ملأه فخطب ما فاذن بالجلوس عليها لاضمان  
 اليه لان اذن له بالجلوس على سطح فالتحق به فوقع على ملوك الاذن ضمن قال الفقيه ابو الليث رحمه الله  
 قال بعضهم لاضمان عليه في مسلة الوسادة كما في مسلة الملاة وهو اقرب الى القيس منه فانه وقال فيضمان  
 الله به لان الوسادة لا يسلك اليها كالملاة بخلاف السطح

الامارة والسلطنة والعضادة في بداية الحق الصابوني لا بد لك من العلم بقيام صاحبها عليهم على وجه الصحة  
 رضي الله عنه حيث اختلفوا بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعيين الامام ثم اتفقوا على ان لا يكون من رضى الله  
 وفي العبد لا بد للمسلمين من نصب امام يؤمهم في هذا الحرام واقامته حدودهم ونجسهم ثم قال بعض المفسرين  
 الامام ليس يجب وبغني ان يكون ظاهرا لا محققا ولا منظر خلافا لروايف ان يكون جارا ذكرنا بالغ عاتدا



تجارتها و السوى شرط الكمال فلا يعمل الامام بالغير من المصلحة لشرط الجواز فيقتصر في بداية البصيرة  
و يفقد امامة المفضل مع قيام الفاضل خلاف اكثر الروايات فان عمر رضي الله عنه جعل الامر شورى بين ستة  
تصرح ان بعضهم افضل من بعض في قنوى السراجية في باب ميل الاقضية بشرط ان يكون الخليفة قنويا لا  
بشرط ان يكون قنويا وفي العقيدة لا بشرط ان يكون قنويا او معصوما او افضل لمن في القصة امامة  
المفضل مع قيام الفاضل خلاف الروايات في قنوى السراجية العدد ليس بشرط الصحة العامة والامارة و  
انما بشرط الادوية وقد مر شرط الصحة العامة في المجلد الثاني في باب البغاة في بداية الصابوني ولا يجوز  
نصب الامين في زمان واحد من خلافا لبعض الروايات حيث قالوا ان في كل عصر امين صاحب طاعة  
وكذا الكرامية مع امامة معاوية مع امامة علي رضي الله عنهما ذلك باطل لانه يودي الى لزوم طاعة شخصين في  
احكام متضادة في زمان واحد والله محال اليه ان يترك جريته قال البصيريهان في غمد واحد لا يصح معاوية  
واخواته معاوية في العقيدة ولا يجوز نصب الامين في عصر واحد في حاشيتها اي اذا كفى لهم واحد حيث بلغ  
الامامة وكلها في التعاضد والتناحر كما لا يجوز تزويج امرأة من الزوجين في وقت واحد ولما اذا تباينت  
الامامة بحيث لا يمكن ما ذكرنا فحينئذ لا بأس بنصب الامين كذا في النجاشي وفي البراهين ونصب الامين في وقت  
واحد لا يجوز الا اذا تباينت الدلائل بحيث لا يمكن التعاضد والتناحر لان الصحابة رضي الله عنهم لم ينفصلوا  
بفقه وهو ان ذلك يودي الى الاضلال بنظام الشريعة وامور الدين لما ان بعض الائمة التابع لبعض وفيه تناقض  
وفي رسالة واحد من الكاظمين ان نصب الامم واجب فيقولون حجب ان عقيدة الامامة بالبيعة لا تطعن  
الى نصب الامم لم لا بالبيعة ولا بشرط اجماع الكل والاكثري في ذلك لتعذر فاذ اختلف بعض اصحاب الامامة ان يصح لها  
وجوب ان يصير اماما لان الصحابة اجماع على خلافه اليك وبما يوجب هذه الاجماع انهم علموا ان البيعة طريق لانقاذ الامامة  
واجماهم من اتوا في البراهين لعلم بان الامامة تنفقد بعد رجل واحد عند بعضهم وقال الشيخ الامام علاء الدين  
العلم هو الصحيح لان الصديق بعد الخليفة لم يرضى الله ووجهه في شرح اصول الصغار جمعت الامامة من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان الخلافة لا يكون الا واحدة فان اطلق الراشدين رضي الله عنهم كانوا احواداً تفقت  
الصحابة رضي الله عنهم في ذلك الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم  
لوجاز الانسان لجواز الشك ولو جاز الاربع فيؤدي الى الامانة فيصير كلهم خلفا واذا صار كلهم خلفا فيؤدي  
الى بطلان الخلافة اصلا فليجمع الامامة على الخلافة نفس الخلافة واحدة ضرورة اشياء الخلافة في امور الدنيا

والامامة في باب الدين وهو في صلوة ثم الامام في الصلوة لا يكون الا واحدا لانه لو جازت الامامة  
 في الصلوة الواحدة لجازت في الثلثة واذا جازت في الثلثة لجازت في الاربعة فيؤدي الى ان يكون جميع القوم مجتبه في صلوة واحدة  
 قلن يجوز الزيادة يؤدي الى ابطال الامامة اصدافهم للامام لو اصد في صلوة واحدة ضرورة ذلك من ولانا  
 يجوزنا الخلق للامانة يؤدي الى هذا العالم فجميع الامانة على كون الخليفة واحدا في كل عصر وليس على نفسه  
 الف ومن العلم وان لا الخلف في الدنيا والرفيع لو عقد من الامانة لاشين على النبي وكان الخلف  
 باختيار صلوة وان لم يفتيكم كما هو الحكم في الباغي ولو وقع العقدان تعارضت فان العقد واحد  
 فغيرها في بداية الصابوني ولو وقع الامانة لاشين كان الامام من عقد له اولاد لم يولدوا معا بل انما  
 لا جدوا ولا غيرهما في مشارق الانوار ومن بايع الامام فاعطى ضعفه يده ونمرة قلبه يطول ان استطاع فان  
 جازا غيرنا زعمنا فاضربوا عنق الاخر وفيه ايضا البهرية اذا بوجع الخلفين فاقبلوا لا غيرهما في العقيدة  
 وما نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على امامة احد اولادك استمر كان الصحابة رضي الله عنهم على خلافة  
 الصديق رضي الله عنه لا يامر الصلوة ثم على مرضي الله قوله عليه السلام ائمتنا ابايكم من بعدني  
 احد خلفكم ثم على في النورين ثم على المرتضى وعلى ائمتهم في الفضيلة وفي البراهين اعلم بان اول  
 خليفة وامام حق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قباة تمر بمرن الخطيب الذي ثم عثمان بن عفان  
 ثم علي بن طالب القاسمي رضي الله عنهم جميعا الصحابة رضي الله عنهم ويقال بان النبي صلى الله عليه وسلم فوض  
 الامامة فهو غير صحيح وامامه رضي الله عنه ثبت بتخلف ابي بكر رضي الله عنه واما خلافة عثمان فمعه بعد الحسن  
 بن عوف واجازه جميع الصحابة رضي الله عنهم واليه الامامة على رضي الله عنه فانه قتل عثمان اجمع خلق كثير من  
 المهاجرين والانصار يخرجونه بن ثابت الى ابواب الانصارى ومن بن خيفة ومحمد بن سديد وغيرهم رضي الله  
 وفي تاريخ في كتاب السير من الخانية قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه سئل عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 مباينة امته فمهم واعيانهم الثاني ان خيفة حكمه على رعيته خوفا من قهره وجبران بايوا اليه ولم ينفذ حكمه  
 لغيره من قهره لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالمباينة في زمان كان له قهر وعلية وفي الخيفة لا ينزل لانه  
 لو انزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد وان لم يكن له قهر وعلية يقول كفي في الجامع الجوامع ذكر في التمهيد  
 ان الامام اذا لم يكن مطاعا لا يخرج عن الامامة وان لم يكن له القهر والغلبة لان عدم القهر والغلبة كان له قهر  
 القوم وقهرهم لا ينزل في ساعته اذا اراد الخلق اجمعهم وهذا لان الامام خليفة النبي صلى الله عليه وسلم

[illegible]



ثم يجمع الخراج الى القصد جبري وفي الجبر روايتان وفيه ايضا السلطان او اقل للصبي اذا اوركنت فاقض  
بين الكس او فصل بالنس او قال للكفا اذا استلمت فصل بالنس او ما قضى بين الناس من حاكمه اذكر في كتاب  
الصلوة من مجموع النوار في السراجية السلطان اذا قضى نفقة جارا اذا كان غلب قضاءه على الجوار ومجلس  
والا يرضى ثم فلبا السلطان ولاية عامة في كل الفعل السلطان العادل ما يفرضه من الشريعة في بعض ذلك  
بعد ان يكون متعاقبا للشريعة في بعضه في تاريخ ادب القاضي من الفاضل من الملوك ان يكون حقه من السلطان  
ولا يتركه بالقباض فهو مطلق فيه شرعا ولكن لا يفي به وبعض مشايخنا رحموا الله على انه انما يطلق له في ذلك  
اذا اذبح الى القاضي لولا غير عمر من الاستيفاء من جهة لو اراد الدعاء اليه بالسلطان لولا ان يطلق له في ذلك  
وبه يفي في فتاوى الكبرى للامام اذا لم يكن عادلا وان فاحكامه جائرة فان اكثرهم العباد وقد والقضاء الاعلى  
من معاصيهم انه كان جبر او كان في الصحة من هو افضل منه وفي كثيره الدقائق وهو تعقل القضاء من السلطان  
العدل الجابر ومن اهل المعنى في السراجية غواي غلبوا على بلدة وقد وقاضيه من الخراج لم يخرج وان قلده من  
العدل جاز وفي فتاوى الخاتمة للخارج واهل المعنى اذا قلده وارسل من اهل المعنى قضاء بلدة وغلبوا على ما اخذ  
قضاؤه لان شهادتهم على اهل العدل غير مقبولة لانهم يستحلون واما واهل ان قد نفقه قضاؤه وان قلده واهل  
من اهل العدل يصح تقديمه وقد قضاؤه وفي الفصول في فتاوى التعليق من اهل المعنى يصح ويجوز استبداد اهل  
لا ينزل قضاء العدل بل يصح عزل البايع لهم حتى لو انهم الباني بعد ذلك لا ينفذ قضايهم بعد ذلك لم يعقلهم  
العادل الثاني لان البايع صار سلطانا بالقهر والغلبة وفي ادب القاضي اهل المعنى اذا غلبوا على اهل العدل فاقضاه  
قضاؤه على حاله لم يوزع لهم البايعي اذا انزلهم البايعي فخرجوا من القضاء حتى لو انهم البايعي بعد ذلك لا ينفذ قضايهم  
تقديمهم السلطان العادل الثاني لان البايعي صار سلطانا بالحكم والقهر والغلبة لا يرى ان تعقل القضاء منهم يجوز لهم  
وفي الذميرة السلطان اذا قلده جلا قضاء بلدة فيما قضى ولم ينزل الاول يحال ان ينزل غيره واهل المعنى  
في مصر واحد غير منقضي تقديمه الثاني لان الاول وان قبل لا ينزل الاول فيه وجه لا نظره ولا شبهة لانه لا ينفذ  
الا يرى ان السلطان في الابتداء لو قلده جلا قضاء بلدة يجوز في الفصول السلطان اذا قلده جلا قضاء بلدة ثم  
بعد ايام قلده اخر ولم يتعرف بمنزل الاول بل بمنزل الاول من محروصه الثاني ان قبل ينزل غيره وجه ان قبل ينزل  
غلبه ايضا وجه لا نظره ولا شبهة له اختيارا وهذا الاسلام الى السير محمد الله وفي القرائن الى من ادب القاضي والذميرة  
والسلطان ان ينزل القاضي ويستبدل مكانه اخر الذميرة وغيره لان السلطان ولاية عامة فكل التعديل

قَا ضَمِين

في زمان ارادوا في تعديل القاضى في تركه الدقاق ولا يترك القاضى على القضاة اكثر من سنة لانه يعلم حال  
القضاة في العلم كذا في الاقضية وهو الصحيح من حيث ان يتركه في السنة كذا في التصريح وفي دستور القضاة  
القضاة السلطان اذا اراد ان يترك القاضى في تركه لم يكن ثم من يصح للقضاة ولا يتناول ان كان اصح منه  
ينزل وان كان مثله فبقية جهل ومن الى يوسف حمد الله انه لا ينزل وان علم غيره لم يعد غيره وفيه القضاة في  
رئيس الدين رحمه الله القاضى اذا قال انزلت نفسي عن القضاة وسمع السلطان يقول في الوكيل المبرور  
السلطان فلا ذلك اذ اكتب كتابا الى السلطان اني انزلت نفسي في كتاب السلطان هذا هو ظاهر  
لا ينزل نفسه لانه لا يربى على العادة حتى العادة تجعل القضاة في ملكه في نفسه وفي الذميرة السلطان اذا قال  
للقاضى لا تسمع خصومة فلان حتى ارجع من سفرى فانفق اجوبة القضاة ان ليس للقضاة ان يسمع خصومة فلان  
يرجع السلطان عن سفره وفي الخلاصة ولو قد تم وصل اليه ان لا يسمع خصومة فلان انزل في حق فلان  
القصود ان قال الخليفة لولى البليدة فتركنا ما بيدت تصديقك قضاة او قال فلان من شئت صح ولو  
كسى تصديقك او قال فلان اهل البليدة في الخط ولوان الخليفة اذن القاضى في الاختلاف فاستخلف بغيره  
القاضى الثاني من جهة الخليفة لاس جبه القاضى الاول حتى لو اراد القاضى الاول ان يترك في تركه لم يكن  
الا اذا قال الخليفة للقاضى الاول استبدل من شئت في السراج لا يجوز للقاضى ان يغيره بان يغيره من  
انفس الا اذا دلاه السلطان في ذلك فحينئذ ان يترك ذلك ولكن لا يترك له الا اذا قال ان شئت  
واستبدل من شئت في تركه الدقاق ولا يستخلف قاضى الا ان يفوض له ذلك بخلاف الامور العامة  
القاضى في الثانية اذا استخلف بغيره في الجمعة جاز وان لم يأم بالخليفة لانه لو لم يصح الاختلاف في الجمعة  
وفي الترخا من من الطريقة المغربية القاضى اذا لم يكن ذونا بالاستخلاف فاستخلف حكم الخليفة  
بجائز القاضى من يد جاز كالوكيل بالبيع اذا وكل غيره بالبيع فباع ان في مجلس من الاول وحكم في قضية ثم  
رفع قضاة الى القاضى فاجاز قضاة ونفذ قضاة وعندها احتجنا في قاضى الثانية ولو قد الامام جاز القضاة  
واول الاستخلاف فامر القاضى جاز بالبيع الذي السادة في حادثة وبس من السنو وبيع الاقارب  
لا يحكم بكونه مكتوب القاضى مني حتى يعرض القاضى نفسه لم يكن انما الخليفة ان يحكم وانما يقول امر القاضى  
ان ارفع الامر الى القاضى فان القاضى لا يقضى تلك السادة ولا ذلك الاقارب بل جميع من المصلحة والمصلحة  
واما عادة البلية فاذا شهدوا بغيره الخصم فحينئذ تعض القاضى تلك السادة في حادثة ثم يترك اليه كتاب

لتفصيل الحقيقة ذلك ثم يكتب القاضي انتم شهدوا اني بكذا وكذا في القضاة الشهادة ويكتب ان الدعوى او  
 كذا تفصيل القضية بين غير اعادة البنية عند البيع هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاثر  
 فكيف يقضي تلك الشهادة وبذلك الاثر انما لا يرد الحقيقة الا ان يشهد الحقيقة مع اخر من يدعي القاضي على اواره  
 يكون غايته هذا الاختلاف ان يطر الحقيقة من اليد او يكتب فعله فهو لا يرد الا ان يرد في تقدير  
 القاضي فمفوض القاضي الطرفية الى الحقيقة في التواخي الى من الطرية المرفعية ولو فوض السلطان قضا  
 بلدة الى جليل لا يفردها بالقضا كما لو وكل جليل بالبيع كذا في الثانية وفيه الضامن الخاصة والخاصة  
 اذا قلد السلطان قضا بلدة كذا لا يرد في السواد والتوى لم يكتب في رتبة مشورة المدة السوداء  
 الفصل السلطان اذا قلد جلا القضا وفو القاضي ذلك هل ان يقبل بعد ذلك ان قدما فليس  
 ان يقبل بعد ذلك ان قلده معانية بان بعث اليه مشورة ثم قيل بعد ذلك ان ذلك كان التقيد  
 بالرسالة زده كان لما ان يقبل بعد ذلك لم يعلم السلطان بوجه وفي الذيرة وادب القاضي وادب السلطان  
 غدا من غدا ببلدة وادب منصب القاضي بطريق النيابة من السلطان يكون نصب الغلام بالسلطان كمنصب السلطان  
 بنفسه في الفصل والوقال السلطان ارجل فلان ولاية بتوادم لا يمكن نصب القاضي لان ذلك تفويض  
 الاموال ولو جعل امير على بلدة وجعل حاكمه اطلق له التصرف في الرعية على العموم كما يقضيه الامانة فانه قلده  
 وان يوزل في الذيرة وادب القاضي اذا وزل الغزل فيجب ان يذات القاضي حيث لا يوزل  
 هكذا قيل في ادب القاضي وينبغي ان لا يوزل القاضي لانه نائب السلطان او نائب العلم لا يرد  
 انه لا يوزل عن القاضي على كبره من الشيخ وفي السراية السلطان او اذات لا يوزل قضاة وفي الكبري  
 الحقيقة او اذات في حال احوال قضاة نعم على حاله لانهم يابون على العامة وهم فانيون وفي التجديد حسن  
 بن زياد رحمه الله عن ابي حنيفة قال لو مات الخليفة وله ولاية وادراكا نوا على ولايتهم لانهم اتفقوا على تسليم  
 نعم على حاله لم يوزلوا وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال ان مات الخليفة فالولا على حاله لان  
 السلطان لله وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال ان استعمل السلطان قاضيا او عالما في  
 السلطان او وزل فهو على حاله السلطان والحكام الله تعالى والله اعلم بالصواب  
 في تعهد القضاة والوزراء ومن على القضاة ومن لا يدعيه فحق القاضي دارت في خزانه الله واصل القضاة  
 من اجتماع في غاية اشياء الموقوف به في تعهده ودينه وصالحه ومعرفة بالسنن والآثار والافعال

السلطان القاضي

وسير من المضى قبل من القضاة في كبر القايق ولا ينبغي ان يكون القاضي فطاعها جبارا فيدعي ان يكون قاضيا  
به في خلافه فمقدور على ما في نفسه والنازح وجوه القصة والاجتهاد شرط الاولوية في الترتيب <sup>لنفسه</sup> الفصل الثاني  
العام على ان لا يفتى عاقل قويا مجتهدا والمجتهد من يعرف القرآن والسنة والادراك فيستاسبط القضية كقضية  
ان من الراي ان لم يكن مجتهدا فاطى فطاعا قايلا لا يفتى في الفصول ومن العلماء من جرح في ذلك على تقدير  
القضاة ولكن ينبغي ان يكون عدلا في نفسه عالما بالكتب والسنة واجتهادا والراي والاجتهاد وبذل الراي في ادراك  
المقصود بشرط ضرورة المراجعة لان العلم من الكتب والسنة يتعلق بالاحكام دون المواقف <sup>للمفسر</sup> فان  
اذا كان حوايا اكثر من خطا عليه صل الاجتهاد والاول اصح وكونه عالما مجتهدا ليس بشرط حتى ان الجاهل اذا <sup>استفصل</sup>  
يصير قاضيا في الترتيب المجتهد ان لم يجد الواقعة في الكتاب والسنة يقضي بقول الامة الصحيحة وان لم يجد  
الله الى من الى جهة في الله ولا يخالفهم في ما نرى يقضي بقول المجتهد في الله اصح ولو خلاصا <sup>لنفسه</sup>  
ما بهما فان اختلف احداهما لا يقضي بقول الاخر الا اذا ارادى صلي في ذلك ولم يجد الرواية في جهة واحدة  
الله ووجه الماخزين يقضي به ولو اختلف المتأخرين فيه جاز واحد ذلك ولم يجد الحق في جهة واحدة  
اذا كان يعرف وجوه القصة وليس القصة فيه ان لم يكن فطاعا قايلا لا يفتى لانه لا يكون عدلا لا في نفسه  
وفي خلاصة المصنفات يجوز للشيخ ان يخذل بقول احدهما على ما يراه في العلم اصل الزمان في الراي القاطن  
او لم يكن مجتهدا فعليه ان يراي الفتوى وان كان مجتهدا فانه يفتى في بعض ما هو اصح ولا يترك ما لا اذا كان  
غير اقوى في القصة وجوه الاستدلال فحينئذ يترك رايه ويأخذ برأي ذلك الرجل في بعد المتأخرين في تعديل القضاة  
لما هو عندنا وقال الشافعي واحمد رحمه الله لا يجوز ذلك محمد رحمه الله في الاصل لا يصح تعديل القضاة لاجل اعتبار  
بالمقتضى وان لم يكن القضاة وبقوى الغير ولا يكون الاجتهاد بشرط بخلاف الفتوى حيث لا يمكنه ان يفتي بغيره  
فان ذلك لا يكون فتوا بل كلاما عن المذهب في المظنة في الثالث في رحمه الله في كتاب اوجب القاضي ان يطلب  
في استقصاء غيره العلم ويترك الفاضل حكم الحاكم في تركه العداي قال لا يجوز تعديل القضاة ولا يجوز  
اذا كان عدلا وله قول عليه السلام القضاة ثمة قاضيان في ان راضع الجنة اما اللذان في ان راضع الجنة  
والجارية اما الذي في الجنة قاله العلم والعادل وان العلم انما يتجوز اليه العلم واكتنبا بحكمه على فتوى العالم وغيره  
محمول على من الذي لم يكن له ولا يرجع الى العلماء وفي الخلاصة في ادب القاضي رحمه الله عن رضي الله  
القضاة ثمة انسان في ان رواد في الجنة اما اللذان في ان راضع الجنة فلهما وجهان فخص في



قوله لاخر فصل انه الله تعالى لما قضى في ذلك في الجنة وفي كثر الدقائق العاسق من القضاء كما هو اهل  
 الشهادة لا الله لا يسمع ان يعلو وفي عهد الحقائق من علمنا وفي الشدة في النواراة لا يجوز قضاء وقال  
 الحضانة والطحاوي رحمه الله اذا قل العاسق المشرى لا يكون قاضيا كذا في الشرح وكله يسمع يستعمل في  
 دون الوجوب فوق المسح كذا في الفوائد وفيه ايضا وذكر في شرح ادب القاضي للحضرة في الباب الثالث  
 الاربعين اخيرا الطحاوي ان العاسق اذا قل لا يصير قاضيا والقاضي اذا فسق ينزل وقال امير الزاهد  
 رحمه الله في الخط من اصحاب المتقدمين رواية عن ابي حنيفة رحمه الله والي يوسف رحمه الله ومحمد بن احمد ان  
 القاضي اذا فسق ينزل ومنهم من ينزل فقال اذا قل العاسق يصير قاضيا واذا قل العدل ثم فسق ينزل ومنهم  
 قال ان كان القاضي من يرق من سبب المال ينزل العسق وان لم يكن من سبب المال لا ينزل  
 بل ينزل في كثر الدقائق واذا قل القضاء بالرسوة لا يصير قاضيا وفي الفضول واذا قل القضاء بالرسوة  
 من يصير قاضيا تختلف في الصحاح لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاءه فيه في قاضي الكسبي وذكر القاضي  
 ابي القاسم ان القضاء على قاضين قاض قلد وقاض في سبب من رفع الرسوة او الشفعة او الاول والآخر  
 ثم رفع قضيتهم الى قاضي برى خلافا فانه لا ينفذ فيهما كان في فصل محمد فيروا في اوراق قضيتهم الى قاضي برى  
 خلافا لانه ينفذ في العتوى على ان ينزل القضاء بواسطة الرسوة لا ينفذ قضاءه اصل لان الامام  
 برسوة ان ارتكب ما هو اقرب وهو علم لم يصح تقليده لقضاء القاضي فما ارتشى فيه الذي قلده القضاء حتما  
 سواء في عادة قضائهما في الجهر وان كان لا يجوز له طلب الشفعة وفيه ايضا واذا فسق القاضي العدل لا ينزل  
 وكذا اذا ارتشى لا ينزل وينفذ قضاءه الا بما ارتشى في اصل العلم واختلفوا في القاضي والامير اذا اذارت  
 قال بعضهم ما سوا ينزلان من غير الجور والحيانة لانها ايمان في الشرح والامير اذا اذارت لا ينفذ  
 ينزل القاضي دون الامير لانها ايمان في القياس في الامير لقوله عليه السلام ولولا عليكم عهدا حبس اجمع والامير  
 القاضي في غير القياس وفيه ايضا وقال بعضهم لا ينزلان هو الصحيح وفيه ايضا وذكر الحضانة القاضي على اصحابنا  
 رحمه الله لو ان قاضيا اخذ الرسوة لحكم حكم كان حكمه بطلان وصار محروما من القضاء وقال الناطقة رضي الله عنه  
 كان حكمه بطلان محرم على ظاهره اما قوله صار محروما من القضاء لا ينزل الامير له قال الورود الرسوة وحكمه صحيح  
 الفضول ولو قلده وهو عدل لم فسق لمسح القول ولكن ينزل اذا عظم الشك في جرمه الله فحسب السطوح

ان يزل فيه الفيا واذا ارى حكم لا ينفذ قضاءه فيما ارى فينفذ فيما لا يرى وان ارى في ذلك  
 او كتابة او بعض الخوانه فان كان ما مره ورضاه فهو ما ارى القاضي سواء يكون قضاءه مردودا وان كان غير ذلك  
 ينفذ قضاءه وكان على المترشي وما يقض منه وفي التجريد القاضي اذا قضى بقضايها وهو قاضي سواء ارى المترشي ولم  
 يعلم ذلك الا بعد حين قال ابو حنيفة رضي الله في رواية الحسن رحمه الله بطلت قضايه من ابي يوسف رحمه الله  
 ان القاضي اذا اجاز مودولا ولا يزل ولم يزل قال القاضي رحمه الله تفسيره هذا ان الذي لا اله الا هو لم يعلم  
 انه فاسق فاذا ظهر انه فاسق او ارشى فهو موزول لانه ولاه على شرط العدالة فاذا وجد بخلافه لم يكن قاضيا المودولي  
 وقد علم انه فاسق صا قاضيا ولا يزل بالرشوة لانه ولاه على شرط العدالة قال الصدوق رحمه الله الصحيح  
 ما عليه انه المتابع رحمه الله ان القاضي يصير قاضيا واذا فسق القاضي العدل لا يزل وكذا اذا ارشى لا  
 لا يزل ينفذ قضاءه الا فيما ارشى وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله قال نصير سالت الماسيحين رحمه الله  
 عن قاضي غير عدل يقضي بقضايها بالحق قال في قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله قاضي لا  
 يجوز شهادته لا يجوز قضاءه وكل يقضي من القضاء فهو مردود وسالت عن ذلك فبين الوليد قال سمعت  
 ابا يوسف رحمه الله يقول القاضي اذا كان غير عدل قضايه كلها مردود وهو قول ابي حنيفة رضي الله وفي فتاوى  
 الكسبي في نوادرهم اذا كان مخالف بقضايها للقاضي على الجور رد قضايه في القضاء القاضي اذا اصاب  
 فجميع قضايه كلها مردودة واذا كان لا يميز كذا روى في خبر عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ان القاضي اذا  
 كان غير عدل قضايه كلها مردودة واذا كان لا يميز الذي يولي القضاء جاز لا يجوز حكمه ويجوز حكمه كما  
 جاز قضاء من يخلص معاينة كذا ذكره من الغنوي على انه يجوز حكمه لو اتي مان كان جازرا على امره في القضاء  
 الرشوة على وجه ربه منها ما هو حرام من البنين وهو ما اذا قلعت القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ويكون  
 الرشوة حراما على القاضي وعلى المأخذ ومنها انه اذا دفع الرشوة الى القاضي ليقتضي له هذه الرشوة حرام من البنين  
 ايضا سواء كان القضاء يحق او غير حق ومنها اذا دفع رشوة لطرف على نفسه او له فلهذه الرشوة حرام على المأخذ  
 وليس يحل له على الدائم وكذا اذا طعم في له فربما بعض المال ومنها اذا دفع الرشوة ليعوي امره في دفع  
 والمالك المأخذ وان ما ينفذ فان اداد المالك للمأخذ لم يجر المأخذ لولا الى الدين ما يريد ان يدفع الرشوة يجوز  
 هذه الاجابة ثم للسناجر انما يستعمله غيره كذا في فتاوى قاضيان وادب القاضي لصد السيد

رحم الله وفي نحو ذلك وذكر في موضع ان بل المال ليس في الظاهر لغيره والله ليس بشيء وبالمال الاستحراج  
حق له على غيره رشوة والتجسس حكم ان ليت جره حسب الحاجة لولا ان الدين ليقوم بغيره بل الذي يرد له في اليه  
نفع الاجارة ويحصل المرام لانا ان شرط عملنا صرا وكلمة معناه انما يهدي اليه ليعينه من السلطان لا يكرهه العترة  
في فضل المؤمن والامام اذ اجمع له القوم شيئا فخطوا من غير ان يشرطوا وقد مر نحوه في باب الاجارة وفي خزانة الجلال  
وعن ثوبان رضي الله عنه عن النبي الرائي والمرئي والرائي قال رحمه الله والمحتسب في جميع ما ذكرنا من افعال الشريعة  
كالقاضي كذا في كتابنا في سبب في نحو في باب ادب القاضي ان الله تعالى في الشريعة ومن طبع القضاة والادب  
لا يولي وفي الكبرياء لا ينبغي لاحد ان يطلب القضاء وان فعل فمضى قوله عليه السلام من جعل القضاة في يد فاسق  
القضاة فكأنما ذبح بغير مسكين انما شبه بهما بان السكين تعجز في الظاهر الباطل والقضيل في غير مسكين والقضيل في  
خوة والعمر داية وانما يوثق في الباطل دون الظاهر والقضاة كذلك لا يوثق في الظاهر لان الظاهر جرحه كذا في  
في الباطل ان سبب الحكم في شبه به انما ذكر في القضاة رحمه الله وذكر في حجة الله في ادب القاضي في غير ذلك  
الله تعالى عليه وسلم من اتى ان يقضي من اثنين فانه ينجح بغير مسكين في كان الخواري رحمه الله يقول لاني  
لاحد ان يذري بهذا اللفظ كذا احصا بالاضافة ذلك القاضي فقد حكم ان قاضيا روى له الحديث فقال القاضي  
هذا روى في ثم دعى الى مجلس من سوي شجرة فجلس الحكماء يحلون الشوم تحت فقرة اذ نظر القاضي فاصابته  
والقاضي راسه من يديه وفي الشريعة القضاة امر صعب ليس الحديث من جعل قاضيا فنجح بغير مسكين في حديث آخر  
روى في القاضي العدل يوم القيمة فتلقى من شدة الحب ما يتجلى في اهل القضاة من اعدائهم ثم يلقى في الظلمة والعتمة  
الامارة وفي الحديث انكم عرضت على الامارة وسكون ندامة فتفت المروضة وبست الغلظة وبنية الخطر القوي  
وفي الحديث انكم عرضت على الامارة وسكون ندامة فتفت المروضة وبست الغلظة وبنية الخطر القوي  
وجه الحديث العرفان في البلد لمن من عرفا ولكن العرفان في النار والسنن ان لا يقدم شيئا من هذه الاعمال طمع  
قلب وطيب نفس لان يكره على يديه الشدة ولا يستعمل الامام ايضا على علم من اراده وطلبه من طلبة اخباره  
كل الى نفسه من يكره عيشه وفيه من الوجوب ان يكون في القاضي والامام حضا ان يكون كرامة له وان يكون  
حجج الزعم حكم الراي كذا في البتة وفي عنوان القضاة وذكر الشيخ الامام فقيه الامامة نجم الدين محمد بن النسيب رحمه الله في  
منه من الشريعة العرفان في البلد لمن من عرفا ولكن العرفان في النار والسنن ان لا يقدم شيئا من هذه الاعمال طمع  
اموال العامة كالامانة والامارة والقوى في قضاة في الثانية ومنه من الشريعة العرفان في البلد لمن من عرفا

وان قدس غير طرية ان اكثر امتنا في البعد اختلوا فيه قال بعضهم كره البعد عن الذكر للابن بالدخول وان  
في البعد قالوا بغير عرض عليه بالدخول ولو اتسع بالمكان القضا، فرض كفاية بمنزلة صلوة واذا تعين الواحدة لاقتهما فغير  
عليه وان قدس وغيره افضل من كان تركه افضل واولى في العداية قال وللابن بالدخول في القضا لمن يتوكل عليه  
فرضه لان الصبي رضي القدر فقد وه، وكفى لهم قدوة ولانه فرض كفاية لكونه امر بالمعروف وبكره بالدخول فيه لمن خاف العجز  
عنه وللابس على نفسه الحيف فيكيد بغيره غير عابا منه القبح ذكره بعضهم الدخول في راحة الوالد عليه السلام حين علق القضا  
الحديث الصحيح الدخول فيه رخصة طاعة في قاعة العدل التزمك عزيمته فلهذا لم يخطى حقه فلو يوافق لولا العينة عليه من غير  
ولابس العانة الا اذا كان هو الاسباس للقضا ودون غيره فحينئذ يفرض عليه التعدي صيانة لحقوق العبيد واولاد  
العالم من الغنى وفي فتاوى الكبرى ومن استغنى وهو من يصلح لرويته وبصرته بالحلال والارام بقدر الناس عليه  
وعفاة وفراسته من الطمع فللابس اذا ارادوه تولاه عليه السلام عدل ساعة غير من عبادة تيسر منه والعاقبة للمؤمنين  
كذلك الا انه خوف منه ما يتوقع فيمن لمضار فاذا امر ذلك جاز الدخول فيه لغير رجل في القضا، ومستحق الا  
ان غيره افضل من الا افضل والى زيادة اهدية وكذا الولي على هذا الحيف فليس لهم ان يولدوا افضل من  
الطهارة وخاصة في الفضول اختلف العلماء رحمة الله تعالى القضا، قال بعضهم كره ذلك لادخال في النبي عليه السلام من  
اتباع القضا، فكانا في ما يجر تكسب وغيره عليه السلام القضاة بخبره من الساطين والعلماء وغيره من الناس عليهم  
السلام وفيه ايضا والنسور ان ابا حنيفة رضي الله عنه كلف تعدد القضا، فابى حتى ضرب سبعين موطأ فلما مضى  
نفسه وراحته فمضى لابي يوسف رحمه الله وقال تعددت لتنفذ الناس قال ابو حنيفة رضي الله عنه امرت ابا  
الجرباثة لكتبت اقدار عليه كالي بكافين فكسر راسه ولم ينظر اليه بعد ذلك وفي السقا في فطر الجوهري رضي الله  
نظر الغضب فقال ارايت امرت ابا الجرباثة اقدار عليه كالي بكافين وفي دستور القضاة قال ابو حنيفة  
الله بالبر بعد اذ في سنة تاتينيس هو ابن سبعين سنة وفي سنن العقيلي الحديث رحمه الله روى عن  
ابي حنيفة التابتاء الامتحان انه اتى بالجرز والبس فلم يقبل فأتى من الحسن في السقا وكذا داود ومحمد بن  
ابى القاضية فابى وقيد وجلس فاضطر فقطد وفي البتة روى عن سفيان الثوري رحمه الله انه دعى الى  
القضا فخرج الى البصرة وخطي فغضب ائمة المؤمنين في طلبة فلم يقدر اعدائهم في يومئذ في الشرا  
في فصل المنقرات واذا كان في البدة قوم صالحون فانتقم واحد منهم من القضا، لم ياتهم وان لم يكن غيره  
صالحا فمضوا فيها القضا ولو كان في البدة قوم يصلحون، فانتقم واحد منهم من القضا، لم ياتهم وان لم يكن غيره



بعض الخصومات تبعك في الكبرى وفي ضوابط القضاء وذكر السيد رحمه الله في ادب القاضي انها يجب  
القرين في الدعوى العقب اذا كان في البنية قوم يصحون للقضاء اما ان لم يكن فحينئذ يفتقر على التعبدية  
لحقوق العبد ونفذ الاحكام الشرع واعتلاء العالم من العباد حتى لو اتسع على التعبدية بانهم وفي ايضا ولو لم يكن  
حتى تعبدية من شئ يكون في النائم وفي كثر الدقائق فان تعبدية بل يكون قاضي قبله وهو المولى الذي قضاها  
والمحضر غيرهما واذا اقر القاضي فقد غلبه بل ديوان الموزون وينظر في يقض على الاموال وفي ايضا ولا  
فيه الموزون لاسبته وينظر في حال الجوس فمن اعترف بحج الزمة لياه ومن لا يصدق قول الموزون عليه ومن لا يصدق  
ما دوى عليه فان لم يحضر خصمه حتى يسد في الخط اذا اقر القاضي فقد غلبه منع القاضي للمعد ان يسحب من  
امن لا يقض من القاضي الموزون ديوانه وديوان القاضي حرم على هذا الصكوك والحاضر بعصب اللاهيب و  
القوم في الاوقاف فتوزر البيان واما ان كل لان القاضي كتب لهذه الاشياء فيجب ان يضع اصبعه  
يد الختم والتميم والابر في يمينه ديوانه اذا احتج الى الرجوع اليها كمنه العين من العنان فاني به الختم لا يورث  
التعبد والتعبد من القاضي المتدين في الحق في ذلك لا يحتاج الى الرجوع الى ذلك في المواقف التي ترفع اليه في  
من امين لا يقض ذلك وان الى القاضي الموزون الدفع فان كان العين الذي كتب عليه هذه الاشياء من  
بست المال محرم على الدفع لانه اذا اخذ ذلك المعين وقد صار المعين غيره فلا ينكر في بده وان كان من المال  
او من مال الغنم فقد خفف الشايع رحمه الله واللاح انما يحرم على الدفع لانه اذا اخذ القوم من المعين اياها لم يمسك  
واذا امتضا ديوانه ليقض ان الودائع والاموال التي هي ايضا ويكون عند المعد وياخذها الجوس ايضا فالقاضي  
اذ جوس صاحب الحق ينبغي ان يكتب اسمه واسم ابيه وجده والسب الذي لاصح هو من الجوس لانه يحتاج الى السب في البنية  
على الاقل من في اخذ ان ذلك ايضا والمرأة يصح قاضيا في مساوي الحدود والعقاص وفي ايضا الا على المصالح  
وفي فتاوى الحاشية القاضي اذا قضى وما ثم طهارة عبدا او مجرد وفي قدف او على او فاسق او مرتضى فانه يفسد  
ولا ينفذ منه شئ كذا ذكر الحنفية ابن القاسم فمن ذكرنا فظاهر لانهم ليسوا من النفاة ولما القاسم المرتضى  
فمن قول الحنفية وهو اخذ الطيوي رحمه الله وعند القاسم من ليس الشهاده فينفذ قضاء وفي الغنم  
القاضي اذا اعلى ثم البصر في قضائه فكس فضله لا ينفذ في حال عاه وفي فتاوى الحاشية اذا اراد القاضي والعياذ  
بالله ثم اسلم كان على قضائه وكذا اذا اعلى ثم البصر لا ينفذ في حال رديه وفي الغنم اربع خصال اولى  
بالقاضي هي مزر ولا ولا ذاب البصر ذاب السبع العسل والردة كذا ذكر في كتاب الحاصل وفيه ايضا وفي حوزات

القضاة بزمان ابن قال انت قاضي هذه البلدة هذا الشهر او هذا اليوم فيكون قاضيا بقدر ذلك وفي قول  
القضاة وذكر في اللامنة تعليق القضاة والامارة بالنظر او مضاف الى وقت في المستقبل نحو ان يقول  
السلطان اني اقدمت عليك فاضيا او جعلتك قاضيا من الشهر او ايام من الشهر فليطبق  
الحكومة من اثنين بالنظر فختلف بين ابى يوسف رحمه الله ومحمد بن محمد رحمه الله في تعليق قول القاضي بالنظر  
والايش رغب ادب القاضي في باب الخليفة والمذكور في كتاب الخليفة الى القاضي اذا وصل كتابه اليك فانت  
موزع في فصل الكتاب القول لان هذا قول علي بالنظر وقد وجد في قاضي الحامية ويعمل على تعليق  
والامارة بالنظر كقول الوكاية وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل بان قال الخليفة واذا قدمته  
بيده كذا فانت قاضي فلان امير او قال اذا قدم فلان فانت قاضي فلان فليطبق قول القاضي بالنظر  
صحح ذكر الخلفاء رحمه الله ان الخليفة اذا كتب الى القاضي اذا وصل اليك فانت موزع في فصل  
اليه الكتاب بصير موزع لا وفيه ايضا واذا قلدر جل ان القضاة ابو ماو يجب جاز وبقية المكان الزمان  
وفي الحامية ولو قيد بالمكان يجوز في الفصل وكذا يجوز قيد بالمكان حتى لو قيل القاضي لانه نائبه  
بمسجد معين لا يكون له ان يقضي في مسجد اخر وفي عنوان القضاة ولو قيل لانه نائبه في مكان  
معين لا يجوز له ان يقضي في موضع اخر وفي القوا نحو ان من النظرية المرغوبة من النوادر اذا كان في المص  
قاضيا في كل واحد في محله على حدة فوقع الخصومة بين رجلين احدهما في محله والاخر في محله اخرى  
والمدعى يريد ان يجيئه الى قاضي محله والاخر في ذلك قال ابو يوسف رحمه الله العبرة بالمدعى هو المدعى  
الفصل وكذا لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة فاما العسكرى ان يجيئه الى قاضي العسكر  
فمؤ على هذا في دستور القضاة فضاة ثلثة بعدد كل واحد في مكان معلوم فاختلف المحققان في الخصومة  
الى القاضي اذا كانا من موضع واحد فخصمان الى ذلك القاضي وان كانا من موضعين فليجئ الى قاضي  
الى اهل ارضه الى ابو يوسف رحمه الله ومحمد بن محمد رحمه الله في ذلك في المدعى عليه قال العبد محمد بن  
ان كان احدهما قاضيا على قوم مخصوصين نحو قاضي العسكر لا يصار اذا لم يكن من تلك الطائفة لا بالانتماء  
كذا في الفتاوى الناصرية وفي النجاشي ولو كان المدعى في موضع والمدعى عليه في موضع اخر في صدد واحد وفي  
قاضيان فعلى الصداق في الخصومة الى قاضي فلان وقال الاخر لا بل الى فلان قال ابو يوسف في ذلك  
الى المدعى بغير وجه حرمه بن رواد قال محمد بن احمد رحمه الله في المدعى عليه لانه المطلوب منه فناء والى اللامنة

المنع من شرط النفاذ والعصا ذكره كرسس الميمية رحمه الله ان في ظاهر الرواية شرط في النوازل انما هو شرط  
 في كتاب القاضي المنع من شرط النفاذ والعصا وفيما ايضا ان خرج القاضي رحمه الله بقضائه قال كرسس الميمية  
 كرسس من شاي رحمه الله اخذ برواية النوازل وقال ان المنع من شرط النفاذ والعصا باقيا لما جده في  
 ان يخرج الى ان يخرج القاضي الى الحد ويجمع الدعوى ثم يقتضيها لك كيف يصح هذه المجردة في الفصول  
 شرط النفاذ والعصا في ظاهر الرواية وفي ظهور رواية النوازل ليس بشرط وكثير من اصحابنا رحمه الله اخذوا برواية النوازل  
 لا على الحاجة في البابا وادب القاضي من المتفق قال ابو يوسف رحمه الله قضاة الميراثين اذا خرج الميراثين  
 فخرجوا فملم ان يقتضوا لان هؤلاء ليسوا بقضاة ارض معينة انما هم قضاة تخليفه فاما في تخليفه فليقتضاه ان يقتضوا  
 وفي النوازل ان ليس بالقاضي الحد ولا يقتضي غير اصل العكر وفي نسخة قاضي العكر لا ولاية له على غير اصل العكر ولا  
 قضاؤه على غير اصل العكر الا اذا شرط ذلك عند التقدير وفي النسخة اذا ختم الرجلان من غير اصل العكر فقام  
 العكر بل يصح قضاؤه بها قال لا في الفصول ومن كان يحرق في حق العكر فهو جدي ايضا في السيرة القاضية  
 اذا قضى للمام الذي قلده القضاة الاول له جاز وفيه ايضا اذا وقت له حادنا ولوله فاناب غيره وكان من  
 اصل الانابت من خصه من قضي له الاول له جاز في الفصول اذا كان للقاضي حضوره فقام من خليفه فقتضيه له  
 عليه من بعده قضاؤه واختلف المشايخ رحمه الله فيه قال بعضهم يجوز حكمه له وعليه قال بعضهم لا يجوز وفي السيرة القاضية  
 لا يقتضي بعينه من قبل القضاة وفي موضع لو قضي فيه لا ينفذ كما لو قضي في بداهة ليس بجملة قاضي موضع في معارضة  
 خرج الى العوض من رعيه وقضي فيه التمسك ولو علم في غير ولاية او قبل استقصاء له ان لا يقتضي به خلافا لما عمن  
 محمد رحمه الله انه لما رأى يخطب القضاة رعيه وقال لا يقتضي في المسطرة في باب ان يغير في القضاة من قضي على قبل  
 القضاة بما يشبهه وفي الخصومات ان في بعض الموضع الى حاله الى شرح الطحاوي ادب القاضي النعمان لا يجوز للقاضي  
 ان يقتضي على قبل القضاة او هو في موضع غيره او هو في جهة قضاؤه اتفاقا وهو في الديانة كما اذا علم ان جلا طلبة  
 ثمن او حتى عبده او لم ينفذ القضاة ثم قدمت المرأة او العبد يقتضي بالطلاق والعاق وكثير من اصحابنا رحمه الله اخذوا  
 القضاة يكونون بجهة واما يجوز وفي وجه لا يقتضي اتفاقا وهو في الحدود والمخالصة لله تعالى في ان لا تملك  
 وهو في الخصومات ويقتضي فيها القضاة من جهة القضاة في نسخة من الرصيع وذكر الحنفية رحمه الله في نسخة من قوله  
 الاثران القاضي لا يقتضي بعينه سواء علم قبل القضاة او بعده وفي نسخة القسمة للقاضي ان يقتضي بعينه لنفسه لو قضي في  
 السيرة القاضية في ان باب يجوز من القضاة والمالك للمام يقتضي بعينه في الحدود والمخالصة لله تعالى لا يجوز وفي نسخة

ولو لم العاصي فيه بخلافه يعني اني لو اردت ان اكون من سائر الناس في حق العاصي  
 حادثة بغيره قال نعمت من قضى اديا الى غير ذلك اذ وقت في حديثه هو اذ اطلعت على نحو ذلك  
 لا يغير العاصي من ان كان بعد دعوى صحته وشهادته مستقيمة في الخط او اذ قضى العاصي بما كان في حق من كان  
 قضى خطا لا يختلف فيه العاصي ولا محال له ان يطل وان كان ذلك على خلاف فيه العاصي وهذا لما عدا قضى المستقبل على  
 يرى انه افضل اعلم ان النحل من راي الى ما في المجربات جاز وفيه ايضا توضيح ان راي النحل في راسه لا اذ النحل  
 بالنحل في المستقبل دون الماضي اليه اشار عمر بن الخطاب في الحديث قضى في حادثة بغيره قضى في حادثة بغيره  
 في ذلك ان كل ما قضى به هذه كقضى فيه ايضا وما يجب على المجتهد ان يعمل بما مضى لم يجر بعض ذلك بتبدل الزمان  
 فكله المقلد اذ اعظم على العمل بقضوي احد من الغنيين لم يجد ان يفضله ذلك بقضوي اخر في التمسك بقضوي نبي ثم باله  
 ان يرجع اذ رجع الى القاضي اخوان لم يفرق احد من الائمة بالادلة والافعال كان على خلاف القسب المخلو من  
 الزمان وترك التسمية عامدا في المستقبل بقضيه بما راي وما في ضمنه من السبل في فضل المجتهدات ان الله تعالى  
 ادب القاضي في غدا في التجرده والكبري يعني القاضي ان يتجده في علمه على ما سطره في حقه  
 ممن من يمدح العاصي من قول الحاجب لم فيلان في ذلك صيانة مجلس القاضي في مطالب المؤمنين  
 وتجد القاضي انوا يكونون بين يديه لو جهل احد من مجلس القاضي يستعمله في حجة الاموان رجلا من القاضي  
 فيه من حجة الائمة لا يرى انه لا ينبغي من في السوق وحده لانه يستعمل فيه من حجة الائمة وان في القاضي كنه  
 الى احضار الخصوم ولا يمكنه الا احضار غيره وهم لا يحضرون بانفسهم فتجد انوا يحضروا الخصوم مجلس القاضي كذا في  
 شرح ادب القاضي احضار حجة الله في الكبري ايضا الخصمان اذ انهما في مجلس بين يديه ينتهي بينهما  
 جسداهما عند حافة من نفس صيانة لاني المجلس وان حاضرا فحسن في نسخة وبنسب ان يكون مودع طالانه في حجة  
 ما وبالسفاه والنا وبسبب العادة يكون بالسوط وقد كان ليرسل اليه صلى الله عليه وسلم قضيه فاحده وكان  
 ذلك القضب معه الى ان توفي صلى الله عليه وسلم القضا القضب لاني كبر في الله فصار من عمر في القضا فصار  
 بعد السباط في منقط الغنية وبنسب ان يرضى القاضي ان يرضى القاضي ان يرضى القاضي ان يرضى القاضي ان يرضى  
 وزير حرس لمي الادب لمي حاسب المجلس المودع ايضا وانه يرضى القاضي ان يرضى القاضي ان يرضى القاضي ان يرضى  
 الترتيب في غيره لكل لا يرضى اكثر من واحد من العالين الدافعين من الدارم المراجعة في زمانه ولكل ان يرضى  
 من مجلس من الدافعين والدافعين كل لا يرضى لكل مجلس اكثر من الدافعين وفي فتاوى النور



المختصان سوى جهات المجلس والقبال لقوله عليه السلام اذا ائتمن احدكم بعتضا فليس يهتف للجمل الا انما ينظر  
 في المختص فان جهر الخصم فالقاضي مجلسهما من يد يد الاسباب مع الاسباب كالاجبي رجل دابة مني للقاضي ان  
 يسوي جهات المجلس في كسر الدفاتر لم يسويها جوهرا واثبات لا يربط بالقبال لتسوية النظر من الجانبين وفي الكبرى  
 ولا ينبغي للقاضي ان يبداء باسم على احد الخصمين لان في ذلك تعوية قلب احدهما وكسر قلب الاخر وفي فتاوى  
 الحنفية ولا ينبغي لمن يجر مجلس القضاء لاجل الخصوصية ان يسم في الكبرى لان هذا اسلام غير اذنه فلا يثبت  
 الرد والكسب في هذا المختص في المختص فان اراد القاضي جوابا مني ان لا يربط على قوله عليكم السلام ان يدعي  
 القاضي ويرد عليه وفي صورة السوادي جهر عليه السلام فرمودت كدور من اسيا سكي است اكثر من ان  
 سره عالمان وهاك ان خواند كرد وادانين قاضيا ندك در دينا و حكمها ميل كره بنه في السراجة لا ينبغي للقاضي  
 ان يلقى احد حاجته ولا يلب احدها ولا يضيح احدها وفي كسر الدفاتر يلقى من مسارة احدها وندك تملص  
 حجة وضيفة والمخارج في المختص وادان صرح السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في مختصه على الارض  
 ينبغي للقاضي ان يترجم من مختصه بجله فيختصم السلطان حتى لا يكون مختصا لاحد الخصمين في المجلس من المستدعي الى القضاة  
 يصح قاضيا على الذي قلده والدليل عليه قصة علي رضي الله عنه تخرج رضي الله عنه فيها ايضا ولا بأس للقاضي ان يفتي من لم  
 يجاهم اليه ولا يفتي احد الخصمين فيجاءه عليه وفي السراجة ولا يقبل الهدية الا من في رحم كرم او من كان يهودي القبل القضاة  
 وان كانت الهدية لاجل القضاء والقبول في فتاوى التجريد ليس للقاضي ان يقبل هدية ممن يخاصم اليه الا ان يكون صديقا له  
 رتب ذلك فربما ان يقبل من كان قبل ذلك كذا الاستعراض والاستعارة لان في ذلك تمهيد عظيمة على القاضي ان يحترز  
 عن التهمة وفي المختص فان كان الهدى يتاوى برؤس ويترقب في حقه هدية فيضاهي صاحب الحب وكذا يجوز من الوالي الذي لاه  
 لان الظاهر ان الوالي لا يهدي اليه بل ان يسل اليه في القضاء فانه لا يقدر القاضي ان يخطيه على ما له وفي فتاوى الحنفية  
 وكما لا يحل للقاضي اخذ الزمعة لا يجوز له قبول الهدية من الاجبي الذي لم يكن يهدي اليه قبل القضاء والاستعراض والاستعارة  
 وان كان يهدي اليه من كان يهدي اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا يحل ان يقبل وان لم يكن له خصومة فان كان الهدية  
 مثل هدية قبل القضاء او دونها لا بأس بان يقبل وان كان اكثر منه و الزمعة ولا بأس بقبول الهدية من الزوج الذي لم يكن  
 له خصومة في دستور القضاء من المختص في كتاب القاضي في الفصل الثالث الهدايا ثلثة انواع حلل من جانب واحد وهو  
 الاهداء للنسوة والنفاء من جانبين وهو الاهداء للبيعة على الظلم وان كانت حلل من جانب الهدى وهو ان يهدي اليك  
 عن ظلمه وهو حلل من الاهداء للبيعة ثلثة ايام او نحوه يستعمل اذا كان قوله يجوز الاستيحاء عليه كسب الرسله ويجوز ان

الهدى

لم يمس عليه ما جرد به من غير شرط ولا طبع فإدى إليه بعد ذلك ما كان كذا في الحقيقة  
 فقال بعض من شأني رحمه الله لا بأس بأن تقضي على من غير شرط ولا طبع فإدى إليه بعد ذلك ما كان كذا في الحقيقة  
 وفي كذا القائلين بمرور بدية الامن في بابا ومن حيث طاعة ذلك دعوة خاصة في الجرد دعوة خاصة وشبهه  
 ويجوز المرض من غير التماسين ان اذا كان من التماسين فلا يجوز في الجرد ولا كس الدعوة الخاصة من دعوة العامة  
 بعضهم قالوا ان كانوا خمسة فواو ستة فوالى العشرة فند ادعوة خاصة وان باو العشرة فند دعوة عامة وكل  
 القاضى الامام ابى على نفسه رحمه الله انه قال الدعوة العامة دعوة خمس او ثمان مائة في دعوة خاصة ومكنا  
 ذكر القدر في حجة الله تعالى في كل شئ الا انهم لا يسمون الا في خمسة اقسام الدعوة ان كان حال العلم ان  
 القاضى لا يفتي بالدعوة فند دعوة عامة فيها ولم يفتي بالدعوة الخاصة في النور والجنب وفي ثمانية اقسام  
 لا يفتي بالدعوة الخاصة في الدعوة العامة الى اخر ما ذكره وهذا اذا لم يكن فيها قرابة ان كان فيها قرابة يجب ان يكون  
 وفي البرية ولا يقضى ولا يغضبان او دونهما او خمس او سبع او عشر من غير طاعة ولا فدية ايضا وان كان باسما في  
 شئ من غير ان يكون كس القضاة في ثمانية اقسام الدعوة فند دعوة عامة فيها ولم يفتي بالدعوة الخاصة في النور والجنب وفي ثمانية اقسام  
 والحق في دار الكس والمنى في خمس اقسام الدعوة فند دعوة عامة فيها ولم يفتي بالدعوة الخاصة في النور والجنب وفي ثمانية اقسام  
 مجلسه كان لا يدرى خمسة كصورهم في ثمانية اقسام الدعوة فند دعوة عامة فيها ولم يفتي بالدعوة الخاصة في النور والجنب وفي ثمانية اقسام  
 ولا يغضبان ولا يفتي من الطعام ولا في احد الخمس في ثمانية اقسام الدعوة فند دعوة عامة فيها ولم يفتي بالدعوة الخاصة في النور والجنب وفي ثمانية اقسام  
 ان يقضى في ثمانية اقسام الدعوة فند دعوة عامة فيها ولم يفتي بالدعوة الخاصة في النور والجنب وفي ثمانية اقسام  
 وهو في احد الخمس وفيها ايضا ولا يغضبان بطول المجلس ولكن كس من طاعة النهار وفيها ايضا ولا يغضبان  
 والغضبان في ثمانية اقسام الدعوة فند دعوة عامة فيها ولم يفتي بالدعوة الخاصة في النور والجنب وفي ثمانية اقسام  
 القاضى الدعوة او هو العام ينبغي ان يباغضه قليلا ولا يفتي منهم بالقضاة لعلهم يسطروا في الغضبان وان وقع في باغض  
 سبب الدعاة منهم هذا لا يختص بالافارب بل ينبغي ذلك ايضا اذا وقعت الخصومة من الجانبين لان الغضبان في  
 الضيقة فيغير عن كذا في المنطق فياخذ الحكم بالصالح اذا يطعم من خصين ان يصالح في الحق والطمع ان يصالح  
 امر بما بالصالح لانه اقطع للخصومة والعقد التهمة في السعة لا يجل في تغيب الجاني ويطلب له على الجانية فيجوز ويدرا  
 الحكم على الجاني في سببه ويطلب له في الجاني في خطا وفي العفو من خطا في العفو ويكره قيام النيابة على عوابة الجاني و  
 فيها ايضا ومن سنة الوالد القاضى في نفسه ان يترك العلم والغضبان ويكره المسطرة ادب القاضى قال



الخصم من يد يستظفم قال ابو يوسف رحمه الله يستظفم فيقول اكم الذي يقول له وانه في قاع البحر من تحت الارض يقول  
 ابو يوسف رحمه الله ادفع في الخانية واذا ادعى المدعي شيئا على المدعي عليه كسب القاضي بما يرد صورة الدوى ثم يقول  
 بالادعاء فيقول فلان ادعى ادعاءه ثبت قراره في كتابه بما يرد على المدعي فيقول ان كسب الكتاب فيه ثم يرد المدعي  
 البينة وهذا كان في عرق المدعي في الكتاب القاضي فيجوز كنفته سواء وبصورة صورة الدوى في كسب الكتاب  
 ذلك ثم في القاضي مع خصمه يدعي على فلان ان قرضه ثبت القاضي قراره في الكتاب بغيره بقضا الحق وان كان المدعي في قاض  
 البينة فاجاب المدعي بشبهه وشبهه اعنه على الترتيب كسب القاضي كل ما يرد كسب المدعي ووجهه كسب كل  
 خطبة بما يرد البينة ووجهه كل واحد منهم وفيها ايضا واذ اجاب رجل الى القاضي وذكر ان له على فلان اربعة دنانير فادعى  
 المدعي عليه بما يرد القاضي البيضاوية عليه ثم القاضي كتب فيها حبسك الى مجلس الحكم ~~الكتاب~~ المدعي عليه حاضر  
 المصروف القاضي مجرد المدعي كذا اذا كان قريبا من المصروف كان بعيدا بعدى القاضي بغيره يقول المدعي  
 حتى يقيم البينة ان له على فلان حقا فان اقام البينة اعاده القاضي استحقاقه في القياس لا بعدى كما لو كان بعيدا او القاض  
 بن الترتيب والبينة قال الحنفية هذه البينة ان كان في موضع يمكنه ان يخرج على نفسه يدعي ان له في  
 ذلك اليوم والا بعدى فهو قريب والا فهو بعيد وعلى هذه الشهادة على الشهادة ان كان له الاصل في مكان  
 قريب من القضاة لا يجوز الشهادة على الشهادة وان كان بعيدا بهذا التفسير لا يجوز الشهادة على الشهادة عن محمد بن  
 على العام ان من نصب قضاة في الكوفة دون القضاة اقرارهم شقة الاعداء ووافى التبريد في كتاب القاضي حبل  
 ادعى على رجل دوى اراد اليه عدوى هو في المصروف القاضي لا يعلم حتى اتم طلق في يد عدوى بحيث لا يبين خصمه قال القضاة  
 على هذا اذ كان الكسب لم يكن له من الحكم يمنع هذا ولم يكن عليه احد بذلك كانت الاثارة في قاضى الضرر المدعى عليه  
 او اطلب من القاضي خصما خصم وموافق المصروف على القاضي ان لا بعدى مجرد الدوى قالوا اذا كان الموضع  
 بعيدا عن المصروف اذا كان قريبا بعدى مجرد الدوى كما كان في المصروف الفصل منها قد ذكرنا في فتاوى الخانية ويطبق  
 الاعداء بعد المرض كذا اذا كانت المرأة مخدرة وذكر الشيخ على البردوى هي التي لا يكون بزر كبر كانت او  
 شيئا لا يراها غير المحرم من الرجال فالمرأة التي حبست على منقعة فاما رجال اجاب كماله عاده بعض البلاد ولا تكون  
 مخدرة والمرأة التي يخرج الى الجواب فيعد بها القاضي في المخدرة بعث القاضي اليها امينا اذا لم تثبت الوكالة عنها  
 لتصلها وكذا في المريض فان نكل لا تشهد على ذلك فهو او ما يرد وكذا فاذا شهدوا بعث القاضي قضى القاضي  
 على الكيس والقيصة الامين الا ان يكون القاضي ذونا في الاستحالة فبعث الامين وحلفه فبعث وذو جبر ان



بها كما يحكم حكمهم في حكمه القاضى في خبر القاضى اذا ما جازوا في الترخي من المطرية الوجية لو كان المولى عليه  
 بمرارة واحدة وهي التي لم تخرج من البغرة القاضى ان يكون الخرج ولكن حيث الخينة او تخلف عليها ان كان ذوقا  
 بالاختلاف ويزب يوليقي منها في المعط النفسية المارة تخرج من بينها القضا جتها ولا جل لحام وهو يكون في سدة  
 بشرط ان لا يحاط الرجال في الثانية وان كان المدعى عليه باعيد من المهر على التفسير الذي ذكرناه لا يخفى القاضى حتى تقيم  
 المدعى البينة على ما ادى فاذا قبلت منه لا تخاض الا للقضاء والمستوفى ما يكفي وان حال المدعى من القاضى فانه  
 خصمه القاضى فاذ انبه الى الخصم اذ ذلك الخبر ختم القاضى ليدعوا في وقت كذا في فان انتفع وردد ذلك شبهه  
 عليه يدى فاذا شهد بعد القاضى ليخبر القاضى بوجه ان قدر والاب القاضى ان يخبر وفي السر حقه القاضى اذا  
 عن استخرج للمولى المطلوب ان يقيم المدعى القاضى من المصلحة والمراعاة قال سئل القاضى الى المدعى عليه الاشخاص  
 فلم يجبه عليه فقال المدعى انه تولى في حال النجيم البينة كذا البينة انه في سببه فان شهد ان قال انه لا يوجد  
 او مثل ثلث ايام فيقول بوجه مفوض القاضى في البينة ثلث ايام حصل للعالم في البينة ولا يخفى الباب الا من  
 السكته والباب الذي من جانب السطح ومرد السجادة وكذا اذا امرت ان كان فيها العبرة للمساكنة في قضاوى  
 راجع قال القاضى ان على من ادعى في منزله تولى في لا يخفى في القاضى ان يخبره فان لم يقدر تركه الى ان يفي  
 احضاره فان قال الوالى لا اطهره وسال المدعى من القاضى تسمية القاضى الباب والختم عليه كجيبه القاضى الى الما ان يثبت  
 انه في منزله فان شهد به القاضى من اين على علمها فان قال انه اراه في منزله اليوم او امس او ما شبهه فان القاضى  
 تختم على يدى ويحكم بوجه حسب علمه وشي اعلاه وهو على نفس عليه الام فخرج وان قال اياه منه شهد لا يثبت كذا ما  
 لانه قد واصلت المدة وقدره ثلثه ايام فان ختم القاضى عليه لم يخرج قال ابو يوسف رحمه الله حيث القاضى لا  
 ومثله ان فينا دى الرسول عليه السلام باين فلان ابن فلان القاضى فلان ابن فلان قال كذا لخصم فلان كذا لم يثبت  
 لك وكذا قبلت بینه المدعى عليك كذا الفعل القاضى ثلث ايام فان لم يخبر فعلى قال ويقضى على كذا يدى عليه نعم  
 قال ثلث ايام المدعى رحمه الله كان الاستاذ يقول ان ثبت ثلثه النواوير من يخبره رضى الله وخرى رضى الله وكان لك  
 منهم اتفاقا قال ابو يوسف رحمه الله وكذا القاضى القاضى كذا في حادثة فلم يقدر القاضى للكتاب اليه على الخصم فان  
 القاضى لو كل عليه خواتم وفي الكبرى وقال ابو يوسف رحمه الله لا يثبت كذا ولا يحكم عليه حتى يخبر كذا ذكر القاضى  
 رحمه الله منهم من قال لا بد من ثلثه الله واكثرهم على انه اراد به باخيفه رضى الله فانه روى عن محمد رضى الله في النواوير  
 قول ابو يوسف رحمه الله فكان هذا انصافا على ان القاضى يثبت له وكذا ويقضى على من يخبر من كذا وفيه ايضا

يكون كذا استاجرو طالبه الزعم بالخرج الى الحكم فاستقبل له القاضي ان استمر البسبب لما بين من ضرر رب من  
 ان القاضي استمر عليه لان فيه احياء ولا ضرر على الجوان الاجرة واحتمل ان استاجر هو الذي امتنع عن السطو والدارم  
 اليه فلا يسقط الاجرة من و لو كان مكانه في داره منكر لا يبرأ به وفيه ايضا وفي فتاوى الخانية قال الشيخ الامام  
 رحمه الله اصحابا لم تجوز الجور وهو ان يثبت القاضي ما يطلبه في البيت او ان يأخذ من السطو والعدو  
 يبرأ وقال الشيخ صلي البرودي رحمه الله المشهور من قول ابي حنيفة في الدار القاضي لا يثبت كيد الباطل بل يثبت عليه  
 وصورة ما طلبه من سائر ما لا بد من الف من المال على يد رجل النسا يخدم من جانب بعض امرأة ثمة و من خدمه كيد  
 يكون فيمن جعل شبهة براءة فان وجد له ما عليه لم يجره وان لم يوجد لطلب في بنية البيت وهذا هو الحق في حق الله  
 والقانون بعده وتركوا فيه القياس في الترخا من الخزانة والجموع قد توسع بعض اصحابنا في الله وهو لا يكون له  
 انه لو ان وقت قضاء به صورة ولو قال الحكم انه لا يرى في غير ذلك وطلب الجور حيث يمين ثم احوال القاضي ونا  
 فيقول ما هو ان القاضي محل البيت من جانب الكثرة والسطو يدخل النسا يخدم من اجل ان القاضي فيقصون الله  
 السيرة وعلى ان قال الشيخ رحمه الله اذا سمع صوت الفاسد من بيت انسان لباس الجور عليه اي من غير ان يتاكد من  
 اصحابنا رحمه الله يجوزون الجور فان اى القاضي ان لا يثبت الشئ من ويعطى الطينة والى ان لا احضار جاز وهذا في حال  
 المصروف في المصروف والشاخص قال الخفاف رحمه الله على قدر هذا ان جاء بالطينة واتبع الحكم فقول الله تعالى ان  
 القاضي فان قال نعم ولكن لا تحرم شبهة عليه ان فان شهد بذلك عند القاضي حيث ليس له كبره او تسعين بالبر  
 في احضاره **فصل** فيما يكون محكاس القاضي فيما لا يكون محكاف وفيما يجوز قصاده له وفيما لا يجوز في مطلق القينة  
 اذا قال القاضي بوجه من البينة ارفع هذا الحد والحدى لا يكون محكاف منى ان يقول محكست بهذا الحد وهذا الحدى وفيما ايضا  
 والصحيح ان قوله وقصيت ليس بشرطه وثبتت عندى كفى وكذا اذا قال طهر عندى او صحت فمدا حكمكم من هذا  
 وفي الفصل او قال القاضي لله عا عليه ان يحدروا بين جرحى وهذا لا يكون محكاف منى ان يقول حكمكم بين محمد ودرين  
 كذا اذكر في الذخيرة فمدا يخصص من ان امر القاضي لا يكون بمنزلة قضايه في السرعية او قال ثبتت عندى ان هذا هو  
 يكون قضاوى الفتاوى الكبرى قاضي شهره فمدا بحق او دار رجل وجدوا فقال المشهور عليه او قال ما ترى كفى به هذا  
 خالص من القضاة منى يقول اهدت عليك القضاة كذا وكذا الان قول ارى كذا لاطل للكون قضا فمدا ان هذا هو  
 القاضي المشهور كان ذلك قضا كذا اذكر في كتاب الرجوع لان القضاة لا يراهم واحد في اللغة والقاضي نصب الله  
 ولو قال ثبتت عندى هذا كذا اذ قال فان بعضنا يحنى الله لا يكون محكاف وقال بعضهم ثم القاضي ابو بصير العمري

مسئله الثانية الخ لا يثبت حرمه عند الحكم والقوى على مداوى الفصول القاضية اذا قال ثبت حرمه في ان الله اعلم بما ليس  
بحكم منه قال البعض كونه حكمه من ان الحكم لا يكون حكما وكان خمس المسائل الاسم محمدا ولا يثبت حرمه عند القول لا يثبت  
يقول حكمت او قضت او عدلت عليك القضاء وهكذا اذكر ان طي رتبة الله في واقعة الصبح ان قول حكمت قضيت  
ليس بشرط وان قوله ثبت حرمه في كفي كذا اذا قال طي حرمه او حرم حرمه وقال حكمت فمدا حكمه حرمه في النقطة  
القضاء بالبعض لا يجوز وقال عجب حرمه الله عليه القاضى تسليم بعض الاعايد او حكمه بعد اقامته البنية الى الحكم بالحيات  
للحرمه وفيه ايضا ليس للقاضى ان يمنع الله ما عليه من التفرقة في الحكم بعد اقامته البنية ونسخه من ضا القضى  
القاضى بعد ظهور عدالتها وجب عليه القضاء حتى لو امتنع يثم ويعزل ويعزرو في الهداية وحكمه لا يورث حرمه وولده طبل  
المولى والحكم فيه سواء وهذا لا يثبت شيئا من ذلك لا يمكن التمسك فلا يصح القضاء لهم بخلاف اذا حكم عليهم لا يقبل  
شيئا من ذلك عليهم لانها التمسك فكذا القضاء كذا في السراجه وفي ضمان القضاء قال لا يجوز ان يقضى لو كسبه ولا لو كسبه  
لان الوكيل في الخصومة غير موجد فيكون القضاء واقعا للموكل والقضاء له عليه وكذلك في البيع والجاره اذا  
صاحم لا يجوز قضاء له لان حقوق العدة وان كان راجعا الى الوكيل ولكن ما حكم العقد والمقصود بانها هو الملك وليس للموكل  
فكان القضاء واقعا للقاضى من حيث الحقيقة وكذلك لا يقضى لو كسب الوالدين والمودين والزوجات بمعيهم  
وكما تبين للتمسك واعتبار البعضية والاضال والاضال من غير استبدان ولا شتمه وتلك العدة انما يقبل الشئ  
والقضاء لهم وكذلك لا يجوز للقاضى ان يقضى لشريكه ولا لو كسب شريكه ولا لعبد شريكه ولا لملك شريكه معا وحده او شريكه من  
اذا كان المحضر في مانع الشراكة لان ما من شئ يقضى به الا وله فيه شركه والقضاء له بطلان امر وفيه ايضا وكذلك ان كان  
القاضى على الميت دين لا يجوز قضاء للميت شئ في التهرب ولو لم يخطأ القاضى لاضان عليه ان كان عليه  
من حقوق العدة كما لا حرم القطع في السرقة لاضان في بيت المال ما كان من حقوق العباد وفيه الله تعالى وان كان  
توفا فالدية في حاله في رواية على القاضى في الخطم القضاء اذا وقع بخلاف الحق لا يخلو اما ان اخطأ فيما قضى او لم يخطأ  
فيما قضى فانه ذلك اخطأ وكل ذلك على وجهين اما ان يكون ذلك في حقوق العدة الى او في حقوق العباد وان اخطأ  
وكان ذلك في حقوق العباد ان لم يكن التدارك والرويان قضى بال او صدقه او بطلاق او تلاق ثم لم يخطأ بان  
ظهر الشهود جميعا او كافا او محمدا وروى في العدة فانما يطل ذلك القضاء ويرد العبد رقيقا وتزول المرأة  
زوجه ويرد المال لمن ائتمنته لانها بطل القضاء والامر الى ما كان قبله وان اخطأ ولا يكره بده بان كان قضى  
بالعصا واستوى لا يقبل القضاة بالعصا من ان يقبل بغير حق ويصير صورة القضاء بنية بانه وجوب

والملك

القصاص والكره في الدين في مال المقتضى له ولان القتل الحرام في دار الاسلام لا يخلو عن عقوبة وغلظة وتعد اجاب العقوبة  
 فيجب العزامة وان في مال المقتضى له فلا تعد اجاب القصاص القاصي لان خطأ موضع عنه وفيها ايضا واذا تعد اجاب العزامة  
 على القاصي اجزا على المقتضى له لان القاصي عامل فكأن غم القصاص يكون الغرم عليه يكون الغرم بمقابلة الغرم وهذا كله  
 اذا لم يخط القاصي بالدية او باقرار من المقتضى له فاما اذا اخطر ذلك باقرار القاصي لا يطر ذلك في حق المقتضى له لان حق  
 المقتضى له قد تعلق بذلك والقاضي لما قال به الباطل وهو نظر ان هذا اذا جرح عن شهادة لا يعمل بوجه في حق المقتضى له حتى  
 يسطر قصاده ولكن الشاهد يصرح فيه ايضا وان اخطأ وكان له في حقوق الله تعالى بان قضى بحكم السرقة وكذا الخمر ونحو  
 القسط والرجم والحد ثم ظران الشهود وعبد او كفار او محدودون في القذف فثمان وذلك في سبب المال لا في العزامة  
 الضمان على القاصي لانه رد القضاء كان الجماعة للمسلمين يكون الغرم في الم ذم فيه ايضا وان كان القاضي المذنب  
 واقرب فالضمان في الم في هذه الوجوه كلها لاقراره بالبلدية والاتلاف على المقتضى عليه فيه ايضا وبعد القاضي في ذلك  
 لا كتاب الجزية العظيمة قال ابو نوح عن القضاء ولم يعل ونحو من القضاء فانه اشار به الى ان القاضي مجر العسل المنزل  
 ولكن يستحق الغرامة كذا في كتاب القضاء وفي حاشية الفقه ما يطر في خطأ القاضي نظرا ان كان في القصاص فالضمان  
 من حاكم لا بالدية وان كان في المال سرقة ومنه وان كان في الحد وغضاه على سبب المال جاك ان احدثا في قول الى يوسف  
 ومحمد رحمته الله وقال الاضيعة رحمه الله كان في ارش الضرب الذي هو حق الله تعالى كالعقوبة الزنا وشرب الخمر والحي  
 وان قضى بالرجم فاداه احد لكشي عليه  
 الاجابة الكتابة اء على السجل الاقذر ما ينفذ غيره وفي المحيط واذا اراد القاضي كتابة السجلات او المحاضر فبما اراد ان ينفذ  
 على ذلك اجابة ذلك لانه هذا من حكمة القضاء لان تمام القضاء بالملك مكتبة السجل او بغيره فكل على السيد لا مال  
 الى شيخ رحمه الله ان في غيره رحمه الله ومن بعض المتقدمين في كل الف درهم خمسة دراهم ايضا وان كان على النصف  
 ذلك فقيمة دهان نصف وان كان نصف ذلك عشرة دراهم وفي صنون القضاء ان القاضي اصر فاستأجرا لاجل كذا  
 السجل رايد على اجر السجل في دستور القضاة من فاقوى السيف يحل للقاضي اخذ الاجرة على كتابة السجلات والمحاضر وغيرها  
 لكل الف درهم خمسة دراهم وان كان دون الف لكل خمسة الف درهم في ذلك فقيمة ايضا وقيل يجب بقدر اجرة  
 المثل كذا في الخلاصة وفي الصبراني في الاحكام الاجابة القاضي اذا حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته قال يجوز وكذا للمفتي  
 اذا كان في تلك البدة غيره وفي سواها كان غيره ادلم كمن بالان الكتابة ليست بواجبة عليه فيه ايضا وسيل ايضا  
 اجرة السجل على من يكون قال الدعي لان فيه حاشية والنفع راجع اليه قال القاضي في حاشية رحمه الله على من ساجد الكاتبة



وان لم يدره احد فعلى المذنب اخذ السجل وفي القصة اجرة السجل الذي تم على المذنب عليه من سباجه والافاض من  
السجل في مقصده القينة في كتاب الجارة اذ اراد القاضي كتاب السجلات والمخاض لفرقة ان يخذ على ذلك اجرا فله  
ذلك ما عاينا خذ بقدر ما يجوز اخذه وغيره قلت لم يرد في اجرة الصكاكين مقدار معين سوى ما روى عن علي السعدي وبعض  
المقدمين مع انه غير معلوم المعنى هو ان الوثيقة بال اذ كان بين العاين خمسة دراهم وفي الالف عشرة ابي  
عشرة الالف فيها خمسون دراهم ما زاد في كل الف مائة درهم وان كانت الوثيقة قبل من الالف لم تكن  
المستفقة مثل المحبوبة الالف فيها خمسة دراهم وان كانت ضعفها عشرة وان كانت نصفها قدرها نصف  
وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قلت وكل هذه التقديرات غير مفهوم المراد لان شقة الكفاية لا تختلف  
بقدر المال كثرته ولا شك ان شقة كتاب الف درهم دون شقة كتاب ثمانية وخمسين درهما الا ان يرد كتابه  
الا بنسب العروض المختلفة بصناعتها وقيمتها واما اجرة كاتب القاضي فقامه فان اراد القاضي ان يجعل ذلك على المصنوع  
فله ذلك ان جعله في بيت المال فيه ستة فله ذلك على الصحيح التي كتب فيها دعوى المذنب شهدا وتم ان راي  
القاضي ان يطلب ذلك من المذنب فله ذلك لا يدرى ونفقة البه والاجرة في بيت المال وفي المحيط من فادى النسيئة اذ  
كان القاضي يتولى الغنمة بنفسه حل لاجرة الاجرة في مقصده القينة من كتاب الاجارة القاضي اذ انما فيمنه الزكاة لاجرة  
له وان لم يكن بمائة من بيت المال له الاجرة المكن بمائة من بيت المال لكن السحب ان لا يخذ قال سناذ في  
وما اجاب به علم الحسب في هذا الزمان لافاض القضاة اذ لو اطلق لهم في ذلك ليقنعوا بآخر المثل في الخط وكل كلام  
ما شئت القاضي قد وجب عليه بشارته لكل النصارى والصغار فلا يحل له اخذ الاجرة وما لم يجب بشارته عليه حل لاجرة الاجرة  
في الدخلة في باب الخطر والاباحة لا يحل له اخذ شيء على النكاح ما كان يجب عليه بشارته لكل النصارى والصغار في غير ما قبل  
وكذا الاجرة للنفقة على قدر الجواب في مقصده القينة من القاضي يقول اذا عرفت هذه الكبر على غيره وان عرفت  
عنه الشيب فعلى نصف دينار ربح له ذلك ان كان له ما في غيره والا فلا يحل له يتعزز عليه فذا يرفو عليه على موجب  
وفي نصاب الاحتساب فدادى النسيئة وما شئت القضاة في بلاد الاسلام فلما صرحا به وان يخذوا من النكاح شيئا ثم  
يخزون او لبا الزوج والزوجية بلما كنه ما لم يرضوا البش من او لبا لهما لم يخرؤا فانه حرام للقاضي والمسا على ما لا يرضى فان  
كان الى حيلة له الا للدخ فانه لا بأس عليه وان كان له حيلة اخرى فهو ايضا اثم وحكمه حكم الرثوة فان اخذ بها اثم  
الدخ فان كان الدخ لاظم لا بأس عليه الا فهو ايضا اثم وفي الشريعة وطبع القاضي الماير في بيت المال وهو مقدار  
ما يجز به زوجته وبشرى فدادى به وسكن فان اجاب اكثر من ذلك فهو عالى سارق وفي القضاة على القاضي وكما

للقاضي ان يترق من بيت المال ان استحقاقا فافضل للعلماء والقضاة والمعلمين حتى بيت المال وفيه ايضا  
 في موضع اخر وان كان القاضي فقيرا جافا فلا بد له ان لا يخذل رقبته من بيت المال بل يفرض عليه ان كان غنيا فكلوا فيه المال  
 انه ان لا يخذل من بيت المال في صنوان القضاء وروى عن شام من محمد بن محمد انه قال لا بأس للقاضي ان يترق  
 من بيت المال لانه عامل من عمل السبلين وقصار محوسا على العامة عاجزا عن الكسب وبذلك ايراج ان من قبل القضاء ولم  
 يمش على السبلين لانه لا يترق من بيت المال لان جواز الترتيق انما كان بوسطه مخدفة على المسلمين وسخية  
 وذكر عن محمد بن محمد انه ان القضاء من السلف قد تترق من بيت المال فلا بأس ان يترق القاضي فاما قال  
 وان تفت وتترق ولم يترق بكون وقام قال نعم لا بأس به الله السرخي رحمه الله حصل الجواب في هذا المسألة  
 القاضي اذا كان ذا مروة ولبا فلا بد ان لا يترق كما فعل عثمان رضي الله عنه وان كان صاحب حاجة فلا بد ان يترق  
 الى فضل بكونه وعمره على حجة الله لانه اذا فرغ نفسه لعمل المسلم وعجز عن الكسب ففي لم يجد كفاية من بيت المال اما  
 ان يقصر في عمل المسلمين او يطعم مال المسلم وفيه العفا وما لا يخفى على احد وفيها البضا وكما جعل كفاية القاضي من بيت المال  
 يجعل كفاية غيره اذ ليس يكون من اهل العادة في بيت المال لان المعنى لا يفصل وقد روي ان عليا رضي الله عنه كان يفتقه  
 كفاية وكفاية اهل البصرة ومجوسا على العامة والمسلمين على العامة من اسباب لزوم النفقة في بيت المال عن ابن ابي  
 رحمه الله انه قال يفتقه ان عليا رضي الله عنه كان يترق بغير كفاية وروى عن كل شهر وذكر صاحب نصاب الفهرست ان القاضي  
 اذا لم يكن له القضاء وهو يترق من بيت المال يصرفه في صنوان القضاء ويجوز لامام ان يجده من بيت المال  
 الخبز والعلف والدار والواسعة وما يكفيه من النفقة والكسوة ولبس في حاله وموته والحوارة ولا يفرق بينه والامام في رتبته  
 بموته التي على السلام والخطبة والرائدين لانه على السلام كان مقصودا به وبعيد كان الاسلام حرمه براتبته في بيت المال  
 سها لم الكسب لبقاء اثر القوة في وقتهم وقد بعزت الامور والعلوب في زماننا فلم يملك الامام وعاش من الناس  
 كما عاشوا لم يكن حطاما وعظمت امور الشرح وفي نسخة من الزمري رحمه الله انه قال يترق النبي عليه السلام عبا باده  
 استعمل اليك اربعين او مائة في السنة قال اخي رحمه الله لا ادرى وبها ام نفقة فان كان فيها قال عظيم  
 الا وفيه اربعون شغافا الاربعون في اربعين من مال عظيم وفيها ايضا اجر كفاية القاضي واجر قضاة فان  
 القاضي ان يحول ذلك في الخصم فله ذلك وان راى ان يحول ذلك من بيت المال وفيه حجة فلا بأس كما ذكرنا  
 وفي نسخة كثر الله قايين في كتاب الكرامنة في فصل من فضولها صلته بها فانيا كان او فقيرا او هو الاصح  
 حياة للقضاء ثم القاضي اذا كان فقيرا فلا فضل بل الواجب المأخذ وان كان غنيا فلا فضل الا امتنع

على ما قبله قبل الاخذ وهو الصحيح الاصح وفي فناء الكبري فاني اخذت من بيت المال ما يكون معلوما جازلا على الله وسبوني خط  
من مال الله وكذا الفهوا والمعدون الذين يعلمون القرآن يعلمون الله لم يخذوا اعظم من بيت المال الكلام في ابره المعلم  
في كرامته هذا الكتاب الجارة واذا اخرج القاضي ثلثون ورعا في ارضان مكتوبة ثم حرقه وتوطئه على من ذلك كاتبة عن  
ورعا وشتره ارجل قوم موه كلف الخصوم للخصف فلا ينبغي ان يغفل في ذلك بل اعطى كل ذي خط خطه ويعرف كل ذي امر موضعه  
ولا يعرف غنى في فناء الضوري اذ مات القاضي قبل استيفاء الزرق من بيت المال لقطع ذكره من الائمة المملوكية  
رحمة الله في احوال من ادب القاضي في عنوان القضاء واذا اخذ القاضي شيئا من بيت المال اخذت من بيت المال ما يكون معلوما جازلا على الله وسبوني خط  
مضى السنة يجب عليه رده الى بيت المال على هذا واخذت من سنة ثم غزل قبل غنى السنة يجب عليه رده ومدا على بيت  
لان استحقاقه لغيره من عمل الناس اذ غزل الخوصاير الناس فلا يكون من الزرق شيئا وفي لفظ القنية ولما امر القاضي  
بجاءته للمدعي عليه استحقاق المال لم يوجب مولا فوته على المدعي عليه وقبل على المدعي وهو الاصح وفي الجارية كرامة الاجرة  
المدعي وكذا البعوت للمعدول وفي الجارية والرجال يخذون اوجهم من يعملون لهم المدعون لكنهم يخذون في الخصف  
ورم الى ادم واذا خرجوا الى الرضا بنوا يخذون لكل نسخ كثر من سنة ودم كذا وضعه العلماء والقبائل الكبار والرجال  
وفيها ايضا ابره الكاتبة على من كتب الكتاب وارجلته الى امر السجاني قد العرفان ذلك على من لا ينبغي اخذ كثر  
من ابره المثل الذي يخذون من بيت ذلك العمل وفي لفظ القنية يكون الكاتب غنيا مصليا فبقا لافاقا ولا عبدا  
ولا مكاتبها ولا حردا في القدر شرط في الاشياء لان الكتاب من جنس القضا فغيره في الكتاب ثابت في القاضي لا  
منه القاضي فلا يصلح الامس يصلح القضا وينبغي للقاضي ان يقع في عنوان القضاء الكاتب حيث يرى كاتبة  
يضع حتى يمس عن الزيادة والنقصان ولا يخرج بالرشوة وفي لفظ القنية واذا اجبت امينا للمعدول فالجواب على  
كالصحة لقضيتها في المال من مونة الرجال على المدعي في الائمة فاذا امتنع في المدعي عليه كان هذا استحقاق  
اليه للزوجان القيس ان يكون على المدعي في المالين وفيها ايضا قبل اخذ الشخص من بيت المال وقبل على المدعي  
كالسارق او اقطع يده فاجرة الجلاء والروس الذي يحسم به العروق على السارق لانه ليس في الثانية  
ومونة الشخص المردود وهو الصحيح وقيل كون في بيت المال وفي السراجه والاصح انما على المردود  
القضا على القاتل في السفاتي ولا يقبض القاضي على غائب الا ان يخبر من يقوم مقامه فيه ايضا والمراد بان يكون  
كافي في كماله وبانابة الشيخ كالوصي من جهة القاضي فيه بالوصي حرار عن المخرج من جهة القاضي فان فيه اختلاف الروتين  
فانه ذكر في الرضوة اذا نصب القاضي من غير الغائب الم يجوز ولو حكم عليه بالجزا حكمه في المخرج ان نصب القاضي

من الغائب ليس له خصوصية عليه كذا لو اضره حال غيره من الغائب ليس له خصوصية عليه انما هو نصب الوكيل من جسم  
 اتفق في شبهة ولا يخفى مجلس الحكم ولكن بعد ما عرفت اننا الى داره وناوي على ذكرنا انما في غير ذلك الموضوع فلا بد من ذكره  
 في شهادات الجاهل من رجل غائب فجاره رجل واحد على رجل واحد فكل واحد من الغائب كذا لا يطلب كل واحد على  
 بالكونية وبالخصوصية في الدعوى عليه كذا كذا فقام المدعي بنبذة على كذا كذا قضى عليه كذا كذا قال الشيخ الاسلام رحمه الله  
 فيه وليس على جوار الحكم على الخوفانه قال ادعى على رجل واحد فكل واحد من الغائب كذا كذا فقام المدعي بنبذة على كذا كذا  
 ولا يتقضى على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه كذا كذا كذا او يكون ما يدعى على الغائب ساليا على المدعي على الحاضر  
 كمن ادعى على غيره انه اشتراه من فلان الغائب وهو كذا وكذا وكذا وقال الدارودي واقام المدعي بنبذة على  
 وهو اقبلت بنبذة ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب لان الشراء من المالك سبب للملكية لا محالة لو حضر  
 الغائب بعد القضاء او انقضت قضاء ذلك لا ينفقت في انكاره اما اذا كان ما يدعى على الغائب شرطه لا يدعى على غيره  
 فلا اعتبار به في صحة خصام الغائب ان كان الغائب يتصرف بشرطه كما اذا قال للمارة ان اطلق فلان امراته فانطلقت فقامت  
 زوجة الحالى ان فلانا طلق امراته ووقع الطلاق على لا تقبل بنبذتها في الاصح لان فيه ضربا من الغائب لا يمكن وقوع الطلاق  
 عليها وقد اتفق بعض المتأخرين ان لا يقبل بنبذتها وقضى على الحاضر والغائب منهم فخر الاسلام ثم سئل عن الاصح ان لا يقبل  
 بنبذتها ولا يقضى للحاضر خصام الغائب وبما كان يقيم ظهر الدين حجة الله بخلاف القول بقبضه فربما اذا علق  
 طلاقا به فخل فلان الدار فانه يقبل لانه لا يقضى البطلان حتى الغائب وفي قمارى الالبانة الانسان اذا قام بنبذته  
 بثبوت حجة بانبات فعلى الغائب فان لم يكن فيه البطلان حتى الغائب تقبل بنبذته ويقضى للحاضر خصام الغائب  
 وان كان في قبول البنبذة البطلان حتى الغائب من طلاق او حاق او بيع وما شئت بهم ذلك الاصح ان لا يقبل بنبذته فخر الاسلام  
 خواهره او انما يقضى للحاضر خصام الغائب باحدى سائر هذه احواله ان يكون الحاضر وكذا الغائب وهو ظاهر وانما  
 ان يكون المدعى على الغائب الحاضر باحدى ما يدعى على الغائب يكون سبب الثبوت ما يدعى على الحاضر لا محالة ففي هذه  
 الحالة يقضى على الحاضر والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا ينفقت الى انكاره وانما ثبت ان يكون المدعى  
 شئ من تخلفين يكون ما يدعى على الغائب بنبذته ما يدعى على الحاضر على كل حال ثبت لا يكون في هذه الحالة يقضى  
 خصام الغائب ويقضى عليها جميعا اما الاصل الثاني ان يكون المدعى على الحاضر والغائب باحدى احواله في ثبوت سبب  
 احدهما رجل ادعى دارا في يد رجل اخر كذا وكذا وكذا فقام المدعى بنبذة من الدار او اشتراه من فلان الغائب وهو كذا وكذا  
 يقضى به في حق الحاضر والغائب لان المدعى شئ واحد وهو الدار ما يدعى على الغائب وهو انما سبب الثبوت باحدى



على الحاضر الغائب للشر من المكسب لك الشئ لا محالة الثانية اذا ادعى على امرائه كعيل من طعان  
 ما يدوب له عليه فادعى عليه الكفالة وانكر الحق فاقام المدعى البينة ذاب له على طعان الف درهم بعد الكفالة فادعى عليه  
 في حق الكفيل الحاضر والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر الحق لا يلتفت الى انكاره الثالثة اذا ادعى الشفعة في دار في يد  
 وقال في اليد الدار اري ما شئت بها من رجل فاقام المدعى البينة ان ذي اليد اشترى هذه الدار من طعان الف درهم  
 وهو عليك ان كان شفعيا يفتي الشراء في حق ذي اليد والغائب جميعا ولما الاصل الا هو وهو اذا كان المدعى شفعيا  
 وما ادعاه على الغائب سب ما يدوبه على الحاضر فبانه في ثلث من اهل اهل جمل وقف محض حتى وجب عليه ان يفي  
 القادف انما بعد بيعه حد العبيد وقال المقدوف لابل انتفك مولك في عليك حد الاحرار واقام البينة على ذلك  
 هذه البينة وليفتي الشفعة في حق الغائب والحاضر جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر الحق لا يلتفت الى انكاره وان ادعى  
 شفعيا فمخلص بانه ادعى على اخصه كما ادعى على الغائب فمخلص لما كان الشفعة بالشئ ما يدوبه على اخصه  
 لان كميل الحد لا يفتك من الحق بل لا يفتي في حق الحاضر والغائب جميعا والثانية ان شهد اهل جمل وقال  
 المشهود وعليه عابدان واقام المشهود له البينة ان هو الى عاقدها قبل هذا وهو عليكما تقبل هذه البينة وبنت الحق في  
 حق المشهود وعليه البينة وثبتت الشفعة في حق المشهود عليه والى الغائب جميعا لان الحق لا يفتك من الشهادة والى  
 رجل قبل رجل عا ولا دليل على احد فادعى الحاضر على العاقل ان الغائب عصى عن نصية وانكر نصية مالاد انكر القاض  
 فاقام المدعى البينة على ذلك قبل ويقضي بها على الحاضر والغائب جميعا وفي الثانية رجلان شهدا على رجل حتى لو حرق  
 فقال المشهود وعليه عابدان فقالا لهما عبيد لعلنا الا انه اعتقا واقام البينة على ذلك فان القاضي يقضي بعتقهما ويكون  
 ذلك قضاء على مولاها حتى لو حضر المولى وانكر الحق لا يلتفت الى انكاره في السراجية لا يفتي القاضي ان يقضي الغائب  
 بالبينة ولو قضى بعد قضاءه قال خمس الليرة السرى رحمه الله وفي المحيط ولو ان القاضي سمع البينة على الغائب من غير حضور  
 خصم وكيل وقضى على الغائب في قضاءه روايتان وذكر خمس الليرة والشيخ الامام المعروف بخواجه رحمه الله في  
 قضاءه وفي حاشية الشيخ رحمه الله قال لا يفتي في الخلاصة في هذا على ان القاضي لا يقضي الغائب ولا على الغائب ولا يفتي ان  
 وكيل الغائب الوكيل بعد الاجماع وفي المحيط ولا القاضي ولا يفتي في الكس من الغائب في محبة نظير هذا رجل جاز الى  
 القاضي قال ان لعلنا على كذا من المال وقد اوفيت به وانه في كذا كذا الى اريد ان اقدام تلك البلدة وانما في محبة في  
 ذلك ما ينافي ما سمع من مشهودي اكتب الى محبة بذلك فان القاضي يحيل على الغائب حضوره وسمع عليه البينة وكذا لو جاء  
 امرأة الى القاضي وقالت ان زوجي طلقني وانه في كذا كذا الى اريد ان اقدام تلك البلدة وانما في محبة الطلاق

فما سمع من مشهورى الكتيب في حجة فان العاصم يحل من الغائب سبع عليه سنة في فداوى التوبة في ضمن ان القضاء قال صلى الله عليه وسلم  
رجل الى قاضي قال انى على الرجل الف درهم وابى غايه بالخاف ان يتوارى هذا الرجل عليه العاصم كذا لا يبعد قبل ثبوت الابان  
على المال حكم ذلك ثم رفع ذلك على قاضي فوفان الشان لا يحرف قضاء الادان ثبوت الابان فقامت على العاصم حتى يكون في كتيب  
على الغائب بل هذا اخبار ان الغائب عليه هذا كذا انه ليس يحكم على الغائب بل هو موقوف على ما يحد قضاءه لا يختلف للمنفرد فان القضاء  
يجعل ابن المنقره وكيل في طلب حقه لان المنقره بمنزلة المميت في بعض الاحكام والقاضي يوفق في الاله ولا ياتى نصب التعمير في مثل  
الاهل من بخلافه ودوى من محمد رحمه الله ان قال يجوز قضاء لان العاصم لا ياتى نصب الوكيل عن الغائب بل يجوز في فداوى التوبة  
لو ان رجلا توجه على القضاء بنسبة قامت عليه عدل او سمر او عناية قاضي الرجل قال العاصم رضي الله عنه لا يفتى عليه حتى يحضر  
قال محمد رحمه الله بعد عليه سنة ايام ويادى على ابيه فان خرج والا قاضي عليه ان غاب لم يقض عليه قال ابو يوسف رحمه الله في  
الادب القضي عليه في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله اذا غاب المدعي عليه مات بعد الثابت والتعديلات القضي لا تقضي  
النيبة حتى يحضر الغائب اذ ياتى بخبر وان لم يات لم يات القاضي يقضي تلك البيعة ولا يحتاج الى اعادتها  
للقضاء ولو كان المدعي عليه قال او عاه الذي ثم غاب القاضي يقضي عليه باقراره في حال غيبته في غير ان كان الغائب عن مكان  
يا حرس في يده بالسليم اذا كان الذي في يده بقرانه تلك المنقره في الدين اذا خطر محض غير الا يحد ولا يحد في ذلك  
العرض العاصم قال ابو يوسف رحمه الله لا يقضي القاضي حتى يحضر الغائب بنسبة الا ان رجلا جاءه  
عنه في كتابه ان كان يقول الا ان القاضي لا يقضي في فضل النيبة حتى يحضر الغائب في فضل القوا يقضي ثم رجعت  
ابن القضا وقال يقضي فيها كما تحرك ذلك حفظ الاموال والنسب وحياتهم في وقتها في قطع الغيبة ولو كان المدعي عليه يات  
او حيز ثم غاب يقضي عليه قراره في قول ابو حنيفة رضي الله عنه واطل الروايتين عن ابو يوسف رحمه الله انه يقضي عليه في  
فضل النيبة الا اقرارا بنسبة وفي الايض في موضع اخر في السبل التي تعلق القضاء القنوى فيها على قول ابو يوسف رحمه الله  
لانه حصل الزيادة علم بالتوبة وفي الفضول الذي توجه عليه الحكم ثم خفي لا يقضي عنه ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
رحمهما الله يادى على ابيه سنة ايام فان خرج والا قاضي عليه ان لم يخف كذا لا يقضي عليه كذا في الثانية اليسابع وفيه ايضا  
من اجس النقطه قضى الغائب على المدعي عليه بالنسبة وهو موقوف على القضي عليه لانه عند الناس لا يدفع القاضي الى القضي  
يحضر الغائب الا في نعمة المراه والاولاد والصفاء والوالدين وذكر ابن سماعة رحمه الله في نوادره وفي فداوى التوبة او في  
دينامي يصل وقضى الغائب عليه يدس بنسبة اقامتها على القضي عليه مات وله ورثة وله في المصر في يد قوام فبرون ذلك  
للقضه على فان القاض لا يد فمور ذلك الاشياء المقتضيه حتى يحضر القضي على ان كان غايها لا يحضره وانه لو كان

كذا في الثانية وفي الفصل اربعين في واية نظام الدين رحمه الله جل لانا من امراته ماتت بنته ومعا ورعا وجاهدا  
 الى القاضي وقال امر الى ابراهيم بن ابي رستم لي وان الوارث غائب هو الابنة والعق بالنسب فيا لم يملك  
 على الباراد واليهب فيصير في اقام النسب وتقصي يلج اجاب في اكر غيبت منقطه بنوده بشد ولو كان الوارث غابا  
 غيبة منقطه بنو كذا اجاب في الابنة اذا قامت البنية على الطلاق والزوج غائب لا يقبل وكذا لو كانت علي  
 الزوج بعد ما انكر ثم غاب البقي ولو ان الزوج ثم غاب القاضي يسمي النسب على الطلاق على من الامة حسب غير من  
 دعوى ومن يكلف على ذلك من غير دعوى قال لا يحلف والدعوى شرط الاستحلاف على من العبد بالاجل انما الحلف لا يقبل  
 الشهادة فمذا يدعي انه لا يحلف في موضع الابعاد الدعوى كسب في نحوه في باب الاستحلاف وفي الثانية امرأة  
 ادعت على زوجها الطلاق فاقر او ادعت الامة والعق فاقر ثم غاب يقضي عليه بواره ولو لم يقره وكسب في اقام النسب  
 غائب القاضي على الغيب سياتي نحوه في باب من قبل الشهادة ومن لا يقبل في المحيط ولو ادعى رجل اني فلان الغائب  
 اشترى بانه الدارس من الرجل بالغ درهم فدهناه الشئ اقام البنية على ذلك في قولنا في خبره في الله غيب في الخبر  
 نصف الدار فاذا قدم الغائب كلف اعادة البنية وعلى قول ابو يوسف رحمه الله يقضي بالدار كلها للضر والضرع في  
 الى الضر نصف الدار ويضع النصف الباقي على من يثبته ولا يقسم حتى يحضر الغائب فان حجه الغائب الشئ اطلق  
 في ذلك وصار نصيب الماضو هذا ما خلافت وذكر المسند في المبسوط قال يقبل في حق الضر ولا يقبل في حق الغائب  
 ولم يذكر خلافا وفيها ايضا ذكر في النسق رجل اقام البنية ان له ولعلان الغائب هذا الف درهم وقضى القاضي نصف  
 ثم قدم الغائب ليس له ان يخذ من الغريم شي الا ان يقيم النسب وله ان يخذ من غيره نصف ما اخذ بواره انكره  
 وفيها ايضا وذكر في تركه الزفيرة رجل عليه دين من ثلثة غائب اثنان وحضر الثالث بجر الديون على الدفع وفي الثلثة  
 من يثبته ارجع من محمد رحمه الله رجل ادعى على رجل الف درهم لنفسه لغايت من ثمن عبد بانه و اقام البنية قال  
 ابو حنيفة يقضي بنصيب الماضو والغائب حتى لو حضر الماضو كلف اعادة البنية وقال ابو يوسف رحمه الله يقضي  
 بنصيب الماضو والغائب جميعا في الزفيرة حتى لا يخرج الغائب الى اعادة البنية اذا حضر وفيها ايضا قال صاحب شرح  
 الاقضية ذكر بعد هذا ما يدل على رجوع الى يوسف رحمه الله الى قولنا في خبره في الله غيب في الظاهر وعلى ما يدل عليه  
 الروايات من ان من ينفق في الله غيبه وذكر في النسق قول محمد بن ابي يوسف رحمه الله قال في النسق وان كان المالف بانه  
 بنية ومن الغائب لا يكلف الغائب اعادة البنية اذا حضر الماضو في قال في النسق والحاصل ان الدين اذا كان من  
 بين رجلين لا يجزئ الا ان يجرى فاحده الشئ كسب لما ينصب خصما في الاخر عند ابي حنيفة رضي الله عنهما وان كان من ثلثة

بجثة الاربث يصب حماد عند ابي يوسف رحمه الله يصب حماد على كل حال وفي الفضول ان غاب الموكل بعد ما  
 عليه البنية ثم ظهر الوكيل ليقضي تلك البنية وكذا يقضي على الوارث بقائمة البنية على الوارث وفيها ايضا قال الامام  
 في الذين رحمه الله اذا كان الوارث غائبا عنه ينقطة يصب القاضي منه وكذا يطلب الخصم ويقضي على تلك البنية  
 وكذا الوارثت البنية على ما يصب الصغير مع الصغير ولا يكلف عادة البنية كذا في الثانية وفي الثانية لو  
 قامت البنية على رجل ثم مات الدعا عليه غاب او قامت البنية على الوكيل بالخصومة مات الوكيل فاقض  
 او غاب ثم عدلت تلك البنية لا يقضي تلك غدا في حصة محمد رحمه الله ويقضي عند ابي يوسف رحمه الله وهو  
 الخصاص رحمه الله وفيها ايضا ذكر الخصاص اذا غاب الدعا عليه بعد ما سمع القاضي بالبنية ان الوكيل  
 بالخصومة بعد قبول البنية قبل التعديل ثم عدلت تلك البنية لا يقضي تلك البنية وقال ابو يوسف رحمه الله يقضي  
 قال الشمس لا يملكه الخلو في هذا الفرق ما كان فيها ايضا



في باب ما ينزل دعوى المدعي ادعى على رجل ما لا وقامت البيعة فأتى  
 عليه قبل القضاء ثم عدلت فامتنع المدعي عليه فان التقاضي يقضي تلك البيعة  
 على وارث الميت بن كمين له وارث نصب التقاضي عليه فمضى من غير خصم وفي  
 المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصح له رجل وكل رجلين لمختصة رجل فان  
 الله على كل شيء شاهد واحد على الاخير شاهد اخر هو جاز وكذا لو اقام الوكيل شاهد  
 واحد او على الموكل شاهد اخر وكذا لك لو اقام على الكلي شاهد وعلى الورثة بموت  
 شاهد او بني الكلي نية وكذا لك لو اقام على المدعي شاهد وعلى وصيته او وارث  
 بموت شاهد او كان للميت وصيان فاقام المدعي على احد بها شاهد او على م الاخر  
 شاهد جاز وكذا في المتق وفيها ايضا رجل ادعى على غائب ونيا بحجة رجل يدعي عليه  
 وكل الغائب بالخصومة فان المدعي عليه بالوكالة لم يصح اقراه حتى لو اقام المدعي  
 البيعة على الغائب لم يقبل بيعة وكذا لو ادعى المدعي عليه بالوصاية وفيها ايضا ولو ان  
 اخر رجلا وادعى ان له على الغائب الف درهم وان الذبح حفرة كفيها والى ذلك  
 عليه بكون الدين والوكالة فاقام عليه بيعة على ما ادعى قبلت بيعة ويقضى على الخافض  
 يكون ذلك قضاء على الغائب الا ان يدعي الكفالة بامره ونهوه ثم يدعي  
 ايضا فمضى على الخافض يكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى على الخافض ان  
 كفله فلان الغائب بكل مال له وعلى فلان الغائب الف درهم  
 ونهوه لنهوه دفعي هذا الوجه يقضى على الخافض ويكون ذلك قضاء على الغائب  
 سواء ادعى الكفالة بامره او بغيره وفيها ايضا في جارية وادعى رجلان  
 فلان بن فلان الغائب كان يتركه فلان في الف دينار وان الغائب اشترى  
 هذه الجارية بذلك المال المشتري فكفني في وتنفق فلان الغائب فلان  
 الذي في يده الجارية انا اعلم ان فلان الغائب اشترى هذه الجارية بماله  
 منك وبين الكلي نصف لك وتنفق فلان الغائب الا ان فلان الغائب  
 امره ان يذهب اليه بغيره او بغيره وقال الشيخ الامام الاجل عليه السلام

رجل

رحمة الله ليس للمدعي ان يمتنع من ان يذهب بينهما الى بعد ادو  
لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت  
الشركة بينهما كتملك لا شركة فقد كان له ان يمتنع من مشاركة  
بها وعن التصرف فيها وفيها ايضا وارني يد قوم ميراث لهم عن  
ابهم ادعي رجل انه اشترى من بعضهم نصيب وهو غائب ومن في يدهم  
الدار اقول نصيب الغائب من ابيه وقالوا لا تدري انك اشترى  
ام لا فلا يرفع اليك حصة فلان منها فاقام المدعي نسيبه يشهد وانه اشترى  
من الغائب نصيبه لا يقبل منه هذه النسيبه ولو قال بقية الورثة الذي  
في ايديهم الدار لنا لا حق لفلان الغائب فيها قيلت نسيبه المدعي ولو  
رجل ادعي وارني يد رجل اتاهه واقام النسيبه فاقام الذي في يده الدار  
هذه الدار لفلان الغائب اشترى من المدعي وكلني فيها ذكر في الحق انه يقبل  
نسيبه وياليه يجعل وكلا وادفع عليه الخصومة ولا ازم الغائب الشراء  
وفي الفصول في فصل القضاء على الغائب اذا دعت المرأة لاني كنت  
لفلان الغائب وهو عتيق وهذا اشترى فغير حق واقامت نسيبه على  
الغائب والملك له يقبل لانها يدعي قصدها لا يمكنها اثبات  
ذلك الاثبات الاتفاق من الغائب فيمنصب خصها فادانت  
نسيبه بغيره يعقبا وبقصده المدعي عليه عنها وفيها ايضا دعت الورثة على  
غلام انك كنت ملك لاني الى يوم الموت ونحن الوارثون فاقام  
ابعد نسيبه اني كنت ملك لفلان الاخر وانه اغني يقبل نسيبه العبد و  
يخص خصها عن الغائب في اثبات الملك له ان ملكه شرطا عطفه فخص  
خصها في ثبوت الاتفاق وفيها ايضا فرق بين هذا وبين ما اذا قال اني  
حر الاصل حيث يفصل والفرق ان في دعوى الاتفاق اقول نفعه بالملك  
والرق وادعي زوال ذلك بالاتفاق فلا يصدق الا كح وفي قوله احر

الاصل المعتبر في الملك على نفسه والقول قول المبكر لا بري ان  
 فلا تاتوا كان حاضر او ادعي ابن العبد ملكه وقال العبد انما هو الاصل  
 فالقول قول العبد وسياتي بيوجه في فصل دعوى العتيق انشاء بعد تعالى  
 القضاة في المجتهدين است في خزانة الفقهاء اثنا عشر موضعا  
 يرم القاضية تنفذ قضاء قاضيه كان قبله رجل وطى ام امراته وانما فرغ  
 الامري قاضي متفقوي المذهب في بري الترخيم فقيضه باجل فللقاضية  
 الخفية المذهب ان ينفذ قضاءه وكذلك في العتيق قبل الملك  
 وكذلك في بيع المبروك وكذلك المكره وكذلك في جواب السلام في  
 اطلاق وكذلك في رد المكسب لبيع في قضاء شهادتين وكذلك  
 في القضاء بشهادة اصل الذمة على اصل الاسلام وكذلك في ما قبل  
 بالقامة وكذلك في منع النساء ونمانية مواضع يرم للقاضية ابطال  
 حكم القاضي الاول على بين الترتيب اعترف احدهما فقيضه قاضيه ببيع نصفه  
 فللقاضية الخفية ان يبطل البيع وكذلك رجل له قبل انسان حق فتركه  
 سنين ولم يطلبه فابطل القاضي تباخر طلبه فللقاضية الشايع ان يبطل قضا  
 وامرأة اقرت بالدين او اوصيت بوضايع ووافقت عبدا بغير  
 رضا زوجها فابطل القاضي ذلك فللقاضية ان يبطل قضاءه واحدا  
 اقرت بالدين فقيضت صداقتها وتكررت ثم طلقت زوجها قبل الدخول  
 فقيض القاضي بنصف البهائم والشايع ان يبطل قضا قاضيه بشهادتين  
 على خط وبطل فيه المهر من غير منه ولا افراده فللقاضية ان يبطل قضاءه  
 بابطال فاراد الزوج في مهر ما بعد الدخول فللقاضية ان يبطل قضاءه بدو  
 في ضمان القضاء قال ولو قاضيه قضى بردها ح امره بعيوب من العيوب  
 لم ينفذ قضاءه لانه مجتهد فيه في صدر الاول فكان عمر رضي الله عنه يقول في  
 المرأة بالعيوب الخمسة وكان على ابن مسعود رضي الله عنه لا يريان الروكا

هذا قضاء مختلف فير بين اصحابنا رحمه الله ومحمد يقول بالرد والقضاء  
في محل مجتهد فيه فينفذ قضاءه وفي الثانية رجل طلق امرأته ثلثا وهي حية  
وحايض او طلقها ثلثا قبل الدخول فرفع ذلك الى قاضي لا يرى الثلث  
اطلاقا احكاما ولا حايضا كما هو مذموم البعض حكم بطلاق طلاق الحامل  
الحايض وبطلان ما نادى على الواحدة ثم رفع ذلك الى قاضي اخر فان اصاب  
بطلان قضاء الاول وكذا لو فرق القاضي بين الزوج بشهادة امرأة وفي  
فتاوى الكبري قال ابو يوسف رحمه الله في قاضي يقضي مبنهدة ويحكم ويجوز  
مع ام اليوم الولد او مع الدرسم بدويين او متعة النساء او بالقتل في قسامة  
لقاضي اخر ان يبطله ولكنا عديدين اثنين اتفق احداهما وهو عمره فيفصح  
نصبت تركه او قضى بطلاق او طلاق في الحيض او بطلاق القاع الثلث  
لان هذا كله اقوال مجوزة اما القضاء بشهادتين فلان خلاف القرآن  
لان المذكور في القرآن شهادة الشاهدين دون شاهد ويمن واجاب مع ام الولد  
ومع الدرسم بدويين فلان الصحابة رضي الله عنهم لم يجزوا ان لا يجوز لان  
عليه رضي الله عنه رجع الى قولهم في ام الولد وابن عباس رضي الله  
كذلك في مع الدرسم بالدرسمين ومتعة النساء منوطة يريد بالمتعة النكاح  
وتب ايضا والقتل في القسامة يقضي معاوية ولم يختلف فيه الصحابة ومع معتق لبعض  
خلاف الاجماع وبطلان الطلاق في الحيض بطلاق القاع الثلث  
مجته على قول اهل الزرع فلا يغير كذا في التجريد وفي دستور القضاة من  
اللفظ في كتاب ادب القاضي وجوز ان يجمع الالة طلاق لا يبطل قاضي  
اخر لانه مذموم عند ابو رضي الله عنه كذا في التجريد وفي فتاوى الخانية  
ان قاضي قضى بجواز مع ام الولد فقد قضاوه في قول ابي حنيفة وابو يوسف رحمه الله  
في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله في رواية في اظهر الروايتين عنه  
لا ينفذ قضاءه وعن ابو يوسف رحمه الله اذا قضى بجواز مع ام الولد منع



في انفاكس ال لاير وقضاؤه كما في المدبر لان العقيدة انفقوا على الدنيا لا يساع  
 وتركوا الدنيا فانما لا حبيب بينهم وان باعها اتفاه في ذكر انحصاف راحة الله  
 اتفاه في اذ اتفاه بجواز بيع ام الولد بغير قضاؤه ولم يذكر فيه خلافا منسوخا من الله  
 ذلك قول محمد رحمه الله واذ بيع المكاتب برضاه جازي في اجماع الروايتين وفيها  
 ايضا ولو ان قاضي اتفاه بجواز بيع المدبر بقدر قضاؤه رواية واحدة حتى لو رفع  
 ذلك الى قاضي اخر يري خلافا ذلك لا يكون للثاني ان يبطل قضاء الاول  
 وقال الحسن بن نفيس حكم المدبر في هذا الحكم ام الولد وذكر في السير ذمات الرجل  
 وله مدبرون حتى يتفقوا ثم جاز رجل واشتبهت على الميت ونيا فباعهم اتفاه على  
 طعن النعم بن عبد الله ثم ظهر انهم مدبرون فالبيع باطل وانما يبطل قضاء اتفاه في ملك  
 المستد لا يتم مقتضى الموت المبيد وفي القواعد نحو اني من رة لغيره المرحا غنيمة  
 واذ اتفاه في اتفاه بجواز بيع ام الولد بقدر قضاؤه في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله لا يجوز بنا على مائة اصولية وهي ان لا  
 المتأهل يرفع الاختلاف المتقدم ام لا عندنا لا يرفع لانه تبطل بعض  
 الصحابة رضي الله عنه وعند محمد رحمه الله يرفع والغتوي على قول محمد رحمه الله  
 في هذا المدة لا ينفذ قضاؤه كذا في السراج في باب ما يجوز من اتفاه  
 وفي الحديث يعلم بان جواز بيع امهات اولاده مختلف فيه في الصدر الاول  
 فهو على رضي الله عنه لا لا يجوز ان بيعها وتركه اقول على اخر بعيدا  
 قال الشيخ الامام الاجل شمس الامية رحمه الله ما ذكر في الكتاب ان لا ينفذ  
 قضاؤه قول محمد رحمه الله اما على قول ابي حنيفة رضي الله عنه او يوسف رحمه الله  
 ينبغي ان ينفذ فانه ملك قول من قل من قال ان المتقدمين اذ خالفوا  
 في شي على قولين ثم اجمع من بعدهم على احد القولين هذا الاجماع يرفع الخلاف  
 المتقدم عند محمد رحمه الله خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه وابي يوسف اذ لم  
 يرفع الخلاف المتقدم على قول محمد رحمه الله لم يكن قضاؤه اتفاه في محله

فيه وعندنا في حيفه ابو يوسف اذا لم يقع اختلاف المتقدم كان هذا  
في فصل تحتية فينفذ فيها يقولان لو ثبت الاجماع بال اتفاق من بعضهم  
وتم تضليل الخلق لان مخالفه الاجماع ضلال وتضليل بعض الصحابة او بعض  
مخالفين ان الخلف لو كان حيا لا ينفذ الاجماع ميعه مخالفة فكذا  
اذا كان <sup>ميتا</sup> وفيه ايضا محمد بن محمد بن عبد الله يقول بان ما هو الاجماع قد وجد بينهما  
المقتضى لكون الاجماع حجة لا يوجب الفصل بينهما اذا سبقه مخالف وشيئا  
لم يسبقه مخالف فيه ايضا في الباب الاول من فضة اجماع السبل في قضاء القضاة  
بحوز اجمع ام الولد يتوقف على امضاء قاضي اخر وهو الامح والوجه في ذلك  
ان العلماء اختلفوا في ان يجمع ام الولد هل يجمع مختلفا فيه قال المصنف  
لم يبق مختلفا فيه كادوره خمس الآية السرخي رحمه الله ان الاجماع يرفع الخلف  
المتقدم ومن العلماء من قال لا يرفع في مختلفا فيه فكان في كونه مختلفا فيه  
يتوقف على قضاء قاضي اخر فان امضاء قاضي اخر نقض ولا يكون لاحد بعد ذلك  
ان يبطله وان يبطله قاضي اخر بطل فلا يكون لاحد بعد ذلك امضاه وكذلك  
هذا الحكم في كل حادثة اختلف الناس فيها اختلف فيها اوليت مختلف  
فيما ان قضاء القاضي فيما يتوقف على امضاء قاضي اخر ان امضاء قاضي اخر  
وليس لاحد بعد ذلك البطل وان يبطله قاضي اخر بطل وليس لاحد بعد ذلك  
امضاء قاضي اخر في كل حادثة من شئ الاسلام عبد الواحد النباية رحمه الله انه قال  
ما ينفذ القضاة من التفويض انما هو في المذهب في فتح البين المضافة وجمع المذهب  
وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يري ذلك لان قال لا يجوز  
ما في ذلك ولا اذا كان البري ذلك لا يجمع التفويض وقال غير هذا احتيا  
يجمع التفويض وان كان يري ذلك لان على قولنا حيفه رضي الله عنهما  
بخلاف رايه فينفذ قضاءه في امح الراديين فلان يجمع تفويقه كان اولى فان  
نقض الماشقوي بغضيه رايه او ليقضيه بما هو حكم الشرع فينفذ ذلك التفويض عند

والمأذون المبرور

الكل وفيها ايضا ذكر من الائمة السرخي رحمه الله في شرح رجوع الشهادات  
ان قضاء القاضي في المجتهدات انما يتخذ اذا صد عن اجتهاد ولا يتخذ وذكر  
الحنف رحمه الله فيقصد وان لم يكن عن اجتهاد كما ذكر في كتاب الاكراه وفي دستور  
القضاء من المهدية ولو قضى في المجتهدات مخالفا لرايه ناسيا لم يبه نقض عند اني  
حينئذ رحمه الله وان كان عامدا فغيره واما ان وجه النقض انه ليس بخطا وبمقارن  
وعندهما لا يتخذ في الوجهين لانه قضى بما هو خطأ وعليه الفتوى وفي الصغير  
اذا قضى في محل محل الاجتهاد وهو لا يرى بذلك بل يرى خلافه فيقصد عند الاجتهاد  
في السنة وعليه الفتوى في الجريد واما في القاضى مذهب فقهاء  
مذهب غيره قال ابو حنيفة يتخذ قضاءه وقال ابو يوسف رحمه الله  
يتخذ في ذلك لو ان رجلا قال لا افرقة انت خبيث او برية وجعلها ثلثا  
قال ابو حنيفة رضي الله عنه يفتى في ذلك القضاء وقال ابو يوسف رحمه الله  
يجعلها واحدا وان لم يكن يراها ثلثا وذكر في شرح اواب القاضى قال محمد  
رحمه الله مع قول ابو يوسف رحمه الله وجعل هذه المسئلة فرعاً لمسئلة اخرى وان  
القاضى اذا قضى بمذهب غيره وهو عالم بمذهب نفسه على قولنا خفيته رضي الله  
بنته وعلى قولنا لا يتخذ وذكر السرخي رحمه الله عليه ان قضاء القاضى في  
المجتهدات انما يتخذ اذا صد عن اجتهاد اما اذا كان عن تلبس وانشائه  
لا يتخذ وهو ظاهر المذهب واليه انشائي اجماع وذكر الحنف رحمه الله  
ان القاضى القضاة في المجتهد فيقصد وان لم يكن عن اجتهاد منه كذا ذكره  
صدر الشريعة اواب القاضى في الفصول في القضاء في المجتهدات  
قاضي اذا كان مجتهدا او هو يعلم برأي نفسه فقضى برأي غيره قال ابو حنيفة  
في السنة انه يتخذ قضاءه وهو الصحيح من مذهبه وقال لا يتخذ قضاءه وان  
يسر رايه وقضا برأي غيره ثم ذكر رايه قال ابو حنيفة رحمه الله يتخذ قضاءه  
قال ابو حنيفة ايضا وان لم يكن رايه في المسئلة فاستغنى فقضاها فاقناه في نفسه

يفتياه ثم حدث له رأي لا يرد قضاءه ويجعل رأيي الحادث في المستقبل هذا اول  
محمد رحمه الله تعالى ابو يوسف رحمه الله يرد قضاءه ولو كان له رأي فقصي  
ثم حدث له رأي اخر ينقض قضاؤه الاول ويجعل برأيه في الثاني وفي السراجية  
القاضي اذا قضى منذ طلاق الكثرة على قولنا او على قول الخصم فقد وفي منقوط  
الفتية من الفصول في القضاء لو قضى بطلان طلاق الكثرة نقد قضاؤه  
ولو رفع الى قضا فاضي اخر ينقد وفي الفصول في نقض رايه المجندات ذكر  
في فتاوى رشيد الدين رحمه الله ولو قضى بعدم وقوع طلاق سكران ينقد  
مختلفه بين الصيابة رحمه الله وفي السراجية في فصل المتوفات القاضيه اذا  
نقض له سغوي لعقب بطلان البين با الطلاق جاز عليه الفتوى بالبرء  
من الزجره وان قال لا حرقه ان يزكك فانت طلق فتزوج بك  
المراة ثم اتها رقا الا امر الي حاكم بوقف هذا الشك في رحمه الله وقضي بخوارزمية  
وبطلان البين المضافه نقد قضاؤه وصارت المراة حلالا له بلا خلاف  
وان كان الى نف عاميا او فقيها عند محمد رحمه الله والاسن ان يقول القاضي  
الفتوى بطلت هذا البين يقول اخر في الطلاق عملا بقوله عليه السلام لا  
قبل النكاح واخذ بقول من الصيابة رضي الله عنه بطلان هذا البين وقال ابو يوسف  
رحمه الله في الاما في ان كان الزوج جاهلا فهو مقترع وان كان عالما فمن حرم  
هذا ليس بكل المقام عليها وهو رواية العيون واحاصل ان المبتلى بالي ذنبه كان  
عاميا لا رأي له فعليه ان ينسحب حكم القاضيه فيما قضى في تلك الحادثة سواء حصل  
باجل الحرمة وان كان المبتلى بالي ذنبه فقيها له رأي وحكم القاضيه بخلاف رايه  
ان حصل حكم عليه بان كان هو مقترع الحرمة وقضى القاضي باجلل ذكره بعض الموضع  
انه ينسحب حكم الحاكم وتبرك رأي نفسه من غير خلافات وذكر في الاستحسان ان على  
قول ابو يوسف رحمه الله ترك رأي نف ولا ينقض الي اياحه القاضيه  
فيما يقدره امارا ووجهنا انما اجمعنا على ان المبتلى بالي ذنبه ان كان جاهلا وقضى

في حكم البين  
الاحكام

القاضية له تنفيذ قضاءه هكذا اذا كان عالما لان قضاء القاضية ملزم لان القاضية  
 بقضيه باذن الشريعة وما يصدر مضافا الى الشريعة فهو بمنزلة النص ولا يترك ذلك  
 باذني كذا يترك النص بالاجتهاد ولو يوجب رحمة الله بقول الامام في وجوب  
 المقضي لادامه في حاجب المقضي فلا الزام ولهذا الوقفي القاضي بدون طلبة في  
 زعم ان القاضية محطية في هذا القضاء فلا يمنع في ذلك وفي التذنب كل قضاء  
 صدر من قاضي تجلس او تحريم او عتاق وغيره في سائر الاجتهاد فيه والمحقق عليه سري خلا  
 باخذ بقضاء القاضية ويدعي راي نفسه وقال ابو يوسف رحمة الله لا يسوي  
 اذا قال لامرأة انت طلاقى لنت وهو يرا ثلثا فرافعة امرأة لا قاضية براه  
 واحدة رجعية كجدة رجعية ويسوي المقام لهما عند محمد رحمة الله خلا فالابي يوسف  
 رحمة الله وفي ملقط الغنية لو قضى قاضية بمارك عن سعيد بن المسيب دخول  
 المحلل ليس بشرط الحل للاول لا تنفيذ قضاءه فان وطية ثبت بالاثار المنشورة وفي  
 فتاوى الخريد ولو قضى بقول القاضية في النسب او سلطان الطلاق المعلق بالحق  
 او بغيره من المسئلة او بغيره يجوز قضاءه لان هذه الاقوال ليست محذورة  
 وقال الشافعي ابو الليث رحمة الله على رواية محمد رحمة الله ان كل شيء اختلف  
 انفعه قضاء قضى القاضي بذلك نفذ قضاءه ولم يكن قاضي اخر ان سطر ولم  
 يذكر فيه الا خلاف وانه اخذ في فتاوى ايجانه رجل حلف بطلاق امرأة ان  
 تزوجها فسترها وحكم رجلا بالحكم في الطلاق المضاف لحكم سلطان اليمين اختلف  
 المشايخ فيه وذكر في الجامع الاصفهاني لا ينفذ حكم الحكم بيمينه وذكر في صحيحه  
 من الروايات ان حكم الحكم بيمين المني كمين بمنزلة حكم القاضية المولى حتى لا يكون لاحدهما  
 ان رجس عن حكمه وذكر انضاب رحمة الله ان حكم الحكم في الميتمات جائز الا في الحدود  
 والنقص ذكر ابو زينا بوي الحدود والنقص في ذكر اسم اللب الاحدائي في صحيحه الا ان  
 ان حكم الحكم في الميتمات في الحدود والطلاق المضاف جائز ظاهر المنسب عن اصحابنا  
 رحمة الله وقال يعلم ولا يفتي كذا نجا سر الحكم الا مثل هذا هو قول المصنف رحمة الله



والقاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله ما هو اوسع من هذا وذلك  
 رد على من لم يستغني صاحب الحاشية عن هذا فيقول عد لا من اجل الفتوى  
 فاقناه بطلان البس وسواء ان يحكم فان تزوج اخرى بعد ما قد خف بلفظ  
 كل امرأة نكحها فاستغني فيقول اخر مثل الاول فاقناه بصحة العقد ووقوع الطلاق  
 المصنف عينا فانه يفرق الثانية ويمسك الاول لان فتوى النسفي للحاكم  
 حكم القاضي المولى او حكم الحكم وما نفذ عنهم بناء على ان حكم الحكم في المجنات في حق المحامي  
 بمنزلة حكم القاضي المولى لان الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم وما نفذ عنهم بناء على  
 ان حكم الحكم اذ رجع الى القاضي ان كان موافقا لرايه امضاء وان كان مخالفا  
 ابطه قال ابن بس رحمه الله وليس للقاضي ان يطل حكم الحكم اذ لم يكن  
 حتى تفصل او الاجماع وهو بمنزلة حكم القاضي المولى ولهذا هو حكم الحكم  
 ثم اراد ان يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه كما لا يصح رجوع القاضي عن حكمه موضع  
 وايضا ما قلنا لان الحكم استفاد ولاية بحكمها ولها ولاية على نفسها لا غيره  
 بها وكان حكم الحكم في حق غيرها بمنزلة الصبح ولو اصابه الخصم ان حكمه  
 ذلك مخالفا لراي القاضي ابطه ما اذا كان حكم الحكم موافقا لراي القاضي  
 انما لا يبطه لانه لو ابطه يفتن الى الاعادة فلا يفيد ولو حكما رجلا يحكم  
 فاجاز القاضي حكمه قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما في الف راي القاضي وذكر في  
 الكتاب انه لا يجوز حكمه على القاضي ولكن للقاضي ان يطله قالوا هذا اذا لم يكن  
 القاضي ماذونا في الاختلاف ولو كان ماذونا لا يكون له ان يطل حكمه قال  
 بعضهم الجواب مطلق لان الاجازة امضاه لا سبق فلا يطل فيما يفيض  
 بمنزلة صحة الحكم ان يكون الحكم من اهل الشهادة لان القاضي لا يصح له ان يطل  
 من اهل الشهادة فكذا حكم الحكم لا يصح ان يطله العبد والمكاتب والكافر  
 على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا يقبل شهادته وان حكم امرأة محكمت فيما يجوز شهادتها  
 حاز حكمه في الاناسة ولو قصرت شهادته التي لا يبرأ الا بالامانة ثم رجع الى

الى القاضي اخرا منقضا في قول ابو يوسف رحمه الله وابطله في قول محمد رحمه الله  
 وفي الفصول في الفصل الثاني في القضاة في المحنات ولو قضى بجوار الحكم  
 الاب او مرنه الابن لا ينفذ قضاؤه وعند ابو يوسف لان احكامه منصوص  
 عليه في الكتاب وعند محمد رحمه الله ينفذ وماروي عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما في موضوعاته قال الاحكام لا يحرم احلال موبد قول محمد رحمه الله واما  
 مجتهدا فينفذ حكمه في ذكره المجرى وفي فتاوى الخاتبة رجل من بني يام  
 امراته اديا بينها في صفة امراته الى القاضي فزاي القاضي ان الاحكام لا يحرم احلال  
 له باطل العقوة على ان الزوج اذا كان جاهلا بحد القضاة وان كان عالما  
 بعمل برأي نفسه ولا يشرط لقضاء القاضي قال الحسن رحمه الله وهذا الحد لا يشرط  
 ابي حنيفة واما ابو يوسف رحمه الله اما على قول محمد رحمه الله ياخذ بقضاء القاضي  
 على كل طاب وفي الفصول دراست في بعض الفوائد القاضي اذا قضى بجوار الحكم  
 التي زني بايها اديا بينها فقد عند محمد رحمه الله وعند ابو يوسف رحمه الله لا ينفذ  
 وفي فتاوى السراجية في باب الجور من القضاة وما لا يجوز اذا زني يام امراته  
 فزايته الى القاضي فلم يفرق بينهما واتفقا على ذلك فليس قاضي احوال  
 يفرق بينهما وفي الفصول في كتاب القاضي ومن اصل ابو يوسف رحمه الله  
 انه كان قضاة في مقابلة بعض فهو باطل حتى يوفقه قاضي كل مترك التسمية  
 لا ينفذ قضاؤه لان في مقابلة قضاؤه هو قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله  
 عليه وكذلك قال في الرجل اذا تزوج بمترتبة الاب وقضى قاضي الجوار  
 بينهما لا ينفذ قضاؤه لان في مقابلة قضاؤه هو قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله  
 وفيها ايضا دراست في احوال الكسيرة تقديم حجة قضايا القضاة على اقسام  
 فمنها ان يفضى بخلاف النص والاجماع وهذا باطل ليس لاحد ان يحكم وكل  
 واحد من قضاة نقضه او اقره اليه وقسم منها ان يفضى في موضع مختلف  
 فيه وهذا لا ينفذ قضاؤه وليس لاحد نقضه وقسم منها ان يفضى في موضع  
 فبينه

الاختلاف بعد القضاء أي تعيين وتيسر المسئلة بعد القضاء أي يكون المسئلة  
المختلفة نفس القضاء فبعضهم يقولون قضاء ما قد بعضهم يقولون غير  
ما قيل هو موقوف على قضاء قاضيه آخران اجازه جاز وبصر كان القاضي  
الثاني قضيه مختلف فيه وليس للثالث نقضه وان البطله بطل ليس  
لاحدان بخيره فاذا قضى القاضي بالحق على المظن لا ينفذ قضاءه لان الحكم بعينه  
بعد القضاء فيتوقف على اجازه قاضيه آخر اوردده والمجود في القذف اذا  
قضى بتوقف على امضاء قاضيه آخر اوردده لان الاختلاف وقع في نفس القضاء اما  
اذا قضى بشهادة المجرد في القذف فانه لا يتوقف على امضاء قاضيه آخر لان  
فيه فيها نفس القضاء بل المختلف فيه قول شهادة المجرد في القذف فاذا  
قبل وقضى يكون قضاءه في مسئلة مختلف فيها فلا يكون موقوفا على اجازه  
قاضيه بخلاف المجرد في القذف لان العلماء اختلفوا في قضايه قال بعضهم  
بحوزه قال بعضهم لا يجوز قضاءه الى امضاء قاضيه آخر وفي الفتاوى اختلف  
وكذا الموقض بشهادة المجرد في القذف فاذا قبل وقضى يكون قضاءه في مسئلة  
مختلف فيها فلا يكون موقوفا على اجازه القاضي وهو بري ذلك فرفع الحكم الى  
آخر لا يري جوازه لا بطله الثاني وذكر الشيخ الاسم المعروف بنحو اخر اوردده هذا اذا كان  
القاضي الثاني يعرف ان الاول بري جوازه بان قال الاول لاح لا ريب  
اما اذا علم الثاني الاول لا بري جوازه فان قال الحق قال علماء نازحه الله  
ان شهادته المجرد في القذف لم يغيب وان باب ومع هذا لو قضى به كان  
لثاني ان يبطله ولو كان القاضي المجرد في القذف فرفع حكمه الى قاضيه الاخر  
لا يري جوازه لا بطله الثاني لان نفس القضاء مختلف فيه ولو رفع حكمه الى  
جائز امضاء ثم رفع امضاء الثاني الى الثالث لا يري جوازه لا بطله لا ينفذ  
لان الثاني لا ينفذ الاول فقد قضى بدل مجتهد فبطله قضاءه وفيها ايضا  
ولا يبطله القاضي اذا قضى وهو اعلم اوردده قضاءه الا من روى شهادته الا

فانه يبطل قصاده فاجاز قضاء الاول ثم رفع الى ثالث لا يرى جواز ذلك فان  
الثالث بمعنى حكم الثاني وفيما ايضا ولو ان قاضيا قضى بشهادة رجل واحد  
في الحدود وانقصا ص ثم رفع قصاده الى من لا يرى ذلك فان التقاضيه بمعنى  
حكم الاول ولو استقصيت المرأة حكمت بحد او نقصا ص لا يجوز حكمها فان رفع حكمها  
الى ثاني رآه جازا فاجاز حكم الاول لا يكون بغيره ان يسطر ولو ان قاضيا قضى بحد  
في المرأة في النكاح بعيب الجنون او العبيد ونحو ذلك ثم رفع الى قاضي لا يرى ذلك  
فان ثانيا ان ينفذ حكم الاول لان قضاء الاول صادق موضع الاجتهاد ومنها  
ايضا رجل له حق في دار فلم يحكم صاحب البدينين ثم فاض الى قاضيه فابطل  
حقه بترك الموضع سبب كونه سبب بعض الناس فان بعض العلماء  
قال من لم يحق في الدار اذ لم يحكم سبب وهو في المهر يبطل حقه الا ان هذا قول  
مجهول فلا ينفذ في قضاء التقاضيه فان رفع ذلك لا قاضيه اخر فان الثاني يبطل  
قضاء الاول ويجعل المدعى على حقه وكذلك المرأة اذ لم تحاكم زوجها سبب  
المفروض فان بعض الناس يبطل حقه فان بذلك قضى كان قصاده باطلا  
وفيما ايضا ولو ان قاضيا قضى لامرأة بشهادة زوجها وجبني اخر في رفع ذلك  
الى قاضي لا يجزئ بشهادة الرجل لامرأة معنى الثاني حكم الاول لان الاول قضى بدليل  
مجهول في قصاده لو كان التقاضيه قضى لامرأة بشهادة رجلين لا يجوز فان رفع ذلك  
الى قاضيه اخر رآه جازا يسطر لان القضاء مختلف فيه كما لا يخفى ان يكون شاهدا  
لا يكون ممن اسل القضاء فكان الثاني ان يسطر فان رفع قضاء الاول لا يمنع من جوازه  
فامضاه ثم رفع امضاء الثاني الى ثالث لا يرى جوازه امضى الاول وفي امر اجتهاد  
اذا قضى لامرأة فرفع قصاده الى قاضيه اخر فاجاز لم يكن الثالث ان يسطر  
ايضا ولو قضى بالنكاح بغير شهوة قال محمد رحمه الله جاز ذلك ابو بكر بن الفضل  
لا وفي الحاشية رجل تزوج امرأته بغير شهوة او بشهادة ثلث فبطلت زواجه  
وذلك التقاضيه فاجاز ثم رفع الى اخر لا يراه روي ان رستم ان الثاني في قضاء الاول

الثالث امضاه

وليس ان يطلعه وضوان القضاة قال لو قضى الجواز لكان بغير الشهادة  
نساء ليس فمن رجاى نفذ قضاء لان المستد مختف فيها فالك <sup>والد</sup> وعثمان  
في الشرحان الاعلان لا غير حتى لو حصل الاعلان بحضور العبدان والمجنيين <sup>الكل</sup> يجمع  
عندما في الفصول في الفصل الثاني في القضاء في المجتهدات ذكر في كتابه الملقط  
لو قالت امرأة في محفل ابن تومر مننت وقال الرجل ابن زن مننت  
اختلوني في القضاء هذا الكلام ولو قضى بالنكاح صا مستفقا عليه قضاء <sup>السو</sup>  
امرأة ورجل في محفل فقال الرجل ابن زن مننت وقالت امرأة ابن تومر مننت  
ولم يكن بينهما نكاح هل يعقد النكاح اختف المنيخ رحم الله فيه ولو قضى القاضي  
بينهما بالنكاح صح وصار مستفقا عليه وفي الفصول ولو قضى بشا به وبجان ذكر في بعض  
الموضع انه ينفذ وفي بعضها انه لا ينفذ وفي القضاة انما مع انه يتوقف على انها  
قاضي اخر ونب الضمان ولو قضى بالشمادة على الشهادة فيما دون مسيرة السفر  
تقضى قضاؤه لانه مجتهد فيه وان كان السجل محلي لغيره لان كتاب القاضي <sup>شبه</sup>  
الشهادة على الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل راي نفسه اما سجل قضاة اخر  
فلا يعمل فيه راي نفسه وفيها البصار رجل قدم الى قاضي فقال ان لابي عاذا  
الرجل الف درهم وابي غائب وانا خاف ان يتورى هذا الرجل فجلد القاضي  
وكيلا للبيه وقيل منه الراجح على الثاني فكم بذلك ثم رفع ذلك الى قاضي اخر  
الثاني لا يخر قضاة الاول لان بينه الابن ما فاته بجنى على الغائب واما قامت  
جلائف المفقود فان القاضي يعمل ابن المفقود وكليلا يطلب حقوقه لان <sup>المفقود</sup>  
بغيره المبيت فكان للقاضي نوع ولو بوطه في ماله وفي ملتقط القبط ابو حامل ففي  
قاضي في حادته ثم ظهر خطاه بحجب عبيد من قبض قضاة وان ثبت هذا جهاؤ  
لا ينفذ وفي المحيط فتم نقل المجتهدات قال في ادب القاضي وما اختلقت  
فيه الفقهاء و قضى فيه قاضي نفقته ثم رفع الى قاضي اخر يري بخلاف تلك <sup>النفقة</sup>  
امضى قضاة الاول ولا ينفذ ولو نفقته كان باطلا والمعنى في ذلك ان قضاة



التقاضي في موضع الاجتهاد وما قد باه الاجماع فكان الثاني في نقض الاول محي لغا  
 الاجماع ضلالا باطلا وفيه ايضا علم بان قضاياء النقض التي يرفع اليها في  
 اخر الاجتهاد ان يكون محل جواز بخلاف الكتاب او السنة او الاجماع او  
 في محل الاجتهاد اجتهاد الفقهاء واختلف فيه العلماء او يكون بقول جمهور  
 فان كان في محل الاجتهاد فليذكر ما ذكرنا وان كان جواز افتقار في الذي يرفع اليه  
 بنقذه ولا ينفذه ولو نفذه كان نقاضي اخر ان يطل لان ما يخالف الكتاب  
 والسنة والاجماع باطل وضلال ولا يجوز تفريغ الباطل والضللال وان كان  
 بقول جمهور فان نقاضي الذي يرفع اليه بنقذه ولا ينفذه ولو نفذه كان نقاضي  
 اخر ان يطل وفيه ايضا ادب التقاضي وانما يخبر من ذلك ما اختلف في ذلك  
 وحكمه حاكم من حكام اهل الامصار فاخذ بعضهم بقول الآخر يعني بعض المطام  
 اشار الى انه يجوز خلاف بعض العلماء لا بصير المحل محل الاجتهاد وما لم يعينه  
 العلماء ولو غوازالاجتهاد فيه الا يري ان عليه السادة ابن عباس رضي الله عنهما كان  
 من فقهاء الصحابة رحمه الله ثم طام بوعوا له الاجتهاد في ربحوا النقد حتى تكلم  
 عليه ابو سعيد الخدري رحمه الله لم يعينه خلافه فوقفوا بوجاهة الدرهم بالدرهمين  
 لم يخبر قضاؤه ثم قوله وانما يخبر من ذلك ما اختلف فيه الناس ليس الى ان  
 العبرة بطلقة الاختلاف في بصيرة المحل محتجدين فيه وهو اختيار  
 المصنف رحمه الله لانه لم يعينه الخلاف بنسبوا بين الشافعي رحمه الله  
 انما يعتبر بين المتقدمين والمراد من المتقدمين الصحابة ومن معهم  
 ومن بعدهم من السلف والتقاضي الامام علي السفي اعتبر  
 اختلاف الناس في رحمه الله سنة مذكور في اخر السير الكبير وصوف  
 ما ملك السنة ان اما ما راه سبي مشرك الحرب فباعهم وفسهم يار  
 وليس لامام اخر بعد ذلك ان يطل لان هذا موضع الاجتهاد لان الشافعي  
 رحمه الله ذكر في قضاء الى مع قول الشافعي رحمه الله سنة مذكور في اخر

في الاجتهاد

حكم القاضي في الخلع أنه سح أو طلاق يصير حكمه في سائر المجتهدات <sup>والدليل</sup> مختلف  
فيما بين الصحابة رضي الله عنهم في الميقات وفي المنقضاء بشرط أن العبرة <sup>الدليل</sup> بالنسبة  
لا طيفة الاختلاف وهكذا ذكر محمد رحمه الله في الجامع وفي السر الكبير وهكذا  
ذكره صاحب الاقضية صورتهما ذكر في السير لوراي امام المسلمين ان يقبل <sup>الدليل</sup>  
من شر كالعرب وقبل جاز وان كان هذا خطأ عند الكل الا انه موضع الاختلاف  
ولان ظاهر قوله تعالى تعطوا الجزية عن يديهم صاغرون مطلق لا يوجب الفصل  
من شر كالعرب وغيره وفيه ايضا وفي الاقضية لو قضى القاضي بطلان طلاق المرأة  
نفذ قضاءه لانه قضاءه في فصل مجتهد فيه لانه موضع استنباط الدليل لان اعتبار  
الطلاق بسائر النقصات ينبغي حكمه وفيه ايضا ولو قضى في هذا وقصاص شهادته  
رجل واحد اثنين ثم رفع الى القاضي اقريري خلاف رايه فانه ينفذ قضاؤه ولا يطعن  
وليس يلحق نقاد قضاء الاول حصوله في هذا الاول في محل مختلف فيه لانه لم <sup>يدخل</sup>  
الاختلاف فيه ان ما ذكرنا من شرح وانما طريقه ان قضاء الاول حصل موضع <sup>استنباط</sup>  
الدليل عليه ان المرأة من اهل الشهادة مطلقا لان الاهدائية ان قايمة بها وتلك  
التي لا يختلف وظاهر قوله تعالى فان لم يكونا رجليين فرجل واحد اثنين يدل على قول <sup>شهادة</sup>  
الناس مع الرجل مطلقا نظر الى اللفظ وانه وان ورد في باب الهدائية لان العبرة  
عندنا بالعموم للفظ لا بخصوص السبب ولم يرد في ظاهره البطلان شهادة النساء مع الرجال  
في هذه الصورة ما روي عن الزهبي وهو قوله قضت السنة والحد بين ليس بدليل قطعي  
فكان مكان موضع استنباط الدليل فكان موضع الاجتهاد فكان قوله في محل مجتهد فيه  
وفي الكبير في قال ابو الليث رحمه الله ورواه محمد رحمه الله ان كل شيء اختلف فيه <sup>الفتوى</sup>  
نقض القاضي بذلك جاز قضاؤه ولم يكن للقاضي الاخير بطلان ولم يذكر فيه الا خلافا  
وبناء على هذا خلاف ما ذكره في شرح ادب القاضي الخلاف رحمه الله ان نقضا  
في موضع الاختلاف يجوز وفي موضع الخلاف لا يجوز ورواها لاول كان فيه خلافا <sup>مقبول</sup>  
في الخلاف بين السلف ورواها في موضع الخلاف ما لم يكن مختصا بين السلف وغيرهم

فلا يثبت التناهي رتبة المدعي في عنوان التقاضي فالتقاضي اذا تقرر  
تقضية مختلف هذا السبب او قضى رجل على رجل حتى اشد ويلي  
تقضاه شود اولم بين يدي وجه قضى ثم رفع ذلك الى قاضي آخر قال  
التناهي اشد وادنى فقد اطلعت ما قضى فلان على فلان ولم يرد على ذلك  
شأن ثم رفع ذلك الى قاضي ثالث فان ثبت بطلان بطلان  
التناهي اهل ولم يغير فادام اي التقاضي بين كان تقاضا على كانهما على وعند ذلك  
بطلان المكان المتعارض وتعد بالحق بينهما وتخرج احدهما على الآخر لا يثبت التناهي  
بالقدم باولى من الاخر ولا يرد القضاء على المحل ولا يرد الا جازمة في حق  
فيجوز المحل الذي في يده ولم يثبت لانه التقاضي التناهي اخرجه من يده فلا يقضي  
يده بالثبوت فتتبعه روى اليه كما كان في قضاوي التناهي اشد ويلي  
مدعي التناهي وتثبت فيما كان له الحق ونحو ذلك في غير اذن رده  
رفع الامام الا انه في بطلان التقاضي تقرر في كونه تقضاه باطلا وان كان  
بعض ان تصرف المرأة في ما لها بغير اذن الزوج لا يقضي لان هذا قول مجوز فلا  
يقضي في تقضاء التقاضي وفيها ايضا ولو ان قاضيا قضى العنين ان لا يوجع حولا  
رفع الى قاضي الاخر بطلان هذا الاول فيها ايضا رجل اشترى ماء بغير اذن  
نحوه لا قاضي اخر فالبطلان التناهي في المصلحة ثم اشد انه يجوز اجازة الاول  
وبطلان التناهي باطل ولو كان الاول البطلان السبع فاجازة التناهي يجوز البطلان  
الاول ولا يجوز اجازة التناهي لانه مجتهد فيه وروى هشام عن ابو يوسف رحمه الله  
انه يجوز بيع المار بغير ارض ودر في شرح الاصل انه لا يجوز بغيره ولم وفيها القائل  
صف بطلاق او عتاق ان باكل ما فاكل فوافقت المرأة الا قاضي وقر في كتابها  
ذلك الا قاضي التناهي السبب كما فان التناهي يمضي قضاء الاول والى  
اعلم بالصواب كتاب التقاضي الى التقاضي في الحديث وغيره  
كتاب التقاضي الى التقاضي خارج شرحه في المعاملات بخلاف التقاضي

التناهي

قضاء

لان الكتاب قد سد وزور والطائفة الحظوظ الخاتم نسبة الخاتم  
 ولان القاضى الكاتب لا دلالة له على الختم الذي في غير هذه فكيف  
 يكون كتابه تحت عليه لكن جعلنا بالاجماع والمعنى في ذلك الحاشية فان  
 قد يكون ختمه عابيا ومنه حذو او من غير عليه الختم بين اليهود واليهود  
 للمقدورة ووقف الخراج وفي السراج كتاب القاضى الى القاضى في الديون  
 والعقارات جازية الحدود والقصاص لا وفيها ايضا ولا يجوز في  
 المنقول والبعيد والجاري واقضى بعضهم في البعيد انه يقتل كما هو قول  
 ابي يوسف رحمه الله وفي التمهيد ولو قال اسمع بنو موسى فاني غرت  
 عن الجرح بين اليهود والختم فالكاتب كتابا جاري عندك الى قاض  
 بل في ختمه لا جاري حتى يجب له القاضى في الحقوق كلها الا في الحدود  
 والقصاص والعبيد والامارة عند محمد رحمه الله لا يجب <sup>عليه</sup> في الا  
 الا في العقار وعند ابو يوسف رحمه الله يجب في العبيد وفي اواب القاض  
 لا يجوز كتاب القاضى في المنقولات نحو العروض والنياب والعبيد  
 والجاري على قول ابو يوسف رحمه الله الاول ثم رجع ابو يوسف رحمه  
 وقال يجوز في العبيد في الاياق ولا يجوز في غيرهم وعنه رواية اخرى  
 انه يجوز في جميع المنقولات اخذ بعض المتأخرين من مناسخنا رحمه الله وحكي  
 عن القاضى المنشأ الا يحاب رحمه الله انه كان يقضى به اجمعوا على انه يجوز  
 كتاب القاضى في العقار والديون وفي النسيان قوله في الحقوق كلها يريد  
 به حقوق الا لا يقطبا بشهاب كما الديون والماعيان التي لا تجوز الى اشارة  
 اليها وكذلك الدور والعقار والمنقول التي يمكن الاشارة اليها كما في  
 والديون والنوب فلا يقبل فيه كتاب القاضى الى القاضى في قول علمنا  
 الثالث الا ان عند ابو يوسف رحمه الله اذا انبنى العبد فاقضى في ملكه

وان وجد في صفة وحيته كذا اخذ فلان من فلان ومن فلان ابن فلان  
منسوب الى احد هما ويكتب العنوان في داخل الكتاب وخارجها باسم  
المكتوب **الاسم** البويهي والمعبر هو الداخل دون الخارج واذا وصل اليه الكتاب  
وشهد الشهود بذلك سلم العبد اليه واقره منه كعقلا ونظم في عتق العبد ويعتبه الى الله  
الذي كتب الكتاب اليه حتى يشهد الشهود عليه ثم يكتب الى ذلك كتابا اخر  
ثبت عليه محقق بذلك وسلم العبد الى من اتى اليه الكتاب وابر الكفيل  
وحتى التمتع بدمه ونظم القاضي المكتوب اليه في حقه ويدفعه الى حامل الكتاب  
وبما خذ منه كعقلا حتى ياتي به الى القاضي الكاتب فيشهد الشهود على حقه  
ثم يكتب القاضي الى القاضي المكتوب اليه حتى يراوه كعقلا وفي المصنف في  
دائق حلية العبد ما قاله في الكتاب وفي العبد الى المدعي من غير  
ان يقضي له بالعبد وفيه الضافي باب ابو يوسف رحمه الله يصرح في  
العبد اي عند ابو يوسف رحمه الله فبدا لعبد لان في الامنة وسائر  
المقولات التي يجب الاشارة اليها في الدعوى لا يلزم اتفاقنا في الله  
والنقل والمغصوب يهرج اجماعا وفي السراجة ويكتب القاضي اسم الله  
واسم ابيه وجده ويكتبها ونسبها الى قبيلتها ونسبها او فاضلتها والى ذلك  
اسمها وام اسمها وجدها يكتفي وان كان معروفها مشهورا كشهرة ابي خنفة وابي  
لبني رضي الله عنه لا يشترط ذكر النسب واذا جئنا الى تعريف العبد الى  
قائه يذكر اسم مولاه واسم اب مولاه وفي السراجة ويكتب كتاب القاضي  
في حقوق اذا شهد به عند ابي حنيفة والفردرة كالشهادة على الشهادة فان شهد  
سواء على ختم حكم بالشهادة وكتب بحكمه وان شهد وبغير حقه ختم بحكمه لان  
القضاء على الغائب لا يجوز وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب اليه وفي  
البناسع وان شهد واعلى ختم حكم بشهادته ثم وكتب بحكمه صورته رجل ادعى  
على رجل الغاوة اقام عليه النسب او اقر بذلك واصطلى ان باخذ منه



في هذا الكتاب على هذا الكتاب الى ذلك القاضى مخافة ان يكرهنا هذا  
الكتاب وفي قباوى بالخرى رجل حقا القاضى وقال كان لفلان ابن فلان  
على القاضى درهم وقد دفعنا اليه اربابا منها اربعة اشهر الى وهو يملك  
وشهودي منها فاسمع منهم وارفع الى كتابنا في الامن ان ياخذني هذا الكتاب  
محمد بن محمد بن محمد بن محمد وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكتب  
واجموعا انه ان قلت في ذلك فليأخذوا بغيره مرة اخرى حتى يتوبوا  
الحق منه مرتين وارادوا فاته البيعة اذ افاه ليكتب الكتاب الى القاضى  
ولكن البذل فان يسمع من شهوده ويكتب له محمد رحمه الله يقول ان  
كتاب القاضى انما يجعل في مكان الحاجة متحققا فوجب ان يجعل في  
كتاب القاضى المستدعي ابو يوسف رحمه الله يقول القاضى انما يكتب  
الكتاب في خصوصته وتجهت اليه لانه يقبض بفصل الخصومة بينهما  
توجه بل هي موافقة فلو كتب كان ذلك تبعا لها وليس بهيئة خصوصية  
بخلاف المستدعي كذلك اذ قال الرجل للقاضى اني اشتهر  
وارادني بكذا ان شفعكم في الشفعة وشهودي هذا الى آخر المستدعي وكذلك  
اذا ارادت المرأة طلاقا على الزوج وقالت وهو في يدي كذا وكذا  
تفوض الى آخر المستدعي وقد مر نحوه في باب انقضائها على الغائب ثم العاقل  
ويجب ان يقرأ الكتاب عليم بعرفه اذ فيه ثم بختمه بيمينه وفي الشهر  
وتبين ان يقرأ الكتاب على الشهود ويكره ان يقره الكتاب بختمه  
ويجب ان يحفظ الشهود ما في الكتاب في الحاشية وفي كتاب انقضائها  
لا يقبل القاضى الكتاب حتى يحضر حقه فان كان كتاب القاضى فبغيره  
الشهود وان يقبض الحفم ولم يحضره بمنزلة من السلطان فانه لا يقبل الكتاب  
حتى يحضره هذا القول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله لا  
المطالع ان لم يحضر المطلوب ولم يוכל قلت الكتاب والبيعة والله

الغضار وفي النافع فاذا وصل الى القاضيه لم ينفك الا بحجرة الحفم لانه لا يصلح  
 الى الغفك قبل ذلك ولانه يوجب التمه فاذا سيم الشهود اليه نظر الى  
 حتمه فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضيه سيد الناقه مجلس الحكم وقدر علينا  
 فتح القاضيه وقوله على الحفم والزمره ما فيه لبس ما في الكتاب عنه وفي نسخة  
 ويجوز كتاب القاضيه في الكفايه والطلاق وفي كل حكم يمكن تحقيقه شرطا  
 القاضيه الى القاضيه في من اعلام الشهود وغير ذلك وفيه الدعا وجون  
 كواهي ومنه كومان براكب ابن نامه فلان قاضيه است تسليم كرو است  
 ماراد مجلس حكم خود وخوانده است پیش ما و مهر کرده است پس بکن بد  
 قاضيه مهر را بخواند پیش ختم و الزام کند او را بخ خود و است و این نیز در کتاب  
 ابوحنيفه و محمد است رحمه الله اما بقول ابو يوسف رحمه الله و چون كواهي  
 كومان که این نامه او است مهر او است قبول کنند از ابدالح کفینه و فيه  
 ايضا من التبع قاضيه مکتوب اليه پس كومان را که این نامه را پیش نما خوانده  
 و مهر کرده است بحضور نما قاضيه کاتب بماند اگر بگویند اری قبول کنند نامه را  
 و الا قبول کنند و يقول ابو يوسف رحمه الله اگر مکتوب بود بخ قاضيه مکتوب  
 قبول کنند هر دو وجهه ايضا من نوادر این رسم رحمه الله و چون کتاب  
 قاضيه بوی قاضيه دیگر پس شاید عری قاضيه مکتوب اليه را که پس  
 از كومان حال عدالت آن قاضيه کاتب اگر نشود و تزکیه کردند  
 او را قبول کنند نامه را و الا فلا و اگر گویند که او جاهل است پس پسند  
 که پیش نیست و نامه اگر موافق شرع است امضا کنند از او الله و کند  
 و نیز النافع و یقبل الكتاب الا بشهادة رجلین او رجل وامرأتین لا  
 یحکم انہ لیس بکتاب ولا یقوم الحجة عند القاضيه المکتوب اليه الا بشهادة  
 نامه و زاهدانه لان الكتاب یثبت الكتاب فلا یثبت الا بحجة و هذا  
 لانه یلزم فلا بد من الحجة و زاهدانه القاضيه ولا یقبل بشهادة الشهود علی

التعاضد ونسبها لم يكن مكتوبا في الكتاب لانهم لم يشهدوا على ما في الكتاب.  
بدون الكتاب لا يقبل ذلك منهم فكذا تلك على التعريف وبه السراية  
كتبت التعاضد الى التعاضد فيما دون ميسرة سخر لا يكون في ظاهر الرواية وعن  
ابو يوسف رحمه الله انه لو كان بكتاب لو خذ الى باب التعاضد لا يمكن  
الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقبل عليه الفتوى وفي السابع وهذا اذا  
بين الكاتب والمكتوب عليه ميسرة ثلثة ايام داما اذا كان اقل من ذلك  
لم يقبل الكتاب في الوجه كذا وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لو كان  
اشتمان ان كان في مصر واحد فاضيان خارجا كتاب احدهما الى الاخر وفيه ايضا  
ولو ان فاضيين التعاضد فقال احدهما للاخر ان فلانا اخر فاضيان بكذا لم يجز  
ان يقضى بذلك حتى يثبت اليه كذا قال ابني المقابل في فتاوى  
ابن كبري فاضل كونه وقاضيه جيز اذا التعاضد فقال احدهما للاخر ان فلانا اخر فاضيان  
بكذا يقضى بذلك حتى يثبت اليه الرقعة انما بالسنينة في كتاب  
التعاضد الى التعاضد وهذا اذا لم يكن كل منهما في مكان الا في ربة مكان هو في  
فيه اما اذا كان كل واحد منهما في مكان هو قاضيه يقضى به لان القول هو  
من الرقعة فقد ذكرت ذلك في كتابي في الدين رحمه الله فوضونه وكذا  
روي عن محمد رحمه الله انه قال في مصر فاضيان في كل جانب منه  
قاضيه فكتب احدهما الى الاخر كتابا يقبل ولو اتفق احدهما صاحبه فاضيه  
بالخاوة فغلب لم يقبل قوله لانه في الوجه الاول جعل كان التعاضد الكتاب  
خاطبه في موضع القضاء فكان قوله حجة وفي الوجه الثاني في خاطبه  
في موضع القضاء فلم يكن قوله حجة بمنزلة حجة غيره وكذا الفاضلان اذا اتفقا  
على احدهما او في مصر ليس من على اصلهما فقال احدهما لصاحبه قد ثبت  
عندي ان فاضلان على فلان كذا فاعمل في ذلك بما تخفى بالله عليك  
لم يقبل ذلك منه لان في الوجه الاول الخطاب او السابع وجه في موضع

لا ينفذ قضاءه فكان خطاب غير القاضي بغير القاضي ويزد انتدب وكتب  
 السنوية والكتب بغير خط جداوله مصر واحد لا يخفى الى ذكره  
 وكسب منسوبه والاشهاد عليه ولو كانا في مصرين بخلافه وفي كسب الدقائق  
 واذا رفع اليه الحكم الى القاضي فوافق مذهبه امضاة ان لم يحالف  
 الكتاب والسنة المستوردة والاجماع وفي محضر العبد ذي وان لف  
 مذهبه وبطله وفي كسب الدقائق وبطل الكتاب بموت الكاتب  
 ويزد وموت المكتوب اليه الا اذا كتب بعد اسمه والى كل من يصل  
 اليه من قضاء المسلمين لا بموت الختم في السراحيومات القاضي الكا  
 او لم يصل ان يصل كنهه الا هذا القاضي لم يعمل به بالسبب التحكيم وفي  
 ضوان القضاء اعلم بان الحكم جائز بالكتاب والسنة واجماع الامة  
 وحرب من المعقول اما الكتاب قوله فكافا بقوا حكما من اهل ودحا  
 من اهلنا اما السنة فاروي عن رسول الله عليه وسلم انزلني قد نظمت  
 على حكم سعد بن معاذ في السنة والاشرفا ليحكم بين علي ومعاوية رضي  
 عنها شهيد ومات في بين الجليلي معروف واما الاجماع فالامه  
 اجمعت اجنوب على جواز التحكيم والتحكيم نوع اصلاحي واصلاحي  
 بالكتاب والسنة فكذا الحكم وفي كسب الدقائق حكما رجلا ليحكم بينهما في  
 شئ او قرار او قول في غير حدوده وفي بعض العاقل في نوع الحكم فاضا  
 وفي المحقق شرح المنطق فالواحد يخص الحدود والافاض بدل على  
 جواز الحكم في جوار الجند است وهو الصريح في الا انه لا ينفذ  
 وتقال اخص الى حكم مولى دفعا في اسم العوام وبني هذا التحكيم الا  
 المضافة الى الملك وسببه فانه لو بطل الحكمة بطل الامر لا  
 يفتي بالامر في باب القضاء في الجند است وفي ضوان القضاء  
 قال واذا اصاب على حكم حكمه بين ارض محبسي واحد فهو جائز

فان لم يمتض ذلك اليوم او اقامت عليه الا بقية من  
مؤنه فلا يمتض بعد مضي الوقت وفيه ايضا قال وادوا اصطلاح رجلا  
على حكم في حكم بينهما ولم يعياه ولكنهما قد اخفيا اليه حكم بينهما جازلا  
لا توجه اليه للمخبر فقد علماه قصار حكم بينهما نحو حكمه عليهما وفيه ايضا  
واذا اصطلي على ان يحكم بينهما فلان او فلان فيهما حكم بينهما جازلا  
ان يحكم صلح او تفويض لهما كان يجوز من هذا النوع من الاجل وفيه ايضا  
قال واداه حكم رجل بين رجلين ولم يكونا حكماء فعلا بعد حكم  
الحكم فهو جازلان الا جازلة في الاشتداد بمنزلة الاذن في الابد  
ولو ادناه بالعلم في الابد او جازلة اذا اجاز الحكم في الاشتداد  
وفيها ايضا واداه الحكم شهادة شهود شهود واخذ به ثم شهد  
او ليك الشهود عند قاضي او حكم اخر فانه يساب عنهم فان زكوا  
اجازهم وان لم يزكوا رداهم لان الحكم في حق غير القاض ولا في  
حق حكم اخر خلاف ما اذارد القاض المولى شهادتهم لان رده نظره  
حق الكمال كانه ولا يكون لاحد ان يجعل عليك الشهادة بعد ذلك وفيه  
المضمرات الى اخره قوله لا يجوز المحل في الحدود والقصاص لانه لا ولاية  
لها ولا يملكها الا بالحق قال كخصيص الحدود والقصاص بدل على  
الحكم في سائر المحل است وهو الصريح الا انه يقضي به وفي مختصر الحدود وما  
ولا يجوز حكم الكفاية البعد والذمي والحد وفيه القدر والعلق والبيع  
وفي التمسك وانهما اذا حكم بجزء من نادر في السعاية ثم اورد من حكم  
جواز الحكم الذمي لانه لو كان حكما بين المسلمين اما لو كان الذمي بين اهل الذمة  
جازلانه اهل الذمة بين اهل الذمة وفيه اهل الذمة فانه يكون لان الذمي  
من اهل الذمة وكره الميسر وان حكم الذمي بين اهل الذمة جازلانه  
اهل الذمة بين اهل الذمة دون المسلمين ويكون تراجمها عليه في حق كونه



تصح

القصود

قوله

اياه وفي عنوان القضاء قال ويجوز الحكم لولا المالك والعبد المالك  
 لان الصلح من احوال صحيح فكذا الحكم فان حكمه مولى العبد والمالك  
 حكمه عبده ومكانته فهو باطل لانه قضاء لنفسه معنى وانه لا يجوز ولو حكم على عبده  
 ومكانته جاز ذلك لان قضاء التهمة في كسرة القايق وكل من الحكمين ان  
 يرجع قبل حكم فان حكم لهما وامضى القاضي حكمه ان وافق مذهبهما واما لا يملكه و  
 وفي الحكماني وجه رجوع كل واحد من الحكمين قبل حكم عليهما لانه حكم من جهتهما فهو  
 حكم على رضائهما وفي الدائرية لانه مقدم من جهتهما فلا يحكم الا برضاها وفي  
 فيما ان الحكمين صحيحا لانه لا يثبت الا بتراضي الطرفين والمختص ومثله فطرح  
 منازعة تحقق بينهما وهذا معنى الصلح وفيه ايضا ثم حكم الحكم فيارق حكم القاض  
 المولى من حيث ان حكم هذا الحكم انما يفقد في حق الطرفين ومن رضى حكمه  
 ولا يتعدى لمن لم يرض حكمه بخلاف اتفاق المولى وكذلك يصح حكم  
 الحكم في الاماكن كلها بخلاف اتفاق المولى وكذلك يصح وفي التوازي  
 من الخلاصة ولو حكم رجلان فأتوا به القضاء على احدهما قال لا رضى لك  
 فقص به بعد قوله ارض لك لا يجوز وفي عنوان القضاء قال واذا ارجح  
 احد الحكمين عن حكمه بعد ما توجه عليه القضاء وحكم عليه بعد ذلك لم ينفذ حكمه  
 وجه عليه من احداهما وانه يشكل لانه صار حكما باقيا فمات في حق ان لا يخرج عن  
 الجكونة الا بالتمام والوجه في ذلك اتفاقهما انما شرط يصير وانه حكما لان  
 الحكمين اثبات الولايت عليهما فلهذا من اتفاقهما او ايهما لا يملك لاجلها ولا يملك  
 اما في الغرض ليس اثبات الولاية على الغرض في الطالب ما يثبت الحكم عليه من الولا  
 يحكم والبطال لا يغفل من الولايت حكمه قبل تنفيذ القضاء بخلافه فكان في غيره الشك  
 فان الشك لا يثبت لانه ارضها من اثبات الولاية على الغرض بمقتضى بعض  
 احدهما او ليس في النقص اثبات الولاية على الغير كذا انها في المجلس  
 والاربعين وكذلك اذ حكم في اختلاف الصحابة فيه فانه يجوز للنقض

ان يتفقد ذلك اذا توافقت بينه وبين القضاة في جميع ما روي عنهما من  
حكم الحكم في المختبرات الى قاضي اخر يري رد حكم الحكم ايضا فان قاضي الثاني لا  
ان اجاز القاضيه وحكم الحكم الحكم فممنوعه انشا واقضاة من القضاة في ذي صواب  
انقضاه قال ابن بسير رحمه الله ليس للقاضي ان يبطل حكم الحكم وانما  
مخالفه لايه اذ لم يكن حكم الحكم مخالفا لنقض او اجماع وهو بمنزلة حكم القاضي المولى  
وهذا لو ارد الحكم ان يرجع عن حكمه لا يرجع كما لا يلزم رجوع القاضيه عن حكمه  
في موضع الاجتهاد واليضا ما قلنا لان الحكم كالحفظ والولاية بحكمهما وهما ولا يخفى  
انفسهما لا على غيرهما فكان حكم الحكم في حق غيرهما بمنزلة الصلح ولو اصرط الحكم  
على شيء وكان مخالفا لايه القاضيه البطله اما اذا كان حكم الحكم موافقا لاي  
القاضيه انما لا يبطله لانه لو ابطله محتاج الى الماعادة فلا يغيبه وقد مر نحوه في باب  
المختبرات وفيه ايضا واذ حكم رجلا فجعل الحكم الحكم الى غيره لم يخر الا بقاء الحكمين  
لانه ما سوي الحكم لاي الحكم كما القاضيه اذ لم يقوض اليه الا انه في قوا ان الثاني حكم  
بينهما بغير رضاها و اجاز الاول حكمه ذكر في الكتاب انه باطل وفيه ايضا قال الاول  
بالخصومة لا يملك التحكيم لان التحكيم مدعيه فلو كسب بالخصومة لا يملك الصلح  
فان وكله بالخصومة والصلح جميعا او وكله بالخصومة واجاز صلحه جاز التحكيم في اظهر  
وفي الضيق قال لو كسب بالخصومة لا يملك التحكيم صلحه وكله بالخصومة والصلح  
جميعا او وكله بالخصومة واجاز صلحه جاز التحكيم في اظهر وفيه ايضا قال ويجوز  
حكم الحكم بالطلاق والعقاق والتهام والكنانة والكفارة بالنفس والملك والشفقة  
والشفقة والديون والقروض والبتسج والعصا وارض الخجرات وقطع اليد  
ووم العمد وسائر الحقوق العبادا واذ وافق راي القاضيه وفيه ايضا وفيه  
لا حادما على صاحب شيء ثم يرجع وقضى الاخر فالاول قاضيه وانما لا يابطل وفيه ايضا  
واذا نجا به الحكم الحكم وقال لم يحكم ببناء وقال الحكم لا يبل حكمت ببناء فانه  
يعقد في الحكم ما هو ان مجلس الحكومة لانه حكم امر اسكسب فانه في رزم المحامي

بعد ما قالوا ان مجلس الحكومة لا يصدق لانه حلي على لا يملك سببا فيه  
 ايضا قالوا ولو اقام المدعي بنبه ان الحكم قضى له على المدعى عليه الا  
 التي او عاها يوم السبت و اقام المدعى عليه بنبه ان المدعى عليه اخر عن  
 الحكومة قبل ذلك فليكن باطل لان النابست عينا وفيه ايضا قالوا وبوكان  
 المدعي اقام البنية ان الحكم قضى له بالمال يوم السبت و اقام المدعى عليه انما ضمه  
 من الحكومة يوم السبت فان القضاء الاول نافذ وان الثاني باطل لان الحكومة قد  
 انتهت بالقضاء لحصول المقصود وهو فصل الخصومة والحكم انما يكون بعد  
 خروجه عن الحكومة فينفذ باطلا وفيه ايضا قال الحكم اذا اختلف احد من  
 فكل من البين فقضيه عليه بكونه ثم قال المقض عليه اختلف فان ذلك  
 غير جائز كما ذكرنا ان الحكم الحكم التقاضي المولى ولو قضى عليه بالكون لم يكن له  
 ان يرد قضاءه بخلاف بعد ذلك كذا انها فان سال البنية و اقام المدعي  
 البنية وقضيه بها على المدعى عليه فهو جائز كما يجوز من التقاضي المولى وان الحكم  
 ان يكون قضى عليه بشي او انكر الحكم و ادعى الحكم عليه ذلك فانه يستيف  
 لانه انكر المدعى عليه معنى لواقبه لزمه فاذا استخف كما في سائر المدعى  
 وفيه ايضا قال ولا يجوز كتاب الحكم الحكم الى القاضي المولى لانه في حق  
 القاضي بمنزله واحد من الدعايا والتقاضي الى اخره وفي القواني من النظر  
 ولو حكم رجلين في حكم احدها ولم يحكم الاخر لم يجز ذلك حتى يحكم جميعا لان الحكم  
 امر بختان في الله الذي وبما رضيا بهما لا يراي الواحد كافي البس وفيه ايضا  
 من الخلاصة الحكم والحكم اذا اختلف رجلا ليس للديعي ان يحلف عنه القاضي وفي  
 المحققين ان القضاء و اذا قال الحكم قامت البنية نقلا وانكر فلان  
 البنية والقضاء فان قضا ما في عيه وكذلك اذا قال الحكم قامت البنية  
 اقر فلان وقال فلان ما اقرت بذلك وما قضيت به على فان قضاوه  
 ما في عيه لان الحكم فيما المنى صحت كالحكم المولى وقال على نحو هذا كان قوله حجة

بالبنية كالنابست

يوم الجمعة و اقام المدعى عليه الم  
 ابراهيم بن محمد بن علي يوم الجمعة و اقام  
 ان الحكم قضى له بالمال

قوله الحكم فان قبل الحكم قد خرج عن  
بشر الحكم سبني ان لا يصدق فيما اجره كالتقاضي المولى فيما اجره بعد العمل  
لم يخرج من الحكم اذا حكم بين المتحابين وفي رجم المدعى عليه انه لم يحكم  
بين المتقاضي قضاءه ففي رجمه انه محجور عن الحكم وهو حكم فيعامل معه برجمه كما لو كان  
مع لان في رجم الموكلة انه لم يبيع ولم يبيعه الوكالة وانما اجره عن البيع  
م الوكالة فعمل برجمه كذا قضاءه المحقق الى اخره وحكم الحاكم لمن لا يبيع  
وته له باطل وفي الهداية والمولى والحكم فيه سواء وقد مر نحوه في فصل يكون  
ان القضاء لا يكون حكما منه القضاء بخلاف ما اذا حكم عليهم لانه فعمل فيها  
كذلك القضاء وفي خلاصة المفاتيح قوله وحكم الحاكم لا يجوز له  
المولى والحكم فيه سواء باب المنفقات في الخلاصة اذ  
المعنى من القضاة بعرض على المفتي فانه يحسن القضاة وكذا اذا طلب عليه  
كذلك النسق وفي التهذيب في باب القضاء وقصد في التقاضي فيما  
منه تصرف في الاوقاف واموال اليتام والفقراء من اداء  
وقد دل ان بعض مال اليتيم وليس الاب والوصي ذلك وفي  
الامام المعروف بخواتم زاده وفي دستور القضاء من قبل المفسر  
باب البيع ولا يجل للقاضي ان يبيع مال اليتيم من نفسه فيه ايضا  
باب القضاة ولو مات ولم يعلم له وارث فباعه القاضي واره يجوز  
لا يبيعه للقاضي ان يبيع ويشترى بنفسه بل يقوض الى غيره وعن محمد بن  
ابن ينفعل ذلك في غير محيل القضاء والصحيح انه لا يفعل ذلك في القضاء  
ولا غيره لان الناس يسهونه لاجل القضاء وفي فتاوى الخجيري ذكر محمد بن  
باب القضاة لا يبيع ويشترى في غير محيل القضاء لان محيل القضاء  
الحفومات وقطع الشعب ولا ينبغي للقاضي ان يشتغل في غيره

على انه لا يتولى البيع والشراء بنفسه انما كان وفي كسره القايق في مسائل شتى  
 غفار لاني ولانية القاضي لا يصح قضاءه في نفسه بالعقار لان في المسقول يصح  
 قضاءه فيه وفي الذخيرة واذا قضى لرجل بعين في يد رجل والعين المقتضى  
 ليس في ولاية صحيح القضاء ولكن لا يصح التسمي المستند في ادب القاضي الحذف  
 صورة هذه المستند رجل بخاري ادبي دار اعلى سرقته في عند قايقه بخاري  
 ان الدار التي في يده البرقة في محلة كذا و كذا وكذا ملكي وحقي وفي يده  
 بغير حق واقام على ذلك نيت القاضي بعضه بالدار للملكي ويصح قضاء  
 لان المقتضى له والمقتضى عليه في ولاية ولكن لا يصح التسمي لان الدار ليست  
 في ولاية فبكت الى القاضي سرقته لاجل التسمي وفي يده الذخيرة واذا عمل  
 فقال رجل اخذ تماطلا فالتقول قول القاضي وفيه التجرده ولو عمل القاضي وقد  
 سلب السببه او ان تضام ثم اعيد القضاء قد فكت ابنة تلك الموصونه فان  
 المدعي كلف اعادة السببه تذكرا او لم تذكرا وان كان قد افرغ عنه فان كان  
 القاضي تذكرا ذلك فانه ينفذ وفيه السراجة القاضي اذا غزل ثم قلدهم بكلمة  
 عنده ثم هو حتى يعيد صاحبها وفيها ايضا القاضي اذا ربي خطه على رجل في مظهر  
 ثم تذكرا القضاء لم يعمل به وفي المظنونه في باب ابي حنيفة رضي الله عنه لا يعمل  
 والقضاء بالخط اذا بنون والرواية وفي الحزم قال اذا وجد القاضي حجة  
 فيما شأوه الشهود عنه وهو غير حافظ لحياته لم يقض بذلك وكذلك في  
 الحكم ورواية الاخيار وقالا لا ان ينفذ ويشهد ويروي اذا علم خطه  
 على الحقيقة وفي التجرده واذا قضى القاضي لرجل بحق نفسه في ام البه الطالب وانما  
 السببه على تضام وهو لا يذكر قال ابو يوسف رحمه الله لا يقبل السببه على  
 شهادة عليه بما لا يعلم من نفسه وقد روي عن محمد رحمه الله انه قال يقبل  
 له عليه ولم يقل قول دي الينين وقيل ان عمر رضي الله عنه قول يونس عليه  
 اوجب انه قال النفي رحمه الله لا يكون هذا اقل من الذي شهد



بذلك عند القاضي اخرون في تناقضه في رواية القاضي الحسينية ورواية  
ثم يحل في المعنى له الى ملك القضية فتشهد شاهدان عند ذلك القاضي  
ان القضية بهذا على هذا الكذا والقاضي لا يترك ذلك ابو حنيفة رضي الله عنه  
يقبل هذه الشهادة ثم يرجع وقال لا يقبل ولا يقضي الا بما يحفظ وكان ابو  
رحمة الله عليه السلام هذا ثم يرجع وقال يقبل روي رجوعا بشرا لانه يقول  
للقاضي يقبل شهادتهما ويحكم المشهود وعنده الملك وفي جميع التقاضي خروجه  
بجته وبجل خط او بخط يديه وفي الوكالات او كتب بخطه اخره اني قضيت  
المقضية وانقضت التقاضي بذلك لكن لا يترك الحاشية القاضي لا يقضي ذلك  
السجل في رواية حنيفة رضي الله عنه وعندهما يقضي وفيه ايضا من شرح الطحاوي  
اما في وجوبه وبيان القاضي الذي كان قبله لا يثبت اليه حتى يقوم اليه  
على القضاء وذكر المصدر اللام استناد الائمة عليه السلام رحمه الله من ابن سنان  
عن محمد بن محمد السديقي ان محضر القاضي محمد بن القضا ايد ارجس على سبيل  
من اقره شهد ان على ذلك لانه يقع في حديثين الخميني وقول القاضي  
بانقراوه ليس بحجة حتى يتم اليه عدل اخر وكثيرة من مناخنا رحمه الله  
على هذه الرواية في زمانه لما راو من فساد وقال الشيخ الامام علم الهدى  
ابو منصور رحمه الله ان كان القاضي عالما ورعا زاهدا قبل قوله وان كان  
عدلا غير عالم لا يقبل ان احسن بعد في حال كان عالما فانها اوجها  
لا بعد في الا ان يعاين السبينة وتلك بعض من اخبرنا رحمه الله ان  
القاضي يقبها ورعا قبل قوله وان كان بخلافه لا يقبل قوله باعبارها  
وقرئ حنيفة هذه المسائل في متفرقات الحدود وفي شرح الطحاوي ورواه  
عند القاضي انه فقال له في على فلان والقاضي لم يذكر ذلك فاقام  
الحديث السبينة على ذلك لا يقبل سبينة عند ابي حنيفة وابي يوسف رضي  
عنهما وعن محمد بن محمد بن عبد يقبل وفي الخبر به ضاحك لرجل محضر من ديوان

اتفاقه وقبلة شهادته الشهود بحق والتعاضد لا يذكر ذلك  
 فتمنع عنده كالمنايا ان شهوده اشهدوا بكذا لا ينبغي للتعاضي  
 ان يحكم بينهما وتما خلافت ما لو ضل سجل من ديوان القاضي فتمنع  
 كالمنايا او قرع ذلك فتمنع بكذا وقد سمعناه فان القاضي يعقل والنظر  
 ان الاول بمنزلة الشهادة على الشهادة فلا بد من التحمل لان الشهادة  
 ليست بسبب موجب للتحقق وانما تفسير سبب اذا نقل الى محلي التعاضد  
 والنقل انما يكون بالتحمل ولم يوجد الثاني شهادة على الحكم والاقرار  
 اذ كان الكاينان عيانا السبب الموجب للتحقق وهو قضاء القاضي  
 والاقرار يعقل شهادتهما في السراجة فليس بالتعاضد اذا سمع  
 اذ الاقرار يكتب بذلك الى القاضي ولا يقرر يعقل شهادتهما  
 فانه لا يقضي بذلك بل يكلف المدعي اعادة السبب وفي ضوآن  
 واذا امر القاضي لتأنيه ان يسمع المدعي والخصم وسمع شهادته  
 الشهود ويكتب الاقرار ولكن لا يقطع الحكم فله ان يسمع المدعي  
 ويكتب الاقرار ولكن لا يقطع الحكم فله ان يسمع المدعي ويكتب  
 الاقرار ولكن لا يقطع الاقرار من اقرعته ويأمر عن الشهود ثم  
 ينهي ذلك الى القاضي فيكون القاضي هو الذي يحكم بعد ان يسمع  
 صحة ذلك ثم اذا رفع التماس الى القاضي فالتعاضد لا يقضي  
 بذلك السبب بل بامر باحضار المدعي والمدعي عليه وباحضار الشهود  
 وبامر الشهود ان يشهدوا بانما عنده بحضرة المدعي والمدعي عليه فاذا  
 صحب الشهادة عنده فضاكت الشهادة قال صاحب المحطة  
 هذا افضل وانما من غافلون فان تائب القاضي يسمع السبب ويكتب  
 الاقرار ويثبت الى القاضي والقاضي يعطي بذلك وهذا لا يجوز فيه  
 الاتفاق واذا شهد الشهود بحق عند خليفه القاضي ثم غابوا فاعلم الخليفه

انما في ذلك حديث  
 وكذا لو ضل  
 فتمنع عنده القاضي

للقاضي بما يشهد عنه من هذا على هذه افعالها لا يعيل رتب يسلم  
حتى يعبد الشهادة عنه وكذا لك ان كان المدعى عليه  
او عنده خليفه ثم حجب ذلك فاجز الخليفه والقاضي باقراره عنده  
فالتقاضي بقوله عنه فالتقاضي لا يقبل ذلك الا ان يثبت  
الشهادة ويستخرج الحكم الا ان يثبت رتب المدعي ان القاضي اذا  
الدعوى وسحب النائب الشهادة هل يقبض النائب بالشهادة من  
اعادة الدعوى قال لا الا ان يامر القاضي بالحكم عليك المستعمل  
عن القاضي ايضا او سمع الدعوى والشهادة ولم يحكم وامر النائب بالحكم  
وهو ما دون بالاختلاف هل يصح هذا الامر واذا حكم النائب هل  
يصح حكمه قال نعم واذا كان القاضي ما دون بالاختلاف في خليفه  
في حادثة وقعت الحاجة الى انبات حكمه عنه الله الاعلى  
ان يشترط ذلك بشرط من تقديم دعوى صحيحة وحكم حاكم كما لو شتموا  
قاضي اخر وفي الحادثة في فصل لمن يجوز قضاء القاضي ومن لا يجوز  
شهادة الرجل على قضاء والده اقول لا يجوز صف رحمه الله وقا له  
يجوز في الوجهين وفيما ايضا ويجوز قضاء القاضي لام امراته بعد ما  
امرته ولا يجوز ان كانت امراته حية وكذا التوقف لامرته ابنة بعد ما  
الاب جاز وان كان الاب جازا يجوز وفيما ايضا والتقاضي ان يثبت  
ما الغائب الا الغائب اذا خاف الملاك وله ان يأخذ ما  
الينم من والده اذا كان الوالد كسرا فامبر او ليقول على يد عدل الى ان  
يسلم الينم وفيما ايضا والتقاضي ان يقض ما الغائب وله ان يسلم  
متقوله اذا خاف الملاك ولا يلزم له ولا يلزم مكان مكان  
الغائب ولا يسلم اذا علم ولا يسلم ما المدينون في قول ابي حنيفة  
وفي قول اصحابه يسلم متقوله ولا يسلم متقوله عفا عنه ما رواه في رواية

والفروع

بيع كايح المنقول وهو البيع وفي كثر الدعايق وفي كتاب القايض  
الى القايض ونقطة الغضا بينهما دة الزور في العقود والعقود طاهر  
او باطنا لانه الاملاك المرسلة صورته في العقود ادعي رجل على امرأ  
منفردة لكاحا ويحجده وانام عليها بعد زور وقضي القايض في الحال  
بينها وصورتها في الفسوخ ادعي احد المتعاقدين فسخ العقد وانام على  
زور فسخ القايض العقد وفي تنا خلا صورته المسته في الفسخ كثره  
من مجلتها او عشت على زوجها انه طلقا ثلثا واقامت على ذلك  
شهود الزور وقضي القايض بالقول بينهما وتزوجت بزور بعد الفضا  
العدة فعلى قولنا حقيقه رضي الله وهو قول ابو يوسف رحمه الله  
الاول لا يحل للمزوجة الاول طاهر او يحل الزوج الثاني وطبيها طاهر  
او باطنا يحكم بحقيقه الحال بان كان الزوج الثاني احبها واما على قول  
ابو يوسف رحمه الله الحاشية وهو قول محمد رحمه الله لا يحل للثاني وطبيها  
اذا كان عالما بحقيقه الحال وان لم يعلم بحقيقه الحال تحل له وطبيها  
يكذ او كثر شيخ الاسلام رحمه الله بكتاب الرجوع وهل حل الاول وطبيها  
على قول ابو يوسف رحمه الله الحاشية لانه لم يبيع العتمة عنده  
باطنا وكثر شيخ الاسلام بكتاب الرجوع عن التناوات على قول  
ابو يوسف رحمه الله الاول حل الاول وطبيها او على قول محمد رحمه الله  
حل الاول وطبيها لم يخل بها الثاني لا يحل الاول وطبيها سواء كان  
الثاني يعلم بحقيقه الحال او لم يعلم وفيها ايضا ومن جهة صورته العقد  
اذا ادعي رجل على امرأ المكايضه هذه الجازية بكذا واقام على ذلك  
شهود زور وقضي بالجازية للمشتري بقدر قصاره باطنا عند ابا حنيفة رحمه الله  
عنه حتى حل للمشتري وطبيها خلافا لمحمد رحمه الله وبعضنا بخبرنا رحمه الله  
قالوا ان كان الثمن المذكور مثل ثمنه الجازية او اقل مقدارها متيقن

الفاضة

في نسبة نفقة قضاءه باطنا وبعضهم قالوا بل نفقة استشار على كل  
حال من جهة صورة العقد رجل ادعى على رجل بهينه  
والم على ذلك فهو زور وقضى القاضي للمدعي فقل قول محمد بن  
الحسن الملقب بـ الامتياز وعلى حجة رضي الله عنه بنسب روايات بناء  
على ان قضاء القاضية بالبرعاست بشهادة الزور هل نفقة باطنا فنحن  
ابن حنفية رحمه الله روايات في روايته لا نفقة للمدعي للقاضية ولانها انشاء  
البرعاست وفي روايته اخرى نفقة لان للقاضية ولاية انشاء البرعاست  
في الحجة واما الاطلاق المرسى فالتقضاء فيها بشهادة الزور لا  
نفقة باطنا بالاجماع واما قضاء القاضية بالنسب بشهادة الزور  
فقد قيل انه على الاختلاف وقيل انه لا نفقة باطنا بخلاف  
رواية المنظومة في باب ابني حنفية رضي الله عنه في العقود والقعود  
ففيها بالاشهاد الكاذب جاز ومضى وفي الحرف قال قضاء القاضية  
في العقود والقعود لو قضى بالاشهاد الكاذب جاز ومضى وفي  
الحرف قال قضاء القاضية في العقود والقعود بالاشهاد الزور  
فقد ظاهرا او باطنا وقال لا نفقة باطنا وهو قول ابن ابي عمير  
في المصنف قضاء القاضية في العقود والقعود بشهادة الزور نفقة ظاهر  
في باطنا وصورة المستكبر منها اذا ادعى على امرأة تكا حاد وهي بخير فانما  
بشهادته زور وقضى القاضية بالكل بنسب لكل للرجل الوطية ولم  
يكن منه عنده وعندهما لا يجل لها ذلك وكذا اذا ادعت تكا حاد على  
رجل وهو بخير ومنها اذا قضى بالبيع بشهادة الزور وهو على وجهين اما ان  
يكون الدعوى من جانب المشتري بان ادعى على غيره انك لعنت معه  
المارة والاخر ان يكون من جانب البائع بان يقال انك انشترتني  
لمارة بكل المشتري وطبها في الوجهين وصورة المستكبر في القصة كثر



ادعى احد القضاة  
وانام البينة  
وطي الجارية

منها اذا قضى بالبيع بينهما الزور وهو على وجهين اما ان يكون المدعى  
من جانب المشتري بان ادعى على غيره انك يفت في هذا  
منها ادعى اذا ادعت على زوجها انه طلعها طائفا واما من بينه زور وقضى  
القاضي بالعودة وتزوجت بزوجه اخرى بعد انقضاء العدة بكل لزوم النكاح  
الوطي ظاهر او باطنا كذا في الذخيرة البرانية قوله هـ اي فيما بينا  
وباطنا فيما بينه وبين الله تعالى وفيه ايضا هذا اذا كان المدعى بسبب  
صعين كالنساء والهة المذمومة المملوك المستنفذ ظاهر والا فبقيا باطنا  
خلاف وكذا اذا ادعى على امرأة لها فادعى مكرهه الغير ولم يدع الطلاق  
او معذره الغير واقام على ذلك يشهد في زور وفيه القاضي بقضائه  
الباطن والاصل في البينة اذا اقيمت عند القاضي يجب على القاضي  
ان يقضاه حتى لو لم يركبوا جميعا على نفسه ينفرد كل واحد من نفسه وقد مر نحوه في اخر  
باب ادب القاضي وفي كتابه الشعبي ان رجلا من لوشمة اعلى رجلا من طلق  
امرأة وبها كان يفرق القاضي فيما بينهما بينهما هل يقصد ذلك القضاة  
وباطنا واختلف العلماء رحمه الله في جواب هذه المسئلة عن ثلثة احوال  
اما قول اني حينه رضي الله اذا قضى بينهما الشهود فانه يقصد قضاء ظاهره  
باطنه وبين المرأة من زوجها ولا بكل لزوم ان يطالب بكل منهما ان يتزوج  
بزوجه اخرى اذا انقضت عدتهما من الاول وان كان الزوجه والمرأة بعدا  
ان الشهود كذبت فلو انه تزوجها احد الشاهدين فانه يصح النكاح على قول اني  
حينه رحمه الله واما على قول ابو يوسف رحمه الله يقصد قضاء القاضي ظاهره  
ولا يقضي باطنا اذا كان بغير حق ولكن يقع الوقعة في الظاهر واما  
بينه وبين الله تعالى امراته ولا بكل لزوم ان يطالب بالبينه بصرحها نقض  
القاضي في معصية لا ذات الزوجه ولا بكل للمرأة ان يتزوج بزوجه اخرى  
لانها تعد بغير ان تقضاه القاضي خطا ويقين ولا بكل لها ان تكس نفسها من الزوجه

الاول لانها تصير من انما نقصار النقص في معنى سبعة لا داس الروح  
مطلقه الا ان يطلق الاول او يموت فحينئذ يحل لها ان يترشح بزوح  
اما على هذه السبع في رتبة العدد فيكونها طنا ويحل لزوح الاول ان يطا  
سرا ويحل لها ان يترشح بزوح اخر في خلاصه فيكون على هذه السبع  
لها زوحان في وقت واحد احدهما يطا بالكلية او اخرها بالانها  
باب ادب المنفعة في التعريفات ومن شرط المنفعة ان يكون  
عالميا بالنقص وبعاء اصله خلقة ومندوبا ويكون كمال الاول في الاخير  
عارفا بلح ما يخرج في الماحكام من الخو والنفه ومعرفة الرباط ونفسه  
الواردة من الخو والنفه فيها ومن شرط المستغنى في الغنى واللبس  
ان يغلب فيه والنفه فيقول قول الغير لا تجبه وفي شرط قوله اما صفة المنفعة  
على ان لا يخصص للنفه حتى يتجمل فيه شرط الاول ان يكون عالميا بالنقص  
اصلا ونسرا عاين في علم اصول الفقه وما تنفع في الاصول من المسائل النفعية  
ويعلم ايضا مذاهب والا فادبل المنفعة عليها والمتنفس فيها والشرط ان يكون  
كامل الاول من الخو والعرف والنفه والكتاب واسننه التي وردت  
في الاحكام الشرعية وكذلك ينبغي ان يكون عارفا بالاجماع ويعرف ايضا  
اسامي الرباط من الصحابة والتابعين الذين يرون الاخبار عن رسول  
صلوات الله عليه وسلم وفيه ايضا قوله اما شرط المستغنى اي الذي يستغنى  
منه في المقدم ينبغي ان يكون الا انفسه ولا يجوز التقييد بالاعتقان  
العالم لا يجوز له التقييد وقبل ان كان المقدم جاز كما عاين فان قبل ما يغني  
التقييد قلت انفس مختلفون في ذلك تغلب بعضهم التقييد فيقول  
توال الغير لا دليل كما ان المستغنى اذ اساس العالم من مستحق الحكم  
كذا وكذا فيقبل المستغنى قوله من غير دليل كما ان المستغنى اذ اساس العالم  
من اسننه يذكره فهو اتقند العرف وفي السنان ويغني للمعنى ان يكون

متواضعاً لبناً ولا يكون جباراً عليه اولاً فلفظ غليظ لان الله تعالى قال فما حرمه  
 من الله كنت لهم ذكراً ولو كنت فلفظ غليظ القلب لا تقصوا من  
 موافق ربي كثر الدقائق والمعاني بمعنى ان يكون هكذا اي موافقاً بقلبه  
 وعقله وصلاحه وعلية سنة والناظر ووجه الغفوة وفيه ايضا الفاسق يصح  
 منعها وقيل لا وفي خزائن الجلال في شرح البحرين ولا يستغنى الفاسق بغيره الا بال  
 الفاسق منه وفيه البرية لا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان يعرف آفاقا ويل العلم  
 ويعلم النعم من ابن قالوا ويعرف معاملات الناس وفيها ايضا قال  
 الرجل حفظ جميع كتب الصحابة رحمه الله لا بد ان يتعلم وينفذ للمعنى  
 انتهى اليه لان كثر من المسائل اجاب عنها الصحابة رحمه الله على عادة  
 اهل بيته ومما علمتم فبني لكل معنى ان ينظر الاما عاوة اهل بيته وزمانه  
 فيما لا يخلف الشريعة وفيها ايضا من محمد بن الحسن رحمه الله انه سئل متى يجوز للرجل  
 ان يفتي قال اذا كان صوابه اكثر من خطاؤه وعن ابي بكر الاسكاف النخعي  
 رحمه الله انه سئل عن عالم في بلدة ليس هناك علم منه هل يفتي قال  
 ان كان من أهل الاجتهاد يفتي فليفتي يكون من أهل الاجتهاد وقال ان  
 يعرف وجوه المسائل فيناظر اقرانه اذا خالفوه وفيها ايضا وقيل ان شرط  
 الاجتهاد حفظ الموطأ وفي الفصول ثم اجمع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من  
 أهل الاجتهاد لانه بين احكام الشريعة وانما يجوز يمكنه ذلك اذا علم بالادلة  
 الشرعية الارى الى ما روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال لا يكل لاحد ان  
 يفتي بقولن حتى يعلم من اين فناء وذكره الملقظ واذا كان صوابه اكثر من خطاؤه  
 حل له ان يفتي وان لم يكن من أهل الاجتهاد ولا يكل له ان يفتي الا بطريق  
 الحكماء فيحكي ما يحفظ من اقوال الفقهاء وفي السنيان قال الشيخ العفيف  
 ابو العباس رحمه الله لا يكل لاحد ان يفتي الا ان يعرف آفاقا ويل العلم  
 ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات الناس في ثبوت العلم آفاقا ويل

العلم و لم يعرفوا انهم في سبيل من سبيل يعلم ان علماء الدين نجلوا  
 في القواعد فلا يكسبان يكون يقول هذا جاز و هذا يجوز و يكون قوله على سبيل  
 الحكمة و ان كاتب سبيله قد اختلف فيها فلا يكسبان يقول هذا جاز في قول  
 فلان و لا يجوز في قول فلان يجوز و ان خيار قوله لا فيجيب بقول بعضهم عالم  
 بوزن حجة في بعض المومنين فبني ان يكون المعنى عدلا عالميا الكمال  
 و اجتهاد الراي فان لم يكن عالما بما ذكرنا من الادلة الا انه يعني بسببه قد سمو  
 ما به يجوز و ان لم يكن عالما لانه حاك بما سمع من غيره فهو غير له اراد ما في باب  
 الحديث في شرط العقل و البصيرة و العلم و العدالة كذا في المحيط و في النفا  
 و في التزويد قال سمعت ابا جعفر يقول اتخمت اربعة من اصحاب في حقه زفر  
 بن الزبير ابو يوسف و عافية بن زيد و عامر بن محمد و حكيم بن عمار  
 على ان يحل لاحد ان يعني بقوله ما لم يعلم من ابن فناء و ذكر في بعض الرسائل  
 هل يجوز افتاء من ليس بمجتهد فاجاب مجتهد قال ابن الحارث ان  
 كان مطلقا على ما قد اهل النظر جاز و قبل عند عدم المجتهد و قبل يجوز  
 مطلقا و قبل لا يجوز قال الامام الرازي رحمه الله اجابوا على الافتاء  
 بهذا النوع لانه ليس في هذا الزمان مجتهد و بني معدن الحقايق شرح كثر الدلائل  
 و المعنى يجب ان يكون مجتهدا لا حنبلية الى الاجتهاد و في المعنى فانه لا يجد في  
 كل واقعة نضا على الحكم في الاصول الثلث بل يغتفر الى الاصل الرابع حتى لو لم يكن  
 مجتهدا و لم عليه الافتاء الا انه في سبيل عن واقعة بزم روضة ما حفظ  
 من المذهب و قال الفقهاء و اذا اشتهر في المذهب امام فان عرف ذلك  
 و لم يشتهر منه الحكمية فكان المعنى هو الامام لا هو كذا في الجواهر و في الخبر في المعنى  
 من فقه قد تعلم انه و لم يحسن الاحكام جازا و اجاب له و لم يخالف الاقوال  
 الكثر مني لمن لا يدري من اين اخذ ما له لكن ابو الليث الفقيه رحمه الله اذ لم  
 يجد بالاختلاف مفضل كذا ان يكون في اختلاف و معذرة ابا ان اصلا في الحكم

وثمة وليس على بعض الأناويل جازرا اجابة عند سوي ان بعد له وثمة  
 ايضا ولو ان رجلا بس النقة فليس من فقهه ما له وحفظها جازله ان يجب بزه  
 عن تلك المسألة يكون ذلك حكاية وليكون فتوي وثمة ايضا  
 النقة سمعت النقة ابو جعفر رحمه الله يقول لعالم بن يوسف انك تكفر  
 الخلف لانا جعفر رحمه الله فقالت ابو جعفر اذ يري من النعم مالم يوت من النعم  
 الى ما اوتينا فلا يفتا ان نفى بقوله مالم نعلم قال الفقير رحمه الله كانت  
 مسته قد اتفق عليها اصحابنا رحمه الله وكان الانسان يحفظ ذلك القول  
 فلا يسأل بالجب اذا سئل عن ذلك وان كانت ملة فيها اختلاف منهم  
 فاذا سئل عن ذلك فاجاب وبين الاختلاف فلا يسأل به وان لم يعلم  
 حجة لان ذلك حكاية وليس بفتوي وقد مر وان اراد ان يجب يقول  
 بعضهم فلا يجوز مالم يعرف حجة لا ذكرنا في خلاصة المفردات المعنى على الا  
 نقوله وعبد الفتوي وبه نفى وبه نفى وبه نأخذ وهو الصحيح وعبد الغماز عليه  
 عمل الامة وعبد على اليوم وهو الظاهر وهو الاظهر وهو المختار وفي  
 زمانه وفتوي شاذنا وهو الاشبه وهو الادب وغيره من الافاظ المذكورة  
 في متن هذا الكتاب في محله في حاشية البندوي قوله وهو الصحيح فان  
 لفظ الصحيح والاصح يعني ان يكون غير غير صحيح كذا في معدن الخلاف  
 وفي الخلاصة من شرح الطحاوي المعنى يكون بالظن ان شاء الله يقول اني  
 خبيرة رضي الله وان شاء الله لها وفي الاقضية عن عبد الله بن ابي ركنة  
 ان باخذ يقول لبا جعفر رضي الله عنه ولو كان انسان فبهم ابو جعفر ياخذ بقوله  
 بشكل وثمة ايضا قال الامام السرخي رحمه الله في كتاب الاوزار الا حياط  
 الاخذ يقول ابو يوسف رحمه الله ثم اخذوا قوله فيما يتعلق بالحقار و  
 وفي السر اجابة ادب المعنى الفتوي على الاطلاق على قول لبا جعفر رضي الله عنه  
 ثم يقول ابو يوسف رحمه الله ثم يقول محمد رحمه الله اني احسن ثم يقول زفر اني



المفرد الحسن بن زياد وقيل اذا كان ابو حنيفة في جانب ومجاهد  
في جانب فالمعنى مجتهد الاله كان اعلم العلم وفي زمانه وفي معدن اهل الحق  
وقيل للمشايع ان ياخذوا بقول واحد من اصحابنا رحمه الله علما لمصلحة  
زمان وفي المطالب وبنى لله للمعنى ان يعنى لكس با هو اسهل عليهم  
في المعنى وفي ملفظ المعنى خصوصاً في حق الضعاف وفي خلاصة المفردات  
من شرط التقوى ان يكون المعنى حافظاً للترتيب والعدل بين المستفيدين  
بل الى الاغنياء والخوان السلطان والامراء بل يكتب جواب مع  
في خلاصة ان ما يعنى ببعض الافا وبالمجودة بغير شقوة لان ضرر ذلك  
لدينا والكسوة انهم واعم بل بخيارنا وبالمشايع رحمه الله واغنياءهم  
فقد بدا بالسلف وفيه ايضا واذا اجاب المعنى ينبغي ان يكتب  
جوابه والله اعلم ادخو ذلك وقيل في المسائل الدينية التي لم  
يحلها الله والجماعة ينبغي ان يكتب والله الموفق او يكتب  
وفيق او يكتب بالله العزة وفيه الفصول والمعنى اذا قيل عن ماله  
ان ربه يكون جوابا لان السؤال عن الماله طلب العلم والاعلام  
بالله ان يكون بالمال ان يكون بالمال رة واما الكثرة فلا يكون كلاما  
في خلاصة المفردات وفي بنوع الملفوظات ابو حنيفة  
في معنى الذي انتهى في امر دينه ان يسأل الله زمانه في دينه ولا  
يعد بما عن قوله الى غيره وان كان فقيرا فبالفقا اخذ بقوله  
ان كانوا ثلثة فاتفقوا وان اختلفوا تجري الصواب وسيل  
ايضا عن رجل يعنى وهو كذا قال بعضهم يعنى في حاله المعنى في  
بعضهم لا يعنى والمسيح عيسى ان المعنى اذا كان ظاهرا فلا بأس  
وان كان خفيا فبفسه الاجتهاد فلا يعنى في حاله المعنى وفي  
مطالب المؤمنين وان اقاموه لشيء والمستغنى مما لا يقول

من ان يتعدى الى غيره فان كان فيهما فبقيا ان اخذ بقوله  
 لهما وان اختلفا نظر الى احوالهما وان كانوا ثلثة فالتفق اثنان  
 لا يتعداهما ولا يسوئان باخذ بقول الثالث او برأي نفسه وان  
 اختلفوا اتخروا بالصواب من اقلهم ولا يتعداهم وذكر في آخر  
 الحادي من ليس اهل الجهاد نيل من اوسعهم عنده وذكر في قوله  
 توضح اصول ابن الحاجب غير المجتهد سواء حصل له بعض ادوات  
 الاجتهاد كما المتوسطين من طلاب العلم او لم يحصل ذلك وذكر  
 في شرح الفتوة اذا اختلف الفقهاء على الفقيه فان كان في  
 اعتقاده سواء اختار الجوابين وعمل به وان كان احدهما افضل  
 فقيه الوجهان احدهما انه يجوز وهو اختيار القاضي ابى بكر والثاني  
 بانه يزم اتباع الافضل وهو اختيار اللامع الغزالي رحمه الله تعالى  
 حسب الكفاية ان الفقيه اذا رجع الى العلماء فان اتقوا  
 اخذ بولاهم وان اختلفوا فقد جزم بعضهم الاجتهاد في اختيار  
 الاولين والاسلم وقال الطحاوي رحمه الله وهو الصحيح عندنا وذكر  
 في فتاوي السر حجة سبل عن نفسيين اقتبا محققين ابى الجوابين  
 يتبع قال يتبع قول الفقيهما بعد ان يكون اورثهما كما سبأ وفي  
 خلاصة المفهرست وان وجد الاثنين احدهما فقه والآخر اوجع  
 اولى يمكنه ان يقتضي بعدم غيره ولا بد من الورع حتى لا ينجا وزعم حد  
 الشرح ولا يتصور الباطل بصورة الحق بل بانه الرشوة وفيه منقذ  
 الفقيه ان كان المستفتي مجتهدا باخذ بقول من ترجع عنه  
 به ليل والعالي باخذ بقول من هو افقه منها عنه وان استو  
 يا عنه يستغنى عنهما وان لم يجد في بلدته كتب العلماء اخرج  
 كما كان يفعل الصحابة والتابعون وفيه بيان الفقيه ابو

رحمه الله تكلم الكاس في المسئلة التي اختلف فيها العلماء قال  
انما هو صواب وانما هو خطأ لان الله رفع عنه اسم الخطا وهذا القول  
في شرح اصول الصغار وسيل عن الحق انه واحد ام اثنان في الذي  
العلماء رحمه الله قال الحق واحد لان الله تعالى قال فما واعد الحق الا  
الضلال قبل له البس ان ابا يوسف ومحمد رحمه الله خالفوا في كثير من  
المسائل كما خالفه الخضم قال هما خالفاه في الاصل لان ما من مسئلة تكلم  
في الاصل قال ابو حنيفة رضي الله عنه في الاصل ان ذلك القول ثم طهر  
بذلك جاز عن ذلك القول وقال قولاً اخرهما اخذاه ذلك القول  
الذي قال له في الاصل ولم يبق بينهما الى ما بلغ راي ابو حنيفة رحمه الله  
انما خالفاه في الاصل واما الخضم فهو مخالف في الاصل وفي مذهب الفقه  
معني بان له الخطا في جوابه كيب عليه الاعلام وفي الخاتمة يجوز للامام  
قبول الهدية واجابة الخاتمة لانه من حقوق المسلم وانما يمنع من القضاة  
وفي مذهب الغيبة يجوز للمفتي اخذ الاجر على كسبه الجواب بقدره لا  
الكسب بسبب عليه لان الجواب اما باللسان او بالكتاب كذا في الخلاصة  
وفي تاريخ خاني ولواهدى الرجل الى معنى خياله او اعطى خياله فان له  
ان يقبل ويخضع لانه انما يهدي للعلم بخلاف هذه النقطة وفي  
البيان الخاتمة ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة  
الخاتمة وفي رسالته موقوف دربار رحمه الله كه از محضر خضر عليه السلام  
برسبدم كه در عرصات قيامت كار بر و حق نر بعت محمد <sup>عليه</sup> السلام  
باشد و علماء و فتوي دهند بانه گفت از محضر عالم شبنده ام كه  
وزا قيامت ابليس لعنه الله عليه دست در نه زنده و كوكبه نو  
در و سوسه بيه نفس توازن منت كه كل نفس با كسبت رهنه  
حق كوكبه بياريد ابو حنيفة و شافعي را رحمه الله حكيم بر نه و را كسبت

عليه السلام

کونند و اینها را به حقیقت و در بابی که زمین بجهت وصل آن زمین  
 که باشد ابو حنیفه رحمه الله گوید الزرع لمن زرع کنت حرکانه  
 باشد پس گویند ای امام شافعی رحمه الله توجه میکنی امام شافعی رحمه الله  
 گوید که بنده را اجر مثل واجب است و حق ببارک و تعالی گوید ای  
 سیدگان از آن هستند آن ایشان را بغصب گرفتن و تخم و کوسه  
 در زمین دل ایشان آفتند بی تاب و محبت او روی انهنون ملکوت  
 ز است بنده گوید اجر مثل خود هم که من بر طاعت غیبت و شتم  
 بی از آنها طاعتها که مقصد هزار ساله ابله کرده است اجر مثل  
 بنده از آن بدهند پس علماء در عرصات قیامت فتوی دهند  
 و خدای عزوجل حکم کند و الله اعلم بالصواب و فصل  
 فی حق المذاهب فی رساله واحد من الاکابر اعلم ان شذذ الله تعالی  
 و وزنک اتباع المذاهب الحقیقه الجنه و حفظک عن الجبل الی الله  
 و الهوا به ان خلف العلماء رحمه الله فی اهل يجوز الاقضاء بواحد  
 من المجتهدين علی التعین و اهل المذاهب منحه علی ارباب الاراء  
 و المستخرجین و اهل الحجب الاقضاء با لمفضل مع وجود الفاضلین نقاب  
 به تمیز و یستلزم السامی رحمه الله نقاب اهل السنه و الجماعه کل من فنی  
 فی الدین من الفقهاء و واجتهد فی مستر خلاف من افنی و اجتهد فیه ان  
 کان ظهر خطاه و تعین فانه لا یوجب الاتباع بل یوجب الاستیفاء  
 یعنی ذلک فاذا لم یظهر خطاه و تعین فانه يجوز المتابعه الا ان الاقضاء  
 باحوط احرى و احق و مطالبه التدریج واجب و اما فقه ذلک لا روج  
 عن النبی علی السلام انه قال اصحابی کما یخوم باهم اقدینتم اهدیتهم معلوم  
 ان الصحابه رضی الله عنهم فی المسایل بعضهم بعضا و انما کان ذلک لان  
 کل واحد منهم حسب ربه و الله اعلم بالصواب و یعلم منه اکثر و الا حکام و اولی الامر

عليه السلام كان اقتداءه برؤسول الله ﷺ من رؤسول الله ﷺ  
تقتضيه رؤسول الله ﷺ وكل ما كان من باب انقياس وكل واحد منهم كان  
او كان من اصل الاجتهاد وكان اجتهاده اولى بالتقليد الا غيره فلهذا وقع  
الخلافت بين الصحابة وكذلك الخلاف في الفقه بين الائمة من الفقهاء  
ثم لا يجوز التعيين بواحد من الصحابة او من الائمة بالمذهب والاعتقاد فيكون  
فيه الاعتراض عن التفسير والاشكال وهذا لا يجوز الا ان يكون واحدا وان  
يؤدى الى بطلان الوحي والرسالة لان المذهب اذا كان واحدا  
فانه يجب ان يكون المذهب المذهب واحد او يجب ان يعني في جميع الحالات  
والمسايل واحد لا يجوز الرجوع الى غيره وهو اذا اخطأ لم يضره الخطا  
ورجبه اعلى ودرجة من النبوة لان الانبياء عليهم السلام ما كانوا معصومين  
من الزلل والسهو وهذا محال فثبت انه يجوز لكل من كان اهلا للاجتهاد  
ان يجتهد ويجب المايل من نوازل واحداث الخلق ويجوز للمجتهد ان يفتي  
مالم يضره خطؤه يتعين وفي المقدمات التقليد اتباع ابي هل العالم يقتضيه  
على سبيل الخرم بلا دليل وانما جاز التقليد للعوام ومن كان بمنزلة عالم من  
الفقهاء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد واما المجتهد فلو اوجب عليه ان  
يعمل برأي نفسه ومن محمد رحمه الله انه يجوز تقليد من هو اعلم منه وفيه من  
الاصول الامام علماء الدين السمرقندي رحمه الله التقليد في الامور الشرعية لا يجوز  
الاعوام ومن يكون مثل عالم طلبة العلم لم يبلغوا اجتهاد وعلينهم ان  
يفضلوا من هو عندهم اعلم واورع بالسما على طريق الاستفتاء وقد مر نحوه  
في باب ادب المفتي وفي كفاية الاصول لمحمد الائمة السمرقندي رحمه الله تعالى  
بعد اتفاقهم واعلمهم فان استودا في العلم بقيد انقيادهم واقترب الى رؤسول  
الله صلى الله عليه وسلم حتى قالوا يجب على العامة ان يقلدوا ابا حنيفة رضي الله  
لانه اتقنى الفقهاء علمهم بالاصول واقرهم بالرؤسول الله وفي السراج



فباب القوادع ان صاحب هذا المعنى ايا حفيظ رضي الله و هو نعم  
 بن ثابت بن ذوقل و في نسخة مكان ذوقل النعمان الموزبان فداورك  
 الى محمد بن ابي طالب رضي الله عنه حله ابو الهيثم وهو صغير قد و عالم  
 بالبركة كذا ذكره في النسخ رضي الله و قد صح انه سمع الحديث من محمد بن  
 ابي جعفر و بعضهم ذكر منهم البراء بن مالك و عبد الله بن حسن الزميري و محمد  
 بن ادني و ثابته بن الاصم و جابر بن عبد الله رضي الله عنه و منهم انا  
 ممن عاينه ثبت تجدد و هو كان اخذ العلم من رجال كثيرة الا انه  
 ثبت في نفسه الى حكي ابني سببا و هو كان من تلاميذ ابراهيم بن محمد  
 النخعي و هو اخذ العلم من علقه و الاسود و شرح القاض و هو لا يروي عن  
 ابي و ابن مسعود رضي الله و هو لا يروي عن رسول الله صلى الله عليه و سلم و قد  
 كان حفيظ من اصحاب ما لم يتفق لاحد و قد وضع هذا المذهب توري ولم  
 يشبه بوضع المسائل و انما كان يفتي على اصحابه من تفرقة ما كان عليه  
 و يقول عنه و يناظرهم في استيفاء القولين فيثبت ابو يوسف في  
 الاصول كلها فداورك بغيره ما تجرت عنه اصحاب القوا و قبل كان  
 محمد بن حسن صاحب رواية و كانت به منه اذ حفيظ رحمه الله و حكي عن ابي  
 و خل على ابي حفيظ رضي الله فقال ابو ادم بو ادني فقال ابو حفيظ  
 رضي الله عنه بو ادني فقال الاعرابي بارك الله فيك لما بارك الله  
 و لا ثم و في نسخة اصحابه و ما يوه عن ذلك فقال هذا سألني عن التشديد بو ادني  
 كشيده بن مسعود و ابو اوشة و ابو موسى الا تروي فقال بارك الله  
 كما بارك في شجرة بارك زينة لا شرفه ولا غنية و فيه القاض خلف بن ابو  
 ابي طالب ان الله جعل العلم بعد شجرة اصحابه ثم بعد شجرة انما يعني ثم  
 بعد ثم في حفيظ و اصحابه رضي الله و في نسخة و في نسخة ابو يوسف  
 رحمه الله و انما من اذ حفيظ الا كور في صفة على شجرة كثيرة اخصان و قال

بشرنا من اننا يوسف رحمه الله عليه في القسبة  
عنه لما تجبه الوداع فام بين محمودي الكيفية ونتم القوان ففان الهى ما لم يبد  
بجنى عبادك ولكن خوف حق معرفتك فتمت فانف قد غفوت لك  
ولمن انتع مذحك وفي شرح المنار في العقبات المجتهد خطي يصيب  
بالاجماع والحق فيها واحد ومذهبا صواب يحتمل الخطا ومذهب الخطم  
خطا يحتمل الصواب وفي الكفاية العقلية ثلثة واجب وجائز ومذموم  
اما الواجب فمقتضى الانبياء وتقليد الائمة الما جاز فيها اجمعوا عليه وكذا  
تقليد العلماء في فروج الدين وهذا ليس بتقليد في الحقيقة لانهم لا يقولون  
الاعين دليل وامام في اصول الدين وهو ما يدل التوحيد بحسب علم العالم بتقليد  
علماء الدين وهم اهل السنة والجماعة لما ورد لان دليل اصول  
غامضة اذ في من ما يدل الغفوة فالت معتزلة والمعتزلة والكثرة الصحا  
الدين ظهيرة فدر ~~الاعامة~~ على الوقوف عليها بخلاف ما يدل  
ولان ما يدل من باب العلم والعلم لا يقع بقول الغير واما التقليد الى  
فقتضيه العلماء في فروج الدين واصوله جازع عند ابي حنيفة رضي الله عن  
بواجب لان التقليد انما يجب باعتبار الى حيث ولا حاجت لان العلم  
فقد ان يقف على الدليل فيقف على حكم الحادثة فلا يجب التقليد  
ولكن يجوز التقليد في عارضة الاوتة والتمتد بحتاج الى تقليد غيره وكذا  
اذا لم يشته ولم يتعارض لانه ليس بتقليد في الحقيقة وعند ابي يوسف ومحمد  
والشافعية رضي الله عنه لا يجوز هذا التقليد لانه فقد ان يقف على الدليل  
ولا حاجة الى التقليد واما التقليد المذموم فهو تقليد الجهال وكذا تقليد الا  
غيره عند قضاة الادلة فان التقليد عند وجود الدلائل الملازمة والبراهين الواضحة  
لا يجوز وفي فتاوى الخلافات اما انتهى ندين فقه الى اربعة كل عدل رضي

بعد العلم بالله واخذوا منهم لانه قد قسم عن الصلوة والقيامين رحمه الله  
 ذلك وان كلاً منهم مقتضى ولكل واحد من الامة اتباع من شئت منهم  
 فيما ذكره وهم ابو حنيفة ومالك والشافعية واحمد رحمه الله وفي  
 حاشية مجمع المذاهب على العلماء الاربعة لا ارتكوا الى دار الجنان تردوا  
 تقوم في الاقدار مجتهد في زمانهم في حنيفة وهم العلماء الاربعة في هذا  
 فاجتنبوا على الافتراء بهم وفي شرح الاصول لابن الحاجب الباكي رحمه الله  
 واذا الشرم غداً بها معينا وقلده كذا سب مالک وایضا حنيفة والشافعية  
 والجنبي رحمه الله لا يرجع فيما قلده اتفاقاً وفي حكم آخر المختار الجواز وفي  
 مطالب المؤمنين ولو الشرم العامي غداً بها معينا كذا سب مالک  
 وایضا حنيفة والشافعية رحمه الله فيمن اتوا الاوائل انه لا يجوز تركه كما لو  
 قلده في مسلة والثاني انه لا يجب عليه والثالث وهو المختار انه لا يجوز  
 له ترك ما عمل به مرة ويجوز ترك ما لم يعمل به كذا في توضيح اصول  
 ابن الحاجب رحمه الله وفي مختصر شتبي المصول يجوز تقييد المفضل مع  
 وجود انفاضل وقال احمد وابن شريح الاربع منعين ودجبه ان العلم  
 يجب عليه الاجتهاد في ترجيح بعض الامارات على البعض عند انفاضل  
 وتخصيص القوة فله لان النظم يقول العلم والادب اقوى الابرار ان الحق  
 في المجتهدات واحد فيجب عليه الاجتهاد في احسانه فتوجبناه في تقييد  
 بشارة كان قولاً يتبعه والحقوقي وفي رسالة قال الامام الرازي رحمه الله  
 ليس في هذا الزمان مجتهد وقال الامام الوزيري ان خوف الدين رحمه الله  
 ان المجتهد بن فرعون عن الاجتهاد واليوم هو كذا رسل العلم واعادته وقدم  
 نحوه في باب اوب المعنى وفي الشرح سبيل عن شفعوي جار حنيفة او ارا  
 ان ينقل الى مذنب ان في رضي الله هل له ذلك فقال الثبات على  
 مذنب في حنيفة رضي الله اولي دامن واغرضي المازدي رحمه الله عن

المسئلة فانه بعزها هذا الطريق المردا منه التبر بفتح ثبوت الله  
 الردي ويرجع الى المذهب السديد وفي مطالب المؤمنين ليس للمعالي  
 ان تحول من مذهب الى مذهب واستوي فيه الخلفه وان فجع قيل  
 لمن انتقل الى مذهب انت فجع رحمه الله بنفوسه اخاف ان يموت  
 الايمان لانه بالدين وفي المراجعة انه نقل من انتقل الى مذهب انت فجع  
 معز وجل في خفض ابن عبد الله الكبر النجار في رحمه الله انتقل الى مذهب  
 انت فجع لكثرة الشبهة فاعربا بعزها بنفوسه عن اليأس في جهنم في  
 قال مني انتقل الى مذهب انت فجع رحمه الله قال فخر الدين رحمه الله محمد  
 اكر ان مردعاهي است ساقط القول والشهادة ثور واز بهمة فاستعان  
 تبر باشد و اگر عالم است مبند و ضا کرد و اجب بود من و  
 وز جردی و فی المراجعة انه نقل عن الشافعي رحمه الله انه قال كل  
 الناس عيال ابی خيفة رضي الله عنه في الفقه وله سبعة ائمة في العلم وفي  
 ائمة العلماء سبعة اربع الفقه وهو لا يسمي لهم اربعة ايضا فان  
 الفقه سوال وجواب ونقروني سوال نسلم العلم في الحديث في العلم  
 لا سئلوا نصف و اجاب عن الكل و حضونه ما خلفوه في الكل بل البعض  
 فجعل نصفين نسلم اربع ايضا و اربع المختلف الحق مترو و بين قوله قول  
 حضونه وفي صلوة المسعودي رسول الله السلام و رضى و ي سراج مني سه  
 كرت مكر و خدای نعا و برا چهار دانك و بنم علوم سیم كروند و اگر  
 چهار كرت كفتی هم كل علوم و بر سیم ندی و اینجا است قال علیه السلام  
 ح السؤال نصف العلم و انفا فت ك جلد سوالات نيكو امام كرو است  
 و در ان بنم كه جوابها دانك و بنم منق اندك همچنان است كه امام گفته است  
 اما در حق دانك و بنم و بكر نصفه فید کرده اند اما جواب نهی است كه دي  
 فرموده و خلاصه المفردات روی عن كعب الانبار رضي الله انما نجد

في التوراة التي انزل الله تعالى على موسى عليه السلام ان الله تعالى قال يكون  
 في امة محمد صلى الله عليه وآله نور يضيء ابنا حنيفه رضي الله وحكي ان محمد بن حسن بن علي بن  
 طالب كرم الله وجهه بقى ابنا حنيفه وقال بلى انك نفس سايل يا عباس في حرك  
 احاديث جدي صلى الله عليه وآله فقال ابو حنيفه رضي الله عنه يا ابن رسول الله الى سا  
 ثلث مسائل ناجية احدها الصلوة انقل واعظم شأنها ام الصوم قال الصلوة  
 قال لو كان كذا قلنا بالقياس قلنا ان المرأة اذا طهرت من الحيض  
 تعضي الصلوة ولا تعضي الصوم ولكن نقول تعضي الصيام ولا تعضي الصلوة  
 اتباعا للجمعة والثاني المسألة الجنب واذا رآه البول قال البول فقال ابو حنيفه  
 رضي الله عنه لو كان قولنا مخالفا للمفوض لكان الفصل بالبول قبيحاً لكن قلنا  
 بوجوب الغسل بالمسح دون البول عملاً بالآية والجمعة والثالث المرأة  
 والحجزام الرجل فقال محمد بن علي رضي الله المرأة الضعيف فقال ابو حنيفه  
 رضي الله عنه لو كان قلنا بالقياس دون الكتاب والاخبار لكان  
 الضعيف من المبرات للمرأة الضعيفة البين ولكن نقول كما قال الله  
 الله كمثل خط الاثنين فعلى هذا ان يهين يهين على كتاب الله تعالى واحاديث النبي  
 الله عليه وسلم ثم افاديل الصحابة رضي الله عنهم على اجماع الامة فان لم يجد شيئا  
 من هذه الاشياء نقول بالاجتهاد والقياس فاكرم محمد بن علي رضي الله  
 والطفه واعتذر منه وترك قول الخلفين والمعاندين وفي نسخة اسمه  
 من النعمان وكنية ابو حنيفه رضي الله عنه كناه ابنه عبد الله بن عبد الله بن  
 نازية في امة رجلا اسمه النعمان وكنية ابو حنيفه رحمه الله وسماه الله الله والاسلام  
 بالاصحاب باب الاحتساب في نصاب الاحتساب الباب  
 الاول في تفسير النقطتين المسألة ولين في هذا الباب احدهما الاحتساب والثاني  
 الجنب فالاحتساب لغة بمعنى احدهما من الحساب ومنه احتساب عبد الله  
 في امره ومعناه عنده فيما حيزه عند الله وحديث اني امرتكم

قوله  
 بلفظه



انما احتسب خطاي هذه العتبات في سبيل الله تعالى وقوله عليه السلام من  
عام رمضان ايماناً واحساناً فخرته ما تقدم من ذنبه ايماناً واحساناً وهو يوم  
يأخذ ويغفر صوره عند الله تعالى واذنايا التكاليف على شئ ذكرك في الصحيح  
عليه كذا في غير ذلك عليه قال ابن زريقه رضي الله عنه حسنة فالامر الحسن  
اقتد به له وفي الشرح بما الامر بالمعروف اذا ظهر تركه والهي عن المكر اذا  
ظهر فعله ذكرك في كتاب احكام السلطان ووجه الاستغارة اما للاحتساب  
فلانه ان كان من الاحتساب وهو يعيد بالبداء فهو محتسب بالامر بالمعروف  
والهي عن المكر عند الله اذ ان كان من قبل حسنة الميسبب لان الا  
على الغير سبب الامر بازائه وهو الاحتساب لان المعروف اذا ترك فالامر  
بازائه تركه امر بالمعروف والهي عن المكر اذا فعل فالامر بازائه هو الهي عن المكر  
والحسنة فلانه ان كان يحسن الحاسب فهو نظر الاول من الاحتساب وان كان  
بمعنى الثاني فهو كذا لك وان كان التذبير عاماً ولكنه اريد به خاص وهو يوم  
اقامته الشرح فيما بين المسلمين وانما سمي لانه احسن وجوه التذبير فصار حسنة  
المعروف ثم الحسنة في الترميم عام شياؤ كل مشروع يفعل الله تعالى كالاوان  
والامانة واداء الشهادة الى الكثرة فعداده ولهذا قبل القضاء باب من الباب  
الحسنة ومنها ايضا وسبب اشتاب الاحتساب الامر رضي الله عنه مع ان  
الصحابة رضي الله عنه كانوا يهدون بالحق ويريدون وبامر وان بالمعروف  
ويبتلون عن المكر لان الاحتساب ازاله المعاصي والمكرات وازالتها  
لا يمكن الا بعد ازالته وسوسة الشيطان من التماس وان عمر رضي الله  
عنهم رضي الله عنهم بان الشيطان يغري من ظله فكان نسبة الحسنة الى اولي  
ولان احتساب عمر رضي الله عنه كان يجرى على الارض المنة لانه روي في الاخبار  
انه وقع في الرنة في الارض في وقت عمر رضي الله عنه فخرج مع  
اصحابه رضي الله عنه وخرب بالدارة على الارض فقال سكنه ياؤن الله

فكنت وايضا ان امره بالمعروف كان ينبغي على الامراء والبار  
 ان ينزل قد غار في زمن عمر رضي الله عنه فقال بذلك وقال هل كان غار  
 في ذلك في الجاهلية قالوا نعم وما صنعوه فقالوا انهم يرفعون فيه كبرياتها  
 وجليها فيمنع الا تترك فكتب عمر رضي الله عن عبد الله امير المؤمنين  
 وادانيل اما انما فلا تشتغل برسم الجاهلية ولكن سهر بما يذل الله واهل  
 يلقى تلك الرقة وادانيل فيمنع الماء وهو ليس كذلك باليوم البقية وفيه ايضا  
 وتعلق الدرة على باب الخشب وغير ذلك مما يناسبه واما آلات التفرغ  
 فاشياء احدها اليد وبها طرقيان احدهما التعريف والثاني الصريح وقدم في  
 المجلد الثاني في باب التفرغ واما الوكر فلا لانه مما يفضي الى الهلاك قال الله  
 تعالى فكونوا موسى فقيه عبدة الثالث السوط الذي لا غرة له وروي ان عليا  
 لما اراد ان يقيم الحد ذكر غرته والرابع العصاة قال عليه السلام لا ترفع  
 عصاك عن اسلك والخمس الدرة وفيه ايضا تعلق الدرة على باب  
 الخشب ام لا اطواب ذكر في المحيط قال عليه السلام امر اهل علق سوطه  
 براه اصله ولو اخرج فقيه بهذا الحديث على ان تعلق الدرة على باب  
 الخشب فانه كان له ذلك وفيه ايضا السادس الحربة والسابع النعال  
 لما روي انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم فرس في الحربة  
 والنعال وفيه ايضا والغرق بين الخشب المضروب والمنطوق  
 من وجوه احدها اذا تجر المنطوق فهو مغرور واذا تجر الخشب المضروب فهو مغرور  
 لانه يمكن ان يستعين باهل الصلاح فان لم يعينه احد فبغيره ذلك يعني  
 يكون انما تتركه والثاني الخشب المضروب كفايته من همت المال من الجري  
 والخراج ونحوها لانه عامل للمسلمين محبوس لهم فيكون كفايته في ما هم ومار  
 كازا في الحولة والفضاة والغزاة والمفتيين والمعلمين وروى الملقط  
 خلاف المنطوق لانه غير محبوس لذلك والثالث ان الحسنة قد